

من وثائق "إلى الأمام"  
المرحلة الثانية: 1980 . 1994  
الخط التحريفي  
الطور الأول: 1980 . 1985

"الشيوعي"  
السلسلة الجديدة، العدد رقم 5 مكرر

المنظمة الماركسية اللينينية المغربية " إلى الأمام "

الشيوعي

السلسلة الجديدة، العدد رقم 5 مكرر

سرية داخلية: لا يصح نشرها أو توزيعها خارج إطارات المنظمة

## حول أرضية: "تفكير أولي حول أسلوب حسم السلطة"<sup>1</sup>

(1) جاء في هذه الأرضية: "يطرح بإلحاح فتح نقاش...<sup>2</sup> حول مسألة السلطة".

من الإيجابي نقاش هذه المسألة، والأحسن هو إدماجها في برنامج النقاش السياسي الداخلي. لكن من الخطأ "طرحها بإلحاح"، وإعطاؤها الأسبقية على حساب القضايا الأخرى (مثل التقييم والبناء التنظيمي وبلترة المنظمة...).

(2) جاء في الأرضية: "المنظمة حددت لنفسها منذ سنتين: بناء إلى الأمام كمنظمة...". هذا خطأ. الشعار المعني طرح منذ 1972 أو 1973، ولو أن شكل التعبير عنه عرف بعض التدقيقات أو التغييرات<sup>3</sup>.

(3) الحجة التي اعتمدت عليها الأرضية لتبرير أهمية المدن بالمقارنة مع البوادي هي: "أن 40% من السكان في المدن". هذه الحجة بعيدة عن أن تكون مقنعة أو كافية، لأنها لا تبحث في الطبيعة الطباقية لأولئك السكان. فهل سكان المدن كلهم عمال؟ طبعا فإن الطبقة العاملة، كانت وستزال أقلية في إطار التبعية للإمبريالية، وبالتالي فإن الاستناد على حجة عدد أو نسبة السكان، يفترض بالضرورة إعطاء دور رئيسي (أو هام جدا) لطبقات غير الطبقة العاملة وغير جماهير الفلاحين مثل البرجوازية الصغيرة وشبه البروليتاريا.... الشيء الذي يختلف مع كوننا

---

1. ننشر هذه الوثيقة ضمن مجموعة من الوثائق تناقش جوانب مختلفة من قضايا الاستراتيجية والتكتيك، على إثر صدور وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية"، وهي إحدى الوثائق الأساسية لخط ما سمي بـ "إعادة البناء"، ويناقش أصحابها المساهمون في هذا المسلسل المسمى "إعادة البناء"، تلك الوثيقة الذين حدسوا أحيانا بعض جوانبها الخاطئة، لكن دون التوصل إلى مواجهتها وإنهاء تأثيرها السلبي، هذا التأثير الذي جنى على جيل كامل من المناضلين، وبقيت آثاره مستمرة إلى ما بعد انهيار تجربة ما سمي بـ "إعادة البناء"، في خريف 1985. وسنرى استمرارية ذلك التأثير بعد ذلك بسنوات، قبل أن يتوصل التحريفيون الجدد بقيادة أبراهام السرفاتي إلى صياغة استراتيجية جديدة أطلق عليها "استراتيجية الاختراق الديمقراطي".

2. نقتط الحذف تعبر عن وجود فراغ أصلي في الوثيقة الأصلية.

3. الشعار المتحدث عنه هنا هو "من أجل بناء منظمة طليعية صلبة وراسخة جماهيريا"، وقد صدر لأول مرة في وثيقة "عشرة أشهر من كفاح التنظيم، نقد ونقد ذاتي" المعروفة بـ "تقرير 20 نونبر" وهي صادرة في 20 نونبر 1972.

نعتقد ونريد أن تقوم بالدور الرئيسي في الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين<sup>4</sup>.

4) الخلاصة التي تطرحها الأرضية هي: "هكذا فإن حسم السلطة ليس بحرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد في شكلها الصيني ... ولا بالانتفاضة المسلحة بالمدن في شكلها الروسي ... إنه مسلسل العنف الثوري المنظم لجماهير العمال والفلاحين". هذه الخلاصة غير صحيحة، فهناك فرق جوهري بين أن نقول إن حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد يجب أن تكون في المغرب، ولكن ليس في شكلها الصيني، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أن نقول أن حرب التحرير الشعبية غير صحيحة وغير ملائمة بالنسبة للمغرب<sup>5</sup>. كما أن هناك فرق جوهري بين أن نقول الانتفاض المسلح بالمدن صحيح وملائم بالنسبة للمغرب، ولكن ليس في شكله الروسي، وبين أن نقول إن الانتفاض المسلح بالمدن غير صحيح وغير ملائم تماما بالنسبة للمغرب. فكأن الأرضية تظن أنه إذا كان الشكل الصيني لحرب التحرير غير مطروح بالمغرب، فإن أي شكل آخر لاستراتيجية حرب التحرير الشعبية غير مطروح كذلك بالمغرب. وكأنها تظن نفس الشيء بالنسبة للانتفاض المسلح بالمدن. أما البديل الذي تظن الأرضية أنها كشفتته، فإنه يغفل أنه سواء حرب التحرير الشعبية أو الانتفاض المسلح لجماهير العمال أو لجماهير الفلاحين، أو لهما معا هما كذلك مسلسل عنف ثوري منظم<sup>6</sup>.

ما هو إيجابي على الخصوص في الأرضية، هو أنها تعترف بضعف المنظمة وصعوباتها، وأنها تشجع على تقييم عملنا في الطبقة العاملة لتقويمه في اتجاه البلترة. وأن ضعف المنظمة الحالي إن كان لا يمنع التهييء للعمل المسلح، فإنه لا يسمح بالشروع فعليا فيه منذ الآن.

رفيق : 14/8/1981

4 . النقد الموجه من طرف صاحب الوثيقة لمنهجية الوثيقة المنتقدة، هو نقد في الصميم وإن لم يعمل على تطويره.

5 . الملاحظة صحيحة من حيث الأساس.

6 . كما هو الحال بالنسبة للهامش أعلاه فالملاحظة صحيحة.

## تقرير عن النقاش حول تقييم سنتين من إعادة البناء

سنسوق هنا تقريراً عن النقاش الذي دار داخل الخلية بصدد سنتين من إعادة البناء، وسنختمه بعرض مركز للنقط التي تم الاتفاق عليها، والنقط التي تشكل جوانب الخلاف. ويشتمل التقرير على النقط التالية:

1- لماذا التقييم

2 - حول إيجابيات التجربة

3 - حول سلبيات التجربة

4 - اقتراحات لمعالجة الوضع

5 - نقط الاتفاق ونقط الخلاف: خلاصات

والنقاش الذي جرى في الخلية هو محاولة من الرفاق لتحديد المشاكل التي تعرقل إعادة البناء، واقتراح حلول لها، وهي في ذات الوقت مساهمة إلى جانب جميع الرفاق والمناضلين في الجهود الجماعية قصد تقديم منظمتنا، كما يهدف هذا النقاش إلى دعوة ومساعدة جميع الرفاق بالاهتمام بتقييم السنتين المنصرمتين من إعادة البناء وإعطائه العناية المطلوبة.

### 1) لماذا التقييم

في الجواب على هذا السؤال، أورد الرفاق العناصر التالية:

أن المنظمة في وضع استثنائي، وقد مر وقت كافي لمحاكمة خطة المنظمة، التي قدمتها كتصور لمعالجة مسألة إعادة البناء.

وهناك العديد من المشاكل، التي تعاني منها المنظمة، والعديد من الظواهر التي تتطلب البحث في جذورها، ومنها استمرار تفتت المنظمة، استمرار تعمق العزلة في الخارج، التعطل في إنجاز المهام، وتعثر العمل في التجذر وسط الطبقة العاملة، وأخيراً برزت استفسارات عند بعض الرفاق حول الانسحابات التي عرفتتها المنظمة، لكل هذا يتوجب محاسبة تصوراتنا لعملية إعادة البناء.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك من يرى أن هناك انحراف عن منطلقات عملية إعادة البناء وما هي عليه حالياً.

## (2) حول إيجابية تجربة السنيتين المنصرمتين من إعادة البناء:

بصدد إيجابيات التجربة، نقدم الآراء كما جاءت في النقاش:

- يجب تسجيل أنه منذ 1979 أصبحت المنظمة موجودة كمنظمة وليس كرصيد نضالي فقط، رغم الضعف الذي تعاني منه، كما أنه تم الحسم في العديد من العناصر التي لم يعد ممكناً التعايش معها، مثل تلك العناصر التي تبنت الأطروحات الإصلاحية، وقد تم الحسم معها على إثر صدور قرارات 12 نونبر، ومن الإيجابيات إصدار "إلى الأمام" و"الشيوعي" وأرضيات جماعية وفردية وبناء نواة في الداخل ستساعد على التقدم وبلورة مواقف إيجابية، كما سمح تتبع وضع الحركة الطلابية من بلورة المواقف الملائمة داخلها. أما النقاش الذي خططناه في البرنامج، فقد مكنا من قطع أشواط في اتجاه تحديد خط المنظمة وتجديده. أما بصدد الربط بين الفروع، فهناك تقدم عما كان عليه الأمر في الماضي، حيث أخذنا نتوصل بتقارير من الفروع.

- ليس عندي مشكل مع التقديم: إننا عبر قرارات 12 نونبر استطعنا الحسم مع العديد من العناصر التي التحقت بالإصلاحية، ومكنت تلك القرارات من الانطلاق في عملية إعادة البناء، ونصت على ضرورة توفر الحد الأدنى من البناء السياسي والتنظيمي، وكان من الإيجابي التثبث بالقيادة كممثل لوحدة المنظمة.

وعلى مستوى العمل المنجز، فالانطلاق في البرنامج قد مكن من توحيد عدد من الأفكار، على الأقل عندنا، كما مكن من توضيح الخلافات. إن "إلى الأمام" مكسب إيجابي، وكانت فيها قضايا إيجابية، خاصة بعد ست سنوات من الانقطاع. على مستوى العمل الجماهيري وجود بعض العلاقات مع الطبقة العاملة، وبروز فهم متطور للعمل وسط الحركة الطلابية، ويجب الاستفادة منه في الطبقة العاملة والفلاحين.

- إن الإيجابيات ضعيفة بالمقارنة مع ما كنا نتوخاه، ومع ما كان من المفترض تحقيقه لما حددت خطة إعادة البناء. وهكذا فضعف النتائج راجع لأخطائنا بالدرجة الأولى. ومن هذه النتائج: بداية الوعي الذي أخذ يتبلور عند كافة الأعضاء بضرورة توفر علاقات سديدة (علاقات مركزية - ديموقراطية) وفي هذا الإطار نهتم بمشكل المناضلين:

- الاهتمام بمساهمة المناضلين الرفاق في بناء خط المنظمة، وقد عملنا خلال السنيتين بوضع حد فاصل ما بين المنظمة والقوى الإصلاحية، ولقد لعبت الصراعات التي دارت دوراً هاماً.

والمنظمة تتوفر اليوم على نواة في الداخل، التي تشكل لبنة من لبنات الاستمرار، كما برز وعي حاد ورغبة في التجذر في الطبقة العاملة والفلاحين وتجاوز الشبيبة المدرسية كقنطرة للعبور نحو الجماهير.

### (3) حول السلبيات:

هناك عدد من السلبيات تتعلق بالحسم مع "العناصر المجمدة لعضويتها" وبعملية إعادة البناء وبنشاط السجن.

1 - الحسم مع العناصر التي جمدت عضويتها، ثم انسحبت، لم يكن على أساس صراع إيديولوجي ودحض نظري لأطروحاتهم، مما أدى إلى استمرار بعض مفاهيمهم داخلنا (خاصة المركزية - الديموقراطية التي كانوا يختصرونها في ديموقراطية مبتذلة بدون مركزية)، كما استعملت أساليب خاطئة في الصراع، الصراع بدون هوادة والإجهاز على الخصم. كما لم نعرف كيف نميز بين العناصر الأكثر شراسة والعناصر التي كانت تعيش التذبذب والغموض. إن قرارات 12 نونبر كانت ضرورية، لكنها من جهة، لم تكن كافية لتصفية أطروحات من صارعناهم، ومن جهة أخرى كان الثمن باهظا بالنسبة للمنظمة، حيث انها نظرا لأساليب الصراع الخاطئة ولنهج تكتيكات خاطئة، فقدت عددا من المناضلين المخلصين.

وقد كان لعدم القيام بمجهود كافي لدحض الأطروحات المنحرفة تأثيره في عملية إعادة البناء، حيث أن رفاقنا ومناضلينا لم يكونوا مسلحين بالوضوح للانطلاق في عملية التجذر.

2 - كما أننا لم نخض صراعا حول العديد من القضايا والإشكالات، التي تزرع البلبلة والتذبذب، مثل مشاكل بناء الاشتراكية والأحزاب الشيوعية والانحرافات والتراجعات التي عرفتها الثورة في عدد من الدول (الصين، الاتحاد السوفياتي...). إن الوضعية الحالية تتميز بالغموض داخل المناضلين التقدميين والثوريين والماركسيين - اللينينيين نظرا للفشلات التي عرفتها الحركة الثورية والحركة الماركسية - اللينينية المغربية في إنجاز مهامها، وذلك في ظرف تعرف فيه الحركة الشيوعية العالمية أزمة حادة. إن هذه الوضعية تؤدي إلى التذبذب والانسحابات والتراجعات وضعف الحماس وفتور النشاط. فهل قدمنا أجوبة مقنعة للمناضلين والجماهير حول هذه الإشكالات، وهل دعايتنا تستجيب لهذه المتطلبات، قطعاً لا.

إن تصورنا لإعادة البناء قد أخذ مضمونا انعزاليا، حيث أنه يركز فقط على بناء المنظمة ولا يهتم بالعلاقات التي يجب بناءها منذ انطلاق عملية إعادة البناء مع العناصر والتيارات الماركسية اللينينية والثورية، فمن الملاحظ أنه بعد أكثر من سنتين من إعادة البناء، لا تتوفر على علاقات

سياسية مسؤولة مع هذه العناصر والتيارات، وذلك رغم الكلام النظري عن وحدة الحركة الماركسية - اللينينية المغربية، وعن الجبهة الثورية، ولا شك أن هذه الانعزالية تنطلق من نظرة احتقارية لهذه القوى السياسية، ومن نظرة تضخيمية لمنظمتنا ("المنظمة التي ظلت أكثر تماسكا، والتي تتوفر على رصيد نضالي وسياسي متقدم وخط ماركسي - لينيني ...). ثم هل من السديد الدفع في أن ينعزل كل تيار على نفسه ويبنى خطه السياسي والتنظيمي المتكامل وهياكله الخاصة وتقاليده، هل لن يؤدي ذلك إلى جعل عملية التوحيد مستحيلة تماما.

### 3) أما على مستوى عملنا المحلي:

فقد كانت هناك سلبيات في إنجاز برنامج النقاش، حيث بعد فترة من الحماس، بدأ الفتور يعم النقاش، ويعود ذلك إلى انعدام المسؤولية على تطور النقاش وتوجيهه (الخلية ظلت تعاني من أوضاع متأزمة، بينما أفرغت أجندة البرنامج من كل مضمون) وإلى بروز نزعات فردية تضرب إمكانيات العمل الجماعي، وتركز على العمل الفردي (مبروك رفض مركزة النقاشات حول نصوصه ودخل في برنامجه الخاص). لقد أدى هذا الواقع (انعدام المسؤولية والمحاسبة، استحالة فرز الآراء ومركزتها، الطابع المثقفي للنقاشات، الفردية) إلى إفراغ البرنامج من أي مضمون وانطفاء النقاش.

- إن "إلى الأمام" (النشرة) لا زالت بعيدة عن لعب دور الموجه بالنسبة للمناضلين والجماهير، ودور المنظم والمثقف، وذلك للأسباب التالية: طغيان المثقفية نظرا للتركيبية الطبقية للمنظمة وضعف العلاقات بالجماهير، الصدور بشكل متقطع وبعد مرور الأحداث بشهور وعدم حل مشكل التوزيع.

لقد ظلت "إلى الأمام" تخضع إلى الارتجالية، حيث أن الدعاية لم تكن تندرج ضمن خطة دعائية واضحة، تأخذ بعين الاعتبار أهدافنا (إعادة البناء والتجذر وسط الطبقة العاملة والفلاحين)، كما طغت الفردية حيث ظلت "إلى الأمام" خليطا من المقالات الفردية. ولكي تساهم "إلى الأمام" في إعادة البناء فعلا، يجب أن تكون أداة لعمل جماعي، تقوم به المنظمة ككل، في إطار خطة واضحة، وهذا لا ينفي المساهمات الفردية، لكنها يجب أن تبقى ثانوية، ويجب الوعي بأن تطور "إلى الأمام" من نشرة مثقفية تصدر بشكل متقطع ومتأخر عن الأحداث لن يكون سريعا وسيرتبط بتقدم المنظمة في إنجاز مهامها.

- إن "الشيوعي" لم تستطع لحد الآن لعب دور منبر للصراع السياسي والإيديولوجي، واتخذت طابعا إخباريا فقط.

وإذا كانت دورية "الشيوعي" تلعب دورا في ذلك، فإن أساليب الصراع الفوضوية والمائعة، وعدم انخراط الصراع في إطار المهام المبرمجة، بل تشتته وعدم فرز القضايا الأساسية، التي يجب الصراع حولها، بل فتح عدد من جبهات الصراع، وخروج الصراعات عن الأطارات التنظيمية، كل ذلك ساهم في تمييع الصراع وعدم استطاعة ضبطه في اتجاه إبراز الآراء المتصارعة والحسم فيما بينها.

- لقد مارسنا أساليب خاطئة في الصراع، ومنها: إما الصراع بدون هوادة أي العدائي ضد كل من لا يتفق مع وجهة نظرنا، وإما المهادنة التامة والتحالفات اللامبدئية مع العناصر، التي لا نعتبر أن الصراع معها جوهري في فترة، لكن ما أن يحسم الصراع، ويلفظ أحد طرفي التناقض حتى يبرز تناقض بين عناصر الطرف الغالب، الذي ينقسم إلى قسمين، ويلفظ أحد الطرفين الآخر، وهكذا دواليك، حتى تصبح المنظمة عبارة عن كمشة صغيرة.

إن هذا الأسلوب في الصراع يؤدي إلى تفتت المنظمة باستمرار، وعلى عكس ذلك تعايش البلاشفة والمناشفة في نفس الحزب لفترة طويلة، رغم وجود تناقضات أساسية (مثلا التصور للحزب كحزب للمثقفين أو للبروليتاريا، التحالفات الطبقيّة، التكتيك إزاء البرلمان ...) إن هذه النظرة للصراع تنبع من تصور طرف معين أنه يمتلك الحقيقة الثورية، وأن الطرف الآخر انتهازي وبورجوازي ويستحق، بل ويتوجب أن تستعمل معه أساليب عدائية في الصراع، كما أنها تنطلق من تصور مثالي للثورة والثوريين نحمله في رؤوسنا، وكلما اختلف أحد المناضلين عن ذلك التصور نعتبره مناورا وبورجوازيا، وكلما اختلف سير الصراع الطبقي على التصور الذي نحمله في رؤوسنا، نلفظ بكل بساطة ذلك الواقع الغني، وهذا ما يساهم في استمرار تقوقعنا وعزلتنا.

لقد سقطنا في مثل هذه الأخطاء في صراعنا مع الرفاق الأربعة : فبدل أن يتخذ الصراع شكلا سياسيا بالتركيز على الأطروحات السياسية المختلفة، وتوضيحها، فإننا سقطنا في أسلوب الاتهامات بالتخريب والتكتل، واعتبرنا أن الأربعة فقدوا الأمل في الثورة، وهذا لا يعني أن الأربعة لم يرتكبوا أخطاء سياسية فادحة، مثل مواجعتهم لأي عمل جدي لإعادة بناء المنظمة، تحت تبرير أن القيادة تمرر خطأ وتوجهها سياسيا عبر ذلك (لقد واجهوا إصدار "إلى الأمام" وحاولوا عرقلة كل إطارات المنظمة، لكن ممارسة الصراع من طرف المنظمة بشكل خاطئ لعب دورا في الدفع بهم نحو الانسحاب، ومن الغريب في الأمر حقا هو أن مبروك، الذي واجه الأربعة بأساليب جد قاسية، (انظر "تعبأوا") مثلا، لا يجد أي تناقض الآن في طرح نفس أطروحاتهم (أي أن القيادة تمرر تصورا معيناً لإعادة البناء، وأنها غير شرعية بعد ما دافع عن شرعيتها بكل حرارة أيام ما كان من المقربين للقيادة والمتفقين معها) .

- لقد تفتت عندنا مفاهيم خاطئة حول المركزية الديمقراطية، هناك فهم للمنظمة كمجمع لأشخاص وليس كمنظمة، وقد برز ذلك في إنجاز البرنامج، وفي الوضعية المتأزمة للخلية وللجنة المناضلين، كما سادت الميوعة التنظيمية باسم الديمقراطية، التي كانت بدورها شكلية، ما دامت لم تكن تقترب بطرفها الآخر وهو المركزية، أي اتخاذ القرارات وحسم القضايا. ولم نكن نلجأ إلى الكلام عن المبادئ التنظيمية وعن الصرامة إلا حينما تظهر تساؤلات حول التصورات السياسية والتوجيه السياسي، آنذاك تصبح المواجهة عنيفة، وتستعمل التصنيفات الخطيرة (مثل التكتل والتخريب...).

لهذا يجب الربط ما بين الفكر النقدي عند الرفاق مع العمل الجماعي المنظم والمسؤول، وعكس هذا الفهم يوجد عند بعض الرفاق الذين يريدون البروز كزعماء متعالين عن الآخرين، يجب أن نعمل كإطارات ونساعد القيادة على تحمل مسؤولياتها، ولأخذ مبادرات ومواقف ونحاسبها عندما تخل بمسؤولياتها. لقد أصبحت القيادة في وضعنا تتهرب من اتخاذ بعض المواقف.

- فيما يخص القيادة إنها توجد في شروط غير ملائمة لإنجاز مهامها، يجب دق ناقوس الخطر، وعلى الرفاق في الداخل أن يساهموا في حل هذا المشكل، إن القيادة يجب أن تتواجد أساسا في الداخل.

- حول النواقص التي تعاني منها المنظمة، يسجل تناقض ما بين الوضع الذاتي المتردي أو الذي يتحسن ببطء، وما بين الغليان الذي يعرفه الوضع السياسي، والإمكانات الكبيرة التي يسمح بها، لتطوير وضعنا الذاتي وإنجاز مهامنا.. إن التطور البطيء يجب تفسيره، حاليا ليس لدي معطيات ملموسة، ما عدا في قطاع الطلبة، ونسجل كذلك ضعف الخطوات البسيطة في عملية التجذر. كما يجب تسجيل ظاهرة الانحصر أو الانتعاش في تجربة المنظمة. إن هذا المد والجزر يجب إعطاؤه أهمية، والاستفادة منه كتجربة. إن نشاط المنظمة، الذي لا يتطور بالشكل المطلوب، يمكن أن نلمسه في الوضع التنظيمي مثلا، في مسألة المؤتمر، الذي ليس هناك إمكانية عقده، كذلك المساهمة الضعيفة للرفاق في تحليل الوضع السياسي والمساهمة في "إلى الأمام" و "الشيوعي" (بالنسبة للرفاق في الداخل) يمكن أن تكون قضية ضعف مساهمتهم في التحليل السياسية راجعة إلى عدم توفر الإمكانيات نظرا لمشاكلهم وقلة الوقت.

أما "الشيوعي"، فإنه لا يستفاد منه إطلاقا، وبالتالي مطروح إعادة النظر فيه. فمن جهة، أنه مليء بالأرضيات والمقالات لكنها ليست كلها مفيدة، ولا تساهم في معالجة الإشكالات

المطروحة، وهذه النصوص مما لا يسمح بالاستفادة منها من طرف المناضلين والرفاق الذين يمارسون في الساحة يوميا، ومشاكلهم النضالية متعددة، ومن جهة ثانية، هناك شكل الشيوعي، والأخطاء الكثيرة في الكتابة، مما لا يساعد على دراستها، بل حتى قراءتها على الأقل. والمطلوب تجاوز شكلها الحالي، والأخطاء المطبعية، كذلك إعطاء الأهمية للأرضيات الجماعية بالدرجة الأولى، والأرضيات التي تعالج الوضع الملموس للمنظمة حاليا ولإشكالاتها، والمطلوب كذلك أن تكون النصوص مركزة وقصيرة، بالإضافة إلى ضرورة دراستها من طرف الرفاق والمناضلين في الإطارات بنظرة نقدية ثورية إيجابية.

بالنسبة لـ "إلى الأمام" هناك مشكل مثقفيتها ومشكل إدخالها إلى البلاد، إن إصدارها في الداخل غير ممكن، ويجب ضبط قنوات إدخالها، أما مشكل المثقفية، التي تطبع مقالاتها، فإنها مفروضة من طبيعة تركيبة المنظمة نفسها، فلما تتغير التركيبة، سيفرض ذلك تغييرا في طبيعة "إلى الأمام"، أو سيطرَح آنذاك خلق نشرة أخرى. أما حاليا فمطروح تثقيف المناضلين، و"إلى الأمام" تجيب حاليا على حاجيات المثقفين، الذين يشكلون الثقل الأساسي في المنظمة، وما يحيط بها من عاطفين ومهتمين.

ولمواجهة مسألة التجذر وسط الطبقة العاملة والفلاحين، ولمواجهة عقد مؤتمر وطني، وانتخاب قيادة وطنية تمارس في شروط عادية، لا بد من نهج سياسة سديدة في تكوين الأطر. ولدي تساؤلات في هذا الصدد، نظرا لأهمية هذه النقطة وجدتها على المنظمة، هل عقد ندوات مصغرة للرفاق والمناضلين الأساسيين، تكون مقدمة على طريق عقد الندوة أو المؤتمر الوطني تدرس قضايا المنظمة ومواضيع سياسية وإيديولوجية لن يكون مهما؟

هل هذه الندوات الصغيرة - على مستوى قطاع أو عامة - سوف لن تكون مجالا للصراع الإيجابي حول قضايا المنظمة وخطها، وبالتالي تسمح بتطور الرفاق والمناضلين وتأهيلهم، ليكونوا في مستوى المسؤولية.

وعلى كل حال، فإن سياسة تكوين الأطر نقطة أساسية، وجزء من خطة المنظمة، يجب إيلاؤها الأهمية اللازمة وخاصة في الداخل.

الوضع الذاتي حاليا للمنظمة لا يسمح بعقد المؤتمر، وكذا بتغيير القيادة، والواجب حاليا هو توفير الشروط لتقدم المنظمة تنظيميا لعقد المؤتمر، والقيادة تشكو من نواقص يجب معالجتها، وليس الإجهاد عليها (إنها مكسب كبير).

العمل مع القوى السياسية: إننا نقول بسياسة التحالفات، لكننا لم نتقدم في ذلك، وأرى من الضروري الطلب من الرفاق بالداخل أن يمدونا بعناصر حول وضع القوى السياسية، مثلا ما وقع في الحركة الطلابية، وتجربة الرفاق داخلها، لا سيما في المؤتمر 17، يظهر أن هناك العديد من الإشكالات لم نستطع ضبطها.

لقد طغى العمل الفردي على العمل الجماعي، إنه في الوقت، الذي يطغى مثل هذا العمل، يعم الشلل والاتكالية، وعلى مستوى المنظمة، يؤدي ذلك إلى عدم الاهتمام بمشاكلها، وإلى تردي الأوضاع وهبوط المعنويات. إن العمل الجماعي يساهم في حل هذه المشاكل. ف "إلى الأمام" مثلا لم يتم التفكير الجماعي في المشاكل التي يجب أن تعالجها، سواء كقضايا إيديولوجية أو سياسية سيتم تناولها بشكل جدي، وبالضرورة فإنه ستكون مواضيعها مهمة وسيكون التجاوب معها.

أما حول ربط الفروع ومسألة المركزية - الديمقراطية: إن ما نمارس حاليا، اعتبره أحسن ما يمكن أن يمارس في شروطنا الملموسة. هناك فعلا نواقص. إن اعتبار أن ليس هناك مركزية ديموقراطية، انطلاقا فقط من مشكل جزئي مسألة خاطئة. إن التفاعل اليومي واحتكاك الآراء وتطبيق الماركسية - اللينينية بشكل متطور، لا يمكن أن يحصل بالشكل المتكامل إلا مع تطور المنظمة، لا سيما في الداخل، لأن الداخل عندما يتطور سيشكل قطبا يلف الكل حوله ويقوده.

- أعتبر أن السلبيات قد تكاثرت خلال السنتين المنصرمتين، إذ بلغت مستوى أصبح يفرض ضرورة مراجعة التجربة نفسها، وهذا يلزمنا القيام بتقييم صريح وجدي، إذا أردنا أن نكون فكرة عن حجم السلبيات والإيجابيات، فما علينا إلا الإلقاء نظرة على ما كنا نطرحه كتصور عندما كنا نطمح إلى تحديد خطة إعادة البناء، وما تحقق من هذه الخطة. لقد طرحت مسألة إعادة البناء في شروط جد متميزة، حيث عرف الصراع الطبقي في البلاد تطورا ملموسا وإيجابيا، وبدأت الجماهير تعرف مدا نضاليا والأحزاب الإصلاحية انتعاشا مع استمرار انكماش الحركة الماركسية - اللينينية. ففي هذه الظروف وداخل السجن طرحت إشكالات حول الحركة الماركسية - اللينينية والمنظمة من طرف المناضلين، وبرزت آراء وممارسات تدفع في اتجاه طرح مستقبل المنظمة في الداخل، وبرزت على العموم وجهتي نظر: الأولى تصفي مع المنظمة نهائيا (إما بالالتحاق بجوقة القوى الإصلاحية، وإما بحل منظمات الحركة الماركسية - اللينينية) والثانية، شددت على استمرار المنظمة، وقد حسم الصراع سياسيا في البرنامج المقترح، والوارد في "متطلبات إعادة البناء"، وخلاصة الجواب هو إعادة البناء في إطار المساهمة في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة. هذا سياسيا، أما تنظيميا فقد حسم الصراع بقرارات 12 نونبر. لذا

أعتبر تلك القرارات من صلب خط المنظمة، وتطويرا له في نفس الحين، خاصة في مسألة حقوق وواجبات المناضلين. هل مر الصراع بأساليب سديدة؟ بشكل عام، كان الصراع إيجابيا، لكن كان هناك تحجر من طرف بعض الرفاق، خاصة في مسألة المركزية الديمقراطية، ومسألة الصراع الجماهيري، بحيث كان هناك من يرفضه على الإطلاق. لكننا استطعنا في النهاية أن نتفاعل مع فكرة الصراع الجماهيري بشكل إيجابي. وهكذا تم الاتفاق النظري على تخصيص ركن للصراع الجماهيري في "إلى الأمام"، على أساس أن يكون الصراع منظما ومسؤولا وهادفا، وهناك جوانب أخرى تمت الاستفادة منها ولو بالشيء القليل، لكن بقيت عدة قضايا إيديولوجية لم يتم الصراع حولها، أو الإجابة عليها بشكل معمق، وقد يرجع ذلك إلى ضعفنا وإلى قلة عدد الرفاق، الذين يمكنهم أن يجيبوا بالوضوح الكافي آنذاك. على كل حال كان هناك صراع وخضناه في بعض جوانبه. كان هناك العديد من المناضلين يطرحون مشكل الديمقراطية داخل المنظمة، وتقوقعنا داخل الشبيبة المدرسية ... وقد أجابت المنظمة في البرنامج المذكور بخطة جوهرها: مساهمة الجميع في بناء خط المنظمة، التجذر في الطبقة العاملة والفلاحين، التفاعل مع كل مكونات المنظمة على أساس برنامج للعمل يتوج ذلك بمؤتمر وطني..

- وعلى ذلك الأساس انطلقت عملية إعادة البناء. هل هناك تفاعل مع جميع مكونات المنظمة؟ (أفراد وإطارات وجماعات)، هل هناك برنامج للعمل بالنسبة للمنظمة؟ هل تقدمنا خطوات نحو عقد المؤتمر الوطني؟

- إننا لم نتقدم نحو هذه الأهداف، وبإيجاز انحرفنا عنها. إننا عندما بدأنا في ممارسة تلك الأهداف برز حماس كبير عند الرفاق، اعتقادا منهم أننا سنخطو الخطوة الحاسمة، لكن الذي اتضح فيما بعد، هو أن الفكرة السائدة وغير المعلنة، هي أننا كرفاق نمد باقي رفاق المنظمة بالأرضيات وبالأطروحات النظرية التي عليهم الدخول في إنجازها. ونتيجة هذا التصور، هو أننا لم نستطع التفاعل مع باقي الرفاق أينما كانوا، وأصبح شعور سائد وسطنا، وهو أن كل ما تنتجه لا يصلح لشيء ولا يفعل في المنظمة، وأصبح انعزالنا عن الباقي واضحا، وانتشرت من جديد سيورة التفكك وسطنا (مثلا الأربعة والشاعر)، وبهذا أبرهن من جديد على خطأ وخطر انعزال أي فرع من فروع المنظمة، وأثبتت من جديد بأننا في عملنا قد انحرفنا عن التصورات، التي حددتها عملية إعادة البناء. إن المنظمة لا يمكنها أن تتقدم إذا استمر رفاق السجن يقومون بالدور المحرك. إن هناك تقديس لهؤلاء الرفاق، وعلى الرفاق أينما كانوا أن يدركوا الحقيقة التالية، وهي أن رفاق السجن ليسوا أولئك الرفاق الأطر "العظيمة" "المحنكة" ... الخ من ... إن أحسنهم لا تتعدى تجربته السنتين أو الأربعة داخل المنظمة (إنني أتكلم عن التجربة الملموسة

والممارسة العملية، وليس عن الثقافة و "الهضرجية". إن بناء الخط يجب أن يكون جماعيا، ويجب أن يعمل الرفاق في الداخل على بناء أنفسهم وبناء المنظمة. وفي السابق لقد حددنا برنامجا ودخلنا في إنجازة بدون أدنى اعتبار للفروع الأخرى، وهذا خطأ كبير. إن أي برنامج مستقبلي للمنظمة يجب أن يكون ثمرة نقاش داخل المنظمة، وأن يجيب كل واحد على "ما العمل"، بل إن القيادة، بدل ذلك حددت مهام أخرى للرفاق في الداخل (نص "المهام المستعجلة") ولم تعمل وتلح على ضرورة جواب كل رفيق على ما العمل، إعطاء تصوره لما يجب أن نفعله. ولم يكن هناك عمل على تحديد جماعي لمشاكل المنظمة وتصوير جماعي لحلها، وهذا ما أدى إلى استمرار التفكك إلى ما لا نهاية. وهكذا ظل البناء السياسي والتنظيمي هشاً وضعيفاً.

حول نشاط المنظمة الجماهيري: إنه جد متقلص، نظرا لضعفنا الذاتي، رغم الشروط الملائمة للعمل الثوري. هذا ما أبرزته أحداث 20 يونيو، وإلى الأمام لم تقم بدورها في هذه المسألة، والمسؤولية ترجع إلى رفاق الخارج، الذين لم يحترموا دورية صدور "إلى الأمام"، وذلك بمبررات واهية تماما، وأعتبر ذلك خطيرا، المشكل الحالي بالنسبة ل "إلى الأمام" هو أن توجد بأعداد لا بأس بها، وأن تدخل للبلاد وتوزع. أما المشاكل الأخرى فإنها ثانوية بالنسبة لهذا المشكل الأساسي.

**مسألة القيادة:** إن القيادة شكلت حلقة وصل بين جميع مكونات المنظمة، وساعدت، وساهمت بقدر لا بأس به في انطلاق عملية إعادة البناء. إن توفر المنظمة على مؤسسة قيادة، يعتبر ميزة تميزها عن باقي منظمات الحركة الماركسية اللينينية المغربية، وأعتقد أن ذلك ساعد المنظمة على الصمود في وجه عملية الاجتثاث. إن وضعية المنظمة شاذة، وعملية إعادة البناء تتطلب قيادة قادرة على مسايرة وتتبع مستمر، من أجل اتخاذ مواقف سريعة وملائمة، وهذا ما لا تتمكن منه القيادة حاليا. لهذا أعتبر أن القيادة يجب أن تكون في الداخل، ولا أتفق على وجودها بالخارج في الشروط الحالية. إن وضعية القيادة لم تطرح بشكل جدي للبحث وسط المنظمة، وهذا ما تركها تطفو على السطح تارة وتختبئ تارة أخرى. إن مسألة القيادة لا يمكن أن تحل إلا من خلال مؤتمر وطني، وبما أن المؤتمر الوطني قد طمس عمليا، فلا أرى كيف سيحل هذا المشكل.

**المركزية الديمقراطية:** على عكس ما طرحه الرفاق الذين سبقوا في الكلام، إن كل من أراد أن يعرف بوجهة نظره في المنظمة، يجب أن يتمتع بذلك الحق، ولا أتفق كذلك على أن تعميم النصوص يميع "الشيوعي". إن ممارستنا بصدد المركزية الديمقراطية، هي في الحقيقة نهج

أسلوب الديمقراطية الشكلية، بحيث لكل واحد الحق في الكلام، لكن ما يطبق هو شيء آخر لا علاقة له بما نطرحه. إن المركزية الديمقراطية هي صراع من أجل توحيد الممارسة، وهذا ما لا نقوم به، ما أن نفتح صراعا في نقطة معينة حتى نقفز إلى أخرى، مما يؤدي إلى الفوضى والصراع الفوضوي. انظر مثلا أعداد "الشيوعي"، فهناك في نفس الوقت صراع حول قضايا سياسية وحول "إلى الأمام" وحول البرنامج، لكن أية نقطة حسمت واتخذنا بصدها موقفا مركزيا، لا شيء. إن هذه الفوضى تأتي من كوننا لم نوحّد الخطة في المنظمة. وبما أن هذه الصراعات مفصولة عن بعضها البعض، وكلها، على الفعل في واقع المنظمة، فإنها تؤدي إلى تفشي الذاتيات وتساهم في التفرقة عوض التوحيد.

### ملاحظة:

يجب أن ننتبه إلى واقع أخذ يفرض نفسه علينا، وهو أننا أصبحنا نتكلم عن فروع المنظمة، وقد يؤدي بنا ذلك باسم الخصوصيات، إلى اعتبار المنظمة عبارة عن جمع للفروع، فيجب أن نتحرك كمنظمة لها برنامج عملها شمولي، وعلى كل شخص وإطار أن يتلاءم مع ذلك البرنامج لإنجازه وليس شيئا آخر.

### (6) اقتراحات لمواجهة الوضع:

- إن الأساسي في الخطة التي بنينا عليها إعادة البناء سديد، وبالتالي فإن مواجهة السلبيات وتجاوز الأوضاع الحالية تتطلب تجاوز الانحرافات، التي بينتها أعلاه، وذلك بتحديد خطة عمل داخل المنظمة توضح الأهداف بالنسبة للمنظمة، انطلاقا من خصوصياتها (وليس الانحراف عنه بدعوى الخصوصيات). يجب أن يكون توجه مرسوم يقود المنظمة بعد أن تكون قد رسمته لنفسها على أسس سليمة وجدية، ولكيلا تبقى الخطة غير مضبوطة، يجب تحديد مهمات مدققة زمنيا، وهذا ما سيمكن من المحاسبة وضبط الإطارات والمراقبة، وهذه الخطة يجب أن تقود إلى عقد المؤتمر الوطني للمنظمة في أفق 1983، وهذه الخطة هي خلاصة عمل جماعي صادرة عن ندوة وطنية يحضرها رفاق الخارج (فرنسا وبلجيكا) والداخل، ومن المطلوب من هذه الندوة الوطنية:

أولا: تقدم لهذه الندوة تقارير عن وضع المنظمة.

ثانيا: تحدد خطة تهيء المؤتمر: تحديد القضايا السياسية النظرية والعملية التي سيحسمها المؤتمر، تحديد كيفية بحث القضايا.

ثالثا: ترسم الندوة خطوطا عريضة لعمل المنظمة من أجل التجذر في الطبقة العاملة والفلاحين.

رابعا: انتخاب لجنة قيادية مسؤولة على: التهييء للمؤتمر، الإشراف المباشر على تسيير العمل الجماهيري.

أما من جهتنا، يجب أن يخدم عملنا هذه الخطة: النقاش مع باقي الرفاق حول كيفية حل مشاكل المنظمة، المساهمة في تحديد برنامج عمل لتهييء المؤتمر. إن "إلى الأمام" يجب أن تستمر رغم كل المشاكل التي تعرفها، مع العلم أنها يجب أن تحترم ما يتفق عليه عموم الرفاق، كما أننا يمكن أن نساهم في الإجابة على الإشكالات التي يمكن أن تطرح للرفاق بالداخل.

- إن الحاسم بالنسبة لتغيير وضع المنظمة، هو العمل بالداخل، الذي يمضي ببطء، ودون التقدم في عمل هذا الفرع، لا يمكن إنجاز لا برنامج ولا ندوة ولا مؤتمر، فمن بين نتائج عدم تواجد أطر كفأة هو عدم تطبيق عدد من الأطروحات والمواقف، التي خرجنا بها من تجربتنا. إذن فالمشكل هو غياب أطر في المستوى المطلوب، وهذا ما يتطلب أن نعمل على تكوين مثل هذه الأطر، والندوات يمكن أن تساهم في تكوين الأطر. الرفاق ينطلقون من أننا نتوفر على أطر، ويكفي تنظيم ندوة، لهذا أرى أن ضرورة التفكير في عدد من الندوات التكوينية تناقش عددا من القضايا، وهذه الندوات ستكون بالضرورة محلية، تحديد نقطة أو اثنين أو ثلاثة في الندوة، مثلا: وضع المنظمة والمشاكل التي تثيرها، وكذلك التجذر في الطبقة العاملة، وكذلك الحركة الطلابية، أو الحزب أو التحالفات ... هذه التحالفات يمكن أن تحل مسألة تهييء ندوة وطنية. بدون حل مشكلة الأطر، لا يمكن التقدم في حل أي مشكل، ولا يجب أن نظن أنه يكفي عقد ندوة وطنية، إن هذه الندوة يجب أن تراعي الجانب الأمني (أربعة أو خمسة رفاق).

العمل ما أمكن على الربط بين الفروع وخلق دينامية فيما بينها أكثر من السابق. لا أتوفر على أي تصور لكيفية إنجاز ذلك، مطروح بشكل عام الاهتمام بالمجال الدعائي: عدد نسخ "إلى الأمام" التي توزع في الداخل ضعيف جدا، يمكن أن توزع في بعض المعامل، لكن شريطة أن تتوفر الحدود الدنيا لذلك.

### المركزية الديمقراطية والقيادة:

القيادة فيها العديد من السلبيات (تواجدها في شروط معينة) لكن المشكل هو مشكل المنظمة ككل، أفرادا وإطارات وليس القيادة وحدها، وما يمارس حاليا يمكن تسميته بالمركزية الديمقراطية في شروط ضعف التنظيم وهشاشته، وليس هناك آراء تقصي، أي عكس ما

يدعيه مبروك، الذي لا يأتي بأي برهان ساطع. أما بالنسبة لنا، فيجب أن تستمر في إنجاز البرنامج مع ضرورة اختصاره، وكذلك الإسهام في "إلى الأمام" وفي مشاكل المنظمة، و"الشيوعي" يجب أن يتغير شكلها وأسلوب التعامل معها والجوهري حاليا هو تكوين رفاق أطر، "الشيوعي" أصبح مفيدا حسب ما هو عليه حاليا.

من أجل حل مشاكل المنظمة، لدينا بعض المعلومات لكنها ناقصة، الرفاق في الداخل عبروا عن عدم استعدادهم لتحمل مسؤوليات قيادية، يظهر أن لهم بعض الوضوح فيما يخص الطلبة، اما العمال فأعتقد أنهم لا زالوا لا يعرفون ما يجب فعله. ليس لنا لحد الساعة أطر في الداخل في المستوى المطلوب، لقد ساهمنا في ذلك بدون وعي، حيث رسخنا داخلهم نوعا من التقديس لرفاق السجن ومن التبعية لهم، لهذا يجب التعامل معهم كأطر ودفعهم لتحمل المسؤوليات.

أما حول الندوات التكوينية، فإنها تعني عقد ندوة كل شهر، وأعتقد أن رفاق الداخل ربما لا يستطيعون عقد ندوة تكوينية كل شهر، لأن وضع المنظمة حاليا يختلف عن وضعها في 1974. إن المنظمة ضعيفة والرفاق قلة، على كل، إن هذه الآراء يجب نقاشها.

أما عقد ندوة وطنية، فإنها تتطلب حضور رفاق بلجيكا وفرنسا، وأتساءل هل تسمح ظروف رفاق الخارج، فرنسا بذلك. أما رفاق بلجيكا فما زالت العلاقة معهم في بدايتها. أما إذا تم الاكتفاء برفاق الداخل في الندوة، سيتمكن أن تنجح في البحث والجواب على خطة العمل، ويمكن أن تكون نقطة الانطلاق وخطوة متواضعة تحدد خطة تهيئ المؤتمر وتنتخب اشخاص سيتحملون مسؤوليات قيادية بجانب القيادة، في انتظار المؤتمر. إن هناك العديد من القضايا السياسية حاصل الاتفاق حولها بين الرفاق، ولهذا، سيتمكنهم السير على أساسها، لكن غير مطروح عليهم إدخال تغيير جذري على الخط، وعبر هذه الندوة، مطلوب من الرفاق تحديد توجه محدد للتجذر..

على المستوى الجماهيري، يظهر أن هناك تخوف من القمع، وهذا ما يؤدي إلى انعدام المبادرات، وعدم القيام بالتحريض، مثلا في المعامل، أو ربط العلاقات مع مناضلين آخرين، (بالطبع يجب الالتزام بالأمن في هذه المسائل)، فإذا اكتفينا بالتكوين للرفاق في الندوات، ربما سنزيد من عزلة المنظمة عن الجماهير.. إن الرفاق بعد سنتين ونصف من العمل لا يقومون بمجهودات تذكر وسط الجماهير الأساسية.

أما بالنسبة لنا، يمكن أن نساهم في الإجابة على العديد من الإشكالات، التي يطرحها رفاق الداخل، في اتجاه تحديد خطة، وإنجاح الندوة على طريق المؤتمر. ولدينا مهام واضحة يجب

مواجهتها بشكل جدي، مثلا البرنامج: يجب جمع خلاصات النقاشات السابقة، واختصار النقط الباقية، وتحديد مسؤولية الإشراف على استمرار النقاش ومركزيته، كما يجب تحديد خطة دعائية، ومساهمة الجميع في بلورتها. معالجة بعض القضايا النظرية (إشكالات الثورة، وبناء الاشتراكية والحزب ...) والقيام باستمرار بتتبع الأوضاع السياسية مما يساعد على اقتراح مقالات "إلى الأمام".

إن الندوات التكوينية لا تتطلب تهيئاً كبيراً، وإنما هي للنقاش، ولا تتطلب أن يحضرها الجميع، يمكن أن تعقد ندوات يشترك فيها عدد معين، وهي خاصة بالداخل، إنها كخطوة تراعي ضعف المنظمة، وضعف أو غياب الأطر، وتساهم في تكوين المناضلين، وتجاوز الروتين داخل الخلايا.

- بصدد البرنامج، هل نستمر فيه بشكل خاص؟ إن الاستمرار بالشكل الذي ذهبنا فيه لا يفيد، فقد اتخذ بالنسبة لنا طابعا مثقفا، ونثقل عبره الرفاق في الداخل بالنصوص. نحن حاليا بصدد تحديد خط المنظمة برمتها، ويجب أن تكون المنظمة مسؤولة عن تحديد تلك الخطة برمتها، وهذا يتطلب عقد ندوة وطنية، أما مشكل حضور رفاق الخارج، فيجب توضيح أن الندوات المحلية لم تحل أي مشكل، ولهذا يتوجب حضور ممثلي الخارج مع ممثلي الداخل، ولهذا الغرض يمكنهم أن يرسلوا رفاقا أو مناضلين ليس لديهم مشكل مع البوليس. إن الخارج ضروري أن يحضر حتى يتوضح دوره في إعادة البناء والمهمات الملموسة المطروحة عليه. الندوات التكوينية مطروحة، لكن هل الآن؟ لا أظن، فإمكانيات المنظمة ضئيلة جدا حاليا والإطارات متقلصة جدا، لكن عندما تتوسع المنظمة يصبح لديها مناضلين ذوي تجارب مهمة، يمكن ان تعقد مثل هذه الندوات.

- فيما يخص البرنامج، من غير السديد أن نضيع الجهود التي بذلناها، وهناك آراء متبقية يجب منهجة وتبادل الآراء حولها، أما فيما يخص الندوة الوطنية، فإنني لست ضدها، لكن لا أظن أنه يمكن عقدها خلال صيف 1982. إن القول بأن ندوات الخارج فشلت، لأنها كانت معزولة خاطئ، وسبب فشلها يرجع إلى أنها عقدت في وقت كانت المنظمة شبه غائبة في الداخل، ولم تكن التناقضات في الخارج قد نضجت عبر النقاش والصراع، حتى تتمكن الندوة من حسمها. حاليا يجب أن نعمل على إنجاز ندوة الداخل، على طريق عقد المؤتمر، وإلا سنبقى منظمة سائرة نحو التفتت.

انتهى

(1) حضور مبروك في بداية النقاش، لكنه لم يتدخل ثم انسحب من الخلية.

## من أجل إضافة شرط جديد في شروط العضوية

هذا فصل إضافي في كراس: "من أجل التقييم والتقويم والتثوير والتنظيم والبلترة"

مهمة بناء منظمة شيوعية ثورية و مكافحة تطرح على المنظمة أيضا قضية تحديد التعامل مع الأعضاء (في المنظمة أو في الحزب) الذين يسقطون في الخيانة، أو في التعامل مع العدو، والمقصود هنا بالتعامل مع العدو، هو إما الاستسلام للعدو، وإما تقديم النفس لقوات العدو، وإما مساعدة قوات العدو على اعتقال رفيق أو مناضل، أما التراجع وتقديم الاستقالة والتخلي عن النضال الثوري، فلا يعد خيانة أو تعاملًا مع العدو، إذا لم يلجأ صاحبه إلى فضح أسرار تنظيمه القديم أو إلى المتاجرة بها، ولم يسقط في العمل مع العدو، وعندما يسلم عضو في التنظيم الثوري نفسه للعدو، فإنه يلغي بالضرورة عضويته في تنظيمه، وذلك مهما كانت التكتيكات، التي يمكن أن يحاول بها فيما بعد تبرير تسليم نفسه للعدو، ومن يسلم نفسه للعدو، ومن يسلم نفسه للبوليس، حتى إذا لم يكن قد تسبب مباشرة في اعتقال عضو آخر من الحركة الثورية، فإنه تسبب في اعتقاله هو، ومن وجهة نظر التنظيم والثورة، فلا فرق أن يعتقل هذا العضو أو ذاك، لأن الثورة لا تفضل مناضلا على آخر، بل الثورة تحتاج لهما معا، ولأن كل اعتقال يضعف الحركة الثورية ويهدد مصيرها، وإن كان اعتقال مسؤول أو مسؤولين هو دائما أخطر من اعتقال مناضل قاعدي.

ما هي الخيانة؟ الخيانة لا تطلق فقط على من كان في معسكر الثورة، ثم التحق بمعسكر الثورة المضادة، بل إن صفة الخيانة يجب أن تطلق حتى على عمل من كان يناضل في تنظيم ثوري، فلما اعتقل أعطى البوليس معلومات مكنت من اعتقال مناضلين أو ثوريين آخرين، بل يجب أن تطلق صفة الخيانة كذلك، حتى على عمل من سبق له أن انسحب أو استقال من تنظيم ثوري، لكنه حينما اعتقل فيما بعد لسبب من الأسباب أعطى للبوليس بعضا من رفاقه القدامى الذين كان هو منظما معهم، فإذا كان عادة مناضلو الحملم خلال التجربة السابقة لا يصفون بالخيانة التسبب المباشر في تسلسل الاعتقالات، فهو في الحقيقة خيانة، وإذا كان السبب المباشر في تسلسل الاعتقالات، نتيجة فقط للضغط والتعذيب الشديد، فهذا لا يزيل عنه صفة الخيانة، وكون العنصر المعني، بمجرد أن يرفع عنه الضغط والتعذيب يندم على إعطاء رفاقه للبوليس، فهذا لا ينفي كون عمله ذلك عملا خيانيا، أي أنه إذا لم يكن العنصر المعني خائنا بشكل دائم، فإن إعطاء رفاق للبوليس هو عمل خياني، لأن الفرد حينما يقبل بالانخراط في منظمة ثورية

(غير مسموح بها قانونياً، مكافحة في السرية، ومناضلوها ملاحقون من طرف الأجهزة القمعية) وحينما يصبح عضواً فيها، فإن دخوله في تلك المنظمة يفترض بالضرورة التزامه بحفظ أسرارها، والتزامه باستماتة في الدفاع عن أمنها، وعن أمن أفرادها كذلك وعن أمنه هو، وذلك حتى وإن كانت ضرورة هذا الالتزام لم تثر بصريح العبارة إبان ذلك الانخراط في تلك المنظمة، وسيكون من حماقة الدفاع عن منهج معاكس، أي أنه إذا كان تنظيم ثوري معين يعتبر التعامل مع البوليس مجرد خطأ عادي وبسيط، فهذا يعني أن هذا التنظيم يقبل عملياً بأن يفضل أعضاءه عند اعتقالهم، انقاد ذاتهم على انقاد الثورة، الشيء الذي، إذا ما طبق سيكون بمثابة نوع من العبث أو من الانتحار.

التعامل مع العدو، ليس بمشكل ثانوي أو عابر، فأهمية مشكل التعامل مع العدو تتضح، حينما ندرس مثلاً موجات الاعتقالات في صفوف الحركة الماركسية اللينينية ( في 1972، في 1974، في 1975، في 1977) وفي صفوف "حركة 3 مارس" (1973) وفي صفوف غيرهما، حيث نجد أن السبب في تسلسل الاعتقالات لا يرجع في الأساس لخبرة البوليس، بل يرجع بشكل رئيسي إلى كون نسبة هامة من المعتقلين الأولين ينهزمون تحت التعذيب، فيعطون للبوليس بعض رفاقهم، فيعتقل البوليس هؤلاء، فينهزم من جديد جزء هام منهم، هم أيضاً تحت التعذيب، فيعطون بدورهم للبوليس جزءاً من رفاقهم في النضال، وهكذا دواليك، إلى أن يأتي البوليس على نهاية التنظيم المعني في مدة قصيرة فتتم تصفيته. فمشكل التعامل مع العدو ليس بشكل ثانوي، بل إنه مشكل أساسي. وسيظل الثوريون يصطدمون به على الأقل إلى حين الاستيلاء على السلطة، أو إلى حين نجاح الثورة، بل إن نجاح الثورة مشروط (من بين ما هو مشروط به) بإيجاد حل ثوري صحيح لظاهرة التعامل مع العدو، فإلى حين الاستيلاء على السلطة، سيظل القمع ملازماً للنضال، أي أنه كلما خاض المناضلون نضالاً ثورياً واجهه الأعداء الطبقيون بقمع رجعي، وهذا القمع قد يتجسد في اعتقالات، وفي أحكام قاسية، بل وفي اغتيالات أو إعدامات، وفي تحطيم أو تصفية تنظيمات ثورية بكاملها، وما دام العدو الطبقي سائداً، وما دامت أجهزته القمعية تعمل، فإنه سيوجد دائماً أفراداً من بين الثوريين من يسقطون (لسبب أو آخر) في التعامل مع العدو، فكيف نتعامل مع هذه القضية، بهدف الاحتياط ضدها، وبهدف تلافي نتائجها، وبهدف تقليصها إلى درجة أدنى ممكنة.

يمكن تقسيم الأجوبة على هذه المسألة إلى ثلاث أنواع:

-الرأي الأول منها يقترح أن الأعضاء الذين تعاملوا مع العدو، يكفي أن يعترفوا بتعاملهم ذلك، وأن يقدموا نقدا ذاتيا، وأن يحسنوا ممارستهم من بعد، لكي يحافظوا على عضويتهم في المنظمة (أو في الحزب)، بل لكي يحافظوا على مسؤولياتهم داخلها إذا كانت لهم مسؤوليات.

- الرأي الثاني يقترح اعتبار عضوية كل الذين يتعاملون مع العدو موقوفة (أو ملغاة) منذ اللحظة التي يتعاملون فيها مع العدو. يجب أن تبقى عضويتهم ملغاة مدة طويلة. ولا يمكن أن يسترجعوا عضويتهم في المنظمة المعنية (أو الحزب) إلا بعد مدة طويلة وبعد أن يكونوا خلالها قد أبانوا على مستوى عال من الإخلاص للمبادئ، ومن الاستعداد للتضحية، ومن الممارسة الثورية الكفاحية، (هذا طبعا بالإضافة إلى شروط العضوية العادية مثل الالتزام العملي ببرنامج المنظمة (أو الحزب) والالتزام بنظامها الداخلي، والعمل في إحدى اطراتها التنظيمية، والالتزام بمساهمة مالية، وحسن السيرة). لكن في جميع الأحوال لا يحق لهم بعد أن يرشحوا أنفسهم لتحمل مسؤوليات هامة داخل المنظمة (أو الحزب)، ولا يحق انتخابهم إليها.

- الرأي الثالث يقترح عدم الاكتفاء بتوقيف عضوية الذين يتعاملون مع العدو، بل يطرح بالإضافة إلى ذلك انزال عقوبة محددة بهم عقابا لهم على خيانتهم لالتزاماتهم، وعلى الأضرار الخطيرة التي يلحقونها بالتنظيم وبالثورة. فما هو الحل الصحيح؟

العديد من الأحزاب السياسية الإصلاحية عبر العالم تعمل بالرأي الأول المذكور أعلاه، أي مطالبة المتعامل مع العدو بمجرد نقد ذاتي فقط. وجزء من التنظيمات الثورية عبر العالم تعمل بالرأي الثاني المذكور أعلاه، أي الغاء عضوية المتعامل مع العدو، ومطالبته بنقد ذاتي، دون منحه عضويته من جديد إلا بعد مدة طويلة من التجريب، ودون السماح له أبدا بتحمل مسؤوليات داخل التنظيم المعني. بينما جزء آخر من التنظيمات الثورية تعمل بالرأي الثالث، حيث تسيطر في قوانينها الداخلية أن من يتعامل مع العدو، يحاكم ويعدم. (1)

لننظر كيف حلت "المقاومة" منذ بدايتها في الخمسينات مشكل التعامل مع العدو. لقد كانت الوشاية والانهيار عند التعذيب، وإعطاء الرفاق في الكفاح للعدو وغيرها من ظواهر التعامل مع العدو الاستعماري، كانت كثيرة ومنتشرة إلى درجة أنها كانت تمنع انطلاق أي عمل ثوري. وكان العدو يستغل هذه الظاهرة لتصفية كل تنظيم مكافح وهو لا يزال في طور النشوء. فلجأ المسؤولون الأوائل للمقاومة إلى التشدد في الاحتياطات الأمنية، وإلى إتقان أساليب العمل في السرية وإلى اشتراط القسم على المصحف في كل عضو ينخرط في المقاومة، بالإضافة إلى شروط قبوله والتزامه بكتم أسرار التنظيم وأعضائه ولو تحت التعذيب، وإلا كان مصيره هو التصفية.

فمن كان لا يقبل هذه الشروط، أو من كان يعبر عن شكه في القدرة على الالتزام بها، كان يبعد فوراً عن تنظيم المقاومة، فكانت المقاومة عموماً تصفي من يخون من أعضائها. وكانت تصفي موظفي العدو من المغاربة الذين يتميزون بحماسهم في قمع الوطنيين. بل كانت المقاومة في البداية تصفي حتى بعض الأفراد من الشعب غير المنظمين الذين يعطون للعدو ما عندهم من معلومات حول أعضاء المقاومة. فعندما يسقط أحد المناضلي المقاومة بين أيدي العدو، وذلك لسبب من الأسباب، وعندما يتعرض للتعذيب الشديد، كان يجد نفسه أمام خيارين:

(1) إما تحمل التعذيب حتى الموت إن اقتضى الحال، مع الإخلاص للالتزاماته، فيمكن أن يكون في هذه الحالة شهيداً شريفاً.

(2) وإما خيانة التزاماته وإعطاء رفاقه للعدو لإنقاذ نفسه، فيكون في هذه الحالة أيضاً ميتاً، و لكن كخائن بئس، فيصبح بالتالي هذان الخياران، خيار واحد، هو الصمود حتى الموت إن اقتضى الحال.

هكذا استطاعت تنظيمات المقاومة أن تضمن استمراريته ونموها وفعاليتها. بالنسبة لجيش التحرير في البوادي، فإن الأكثر احتمالاً، هو أنه عمل بنفس النهج، وإن كان عمله في البوادي في مناطق محررة أو شبه محررة، يجعله أقل حاجة إلى هذا المنهج بالمقارنة مع تنظيمات المقاومة في المدن. إذ أن مكافحي حرب العصابات في البوادي هم أقل عرضة للاعتقال بالمقارنة مع المكافحين العاملين بالمدن.

فإذا كانت المنظمة الشيوعية المكافحة التي ستبني مستقبلاً من نوع المنظمات الثورية التي عرفناها في المغرب خلال التجربة الماضية، أي أنه كلما سقط بعض أعضائها بين أيدي العدو، أعطوا للبوليس كلاً أو جزءاً مما يعرف، عن رفاقهم، فمن الأحسن في هذه الحالة عدم بناء هذا النوع من المنظمة لتلافي تصفية سريعة ونكسات لا حاجة لنا بها. و سيكون من الأحسن في هذه الحالة بالنسبة لكل الذين يستحيل عليهم الصمود حتى الموت، أن يكتفوا بالعمل في التنظيمات الجماهيرية مثل النقابات، بل وحتى في الأحزاب الإصلاحية المسموح بها قانونياً (دون الاصطفاف بالضرورة على خطها الإصلاحي). أما إذا كنا سنبنى منظمة من نوع جديد، يفضل أعضاءها الموت على الاستسلام وعلى التعامل مع العدو، فإن هذا المشروع يستحق فعلاً الإنجاز.

و بالتالي فالحل الذي يفرض نفسه في قضية التعامل مع العدو، إذا لم نرد تكرار التجربة السابقة هو الاقتداء بنهج المقاومة. أي أنه يجب أن تضاف إلى الشروط العادية للعضوية في المنظمة

(بالنسبة للأعضاء الجدد وكذلك القدامى) شرط جديد. هذا الشرط هو القبول والالتزام بكتم أسرار المنظمة، و لو تحت التعذيب، و حتى الموت إن اقتضى الحال، و إلا كان مصير الخيانة هو التصفية أي الالتزام بمبدأ: لا مبرر لعدم الصمود. و لذلك مهما كانت الظروف، و من يرفض هذا الشرط عند دخوله المنظمة - و لو كانت كل الشروط الأخرى تتوفر فيه بامتياز - و جب رفض عضويته بدون أدنى تردد. فإن عبر رغم ذلك عن استعداده العملي لخوض نضال متواضع، اكتفت المنظمة بالتعامل معه كمناضل مرتبط بها، أو كمتعاطف و ذلك طبعاً بدون أن يعرف من بين المناضلين الذي يعملون معه، من منهم عضو في المنظمة.

و قد يعتقد البعض أن التفكير في إضافة هذا الشرط الجديد ضمن شروط العضوية القديمة، فيه نزعة مثالية أو يسارية، و أنه إذا كان من الناحية المبدئية ممكن التطبيق، فإن ظروفه الملائمة لم تتوفر بعد، و أنه يجب انتظار أن يحدث تطور من مستوى أعلى في الصراع الطبقي لتطبيق مثل هذا الشرط الإضافي.

و مثل هذا الاعتراض، إنما يؤجل أو يتهرب في الحقيقة من الصرامة و من التضحيات و من المخاطر التي يتطلبها إنجاز قفزة نوعية في المنظمة الثورية. فهذا الرأي لا يحدد ما هي الظروف الخاصة التي يمكن فيها تطبيق الشرط الجديد الإضافي المقترح في العضوية. بل إنه لا يحدد كيفية تحقيق تلك الظروف الخاصة. و بالإضافة إلى هذا، فإنه لا يفهم و لا يأخذ بعين الاعتبار التناقض التالي: و هو أن بلوغ شروط ملائمة من مستوى أعلى تمكن من تطبيق الشرط الإضافي المقترح في العضوية مشروط هو نفسه بتجاوز نوع التنظيمات الثورية التي عرفناها في الستينات و في السبعينات و التي كانت تنتهي بسرعة إلى التصفية المأساوية من طرف القمع. و يتطلب غربلة المنظمة من العناصر المتذبذبة أو الرومانسية العاجزة على تحمل مسؤوليات عضويتها في منظمة شيوعية مكافحة. و ذلك عن طريق تطبيق بعض المناهج الثورية، و من بينها الشرط الإضافي في العضوية المفروض أعلاه.

من المعروف أن حدا أدنى من الاعتقالات حتمي، لأن هذا الحد الأدنى من الاعتقالات ملازم للنضال. فإذا كان أعضاء المنظمة الذي يسقطون بين أيدي العدو يكتمون أسرارها، و لا يتسببون في أية اعتقالات جديدة، فيظلون صامدين مخلصين للمبادئ و للالتزامات، و لو تطلب ذلك استشهادهم، فإن هذه المنظمة ستستطيع كمنظمة، الصمود في مواجهة القمع، و ستقدر على تقديم مسيرة الثورة و على إنجازها.

أما إذا بقي جزء من أعضاء المنظمة عند اعتقالهم، يسقطون تحت التعذيب في التعامل مع العدو، و في التواطؤ معه في تمديد مسلسل الاعتقالات، فإن هذا التنظيم سيكون مصيره حتما هو التصفية السريعة، مثلما كان يحدث ذلك مرارا بالمغرب خلال الستينات و خلال السبعينات. و كلما وقعت تصفية حركة ثورية، تبعثها موجة من الانحلال السياسي، و من الردة اليمينية، و من التشتت، و من اليأس و من العجز، قد تؤخر المسيرة الثورية خلال سنوات إذ لم تكن العشرات من السنين. فقضية مواجهة التعامل مع العدو، هي من بين المسائل التي تحدد مصير كل تنظيم ثوري مكافح في عصرنا الراهن.

قد يعتبر البعض قانون تصفية الخونة الذين يتعاملون مع العدو قاسيا جدا. هذا صحيح، لكن التعامل مع العدو، هو كذلك قاسي جدا، و خطير جدا. خاصة و أنه يهدد التنظيم الثوري بالتصفية، و يهدد مصير الثورة بالإجهاض. فعندما يجتهد عنصر معين حتى يحصل على مواقع مسؤولة في تنظيم ثوري، لكنه عندما يعتقل هذا العنصر لسبب فيعطي للبوليس كلا أو جزءا من ما يعرفه من إشارات و أفراد، فهذا أيضا قاسي جدا، خاصة و أن العدو يلجأ غالبا إلى إعدام أو إلى الحكم بالمؤبد أو بما يقرب من ذلك على المعتقلين الجدد الذين أعطاهم ذلك العنصر. إذن، فالحل بالنسبة لكل الذين لا يقبلون بالصمود حتى الاستشهاد إن اقتضى الحال، و الحل هو الاكتفاء بنضال في حدود إصلاحية ديموقراطية بوجوازية، و ليس الانخراط في تنظيم ثوري شيوعي يطرح على نفسه الإطاحة بالنظام القائم بالعنف الثوري الجماهيري، خاصة و أن القانون القائم في البلاد ينص هو نفسه على معاقبة مرتكبي العنف بالإعدام أو بالمؤبد أو ما يقارب ذلك.

الثورة هي الفعل العنيف الذي تطيح خلاله الطبقات المسودة بالطبقات السائدة. فالثورة هي بالضرورة مسلسل عنيف، يتخلله سقوط أعداد كبيرة من الضحايا و الشهداء. ألم يعلن الحكم في 1971 على أنه مستعد لتقتيل الثلث "الفاسد" من الشعب. و الثلث هنا يعني أزيد من ستة ملايين. ألم يبلغ بعد مجموع عدد الشهداء الذين ماتوا رميا بالرصاص أو تحت التعذيب منذ مارس 1956 إلى الآن حدا كبيرا.

إن الموت ما زال يخيف كثيرا مناضلي الحركة الثورية بالمغرب. و جوهر التعذيب هو بالضبط جعل المعتقل يحس تحت التعذيب بقرب الموت، و استغلال خوفه من الموت، لانتزاع معلومات أو اعترافات محددة منه. و الإيديولوجيا السائدة بطبيعتها تقوي الخوف من الموت، لأنها تجعل الفرد يحس بأن ذاته هي مركز الكون، و تجعله يعتبر أن الهدف المطلق، هو تمتع ذاته بمختلف الملذات.

بينما من المستحيل إنجاز مهام الثورة، و من المستحيل إنجاز الثورة، إذا لم يكن جيش المناضلين الثوريين يتكون في غالبته من أناس لا يخافون الموت، أناس في استعداد دائم للموت، أناس يفضلون خلال النضال الاستشهاد على الانهزام أو الاستسلام. فمن خاف خسر مسبقا المعركة، فإذا كان هذا الاستعداد غير متوفر بعد، فالمطروح ليس القبول بهذا الوضع. و أما المطروح، فهو العمل منذ الآن على تربية أكثر ما يمكن من المناضلين الثوريين المنظمين لاكتساب هذه الخصال. لأن اكتسابها هو مسألة تربية وتكوين وليس بمسألة فطرية خاصة بأبطال قلائل، وقد كتب ماو "أن ينجب الإنسان إنسانا، هذا حدث سعيد، لكن إذا مات إنسان ما، فإن الناس يبكون ويقيمون مراسيم تأبينية، بينما هذا أيضا حدث سعيد، فلا بد من أن يموت الإنسان في آخر المطاف. (... ) ومن وجهة نظر جدلية، فإنه من الخاطيء أن لا يكون هناك موتى، ذلك سيكون موقفا مثاليا (ميتافيزيقيا) (... ) إن التغيرات المفاجئة هي القانون الأساسي للكون، والولادة والموت هما أيضا تغييرات مفاجئة" (ماو، نصوص 1949 - 1958، منشورات سيرف، باريس 1975، ص 554). وأهداف المشروع الشيوعي، أليست صحيحة وضرورية، نبيلة وجميلة إلى درجة أنها تستحق منا التضحية، من أجل المشاركة في مسيرة تحقيقها.

وتربية مناضلي التنظيم الثوري على الاستعداد للموت ضرورية، إلا أنها لا تكفي وحدها لوقاية التنظيم الثوري من التصفية، فهناك خطر آخر يهدد التنظيم الثوري بالتصفية، وهذا الخطر هو تسرب عناصر الأعداء داخل التنظيم الثوري بهدف تحطيمه، فعندما يتشدد التنظيم الثوري في الاحتياطات الأمنية، وعندما يتقن أساليب العمل في السرية، وعندما يعمل بمنهجية لتربية أعضائه ومناضليه على الاستعداد الدائم للموت، فإن الوسيلة الوحيدة التي لا تبقى بيد الأعداء الطبقين لتحطيم ولتصفية التنظيم الثوري هو التسرب، ويحاول العنصر المتسرب العمل داخل التنظيم الثوري خلال مدة طويلة ويحاول تسلق هرم المسؤوليات، ويبلغ للأجهزة القمعية، التي توظفه كل المعلومات التي يطلع عليها، وإذا ما بقي العنصر المتسرب مختبئا حتى تنضج الشروط الملائمة، فإن الأجهزة القمعية تهبط بغتة بضربة قوية على التنظيم الثوري لمحاولة تصفيته، ولا يخفى على أحد أن الأسلوب القمعي المفضل لدى كل الأجهزة القمعية في كل بلدان العالم هو التسرب، وهو كذلك الأسلوب الأكثر خطورة على الثوريين، إلا أنه في نفس الوقت غالبا ما يكون صعب التحقيق. فكيف نتعامل مع التسرب والمتسربين لمحو هذه الظاهرة، أو لتقليصها لأدنى درجة.

لهذا الغرض يجب تجاوز الثقة المثالية، والتخلص من أي تسرع عند الاستقطاب ونهج المراقبة الجماعية، والتعرف المعمق من طرف رفاق كل إطار على التاريخ المدقق لحياة كل واحد منهم

في الإطار التنظيمي، والاحتياط من أولئك الذي يتفقون دائما وبسهولة سطحية على كل شي، وخاصة منهم أولئك الذين يتفقون بشكل ميكانيكي مع العناصر المسؤولة أو المؤثرة داخل الإطار التنظيمي، الذي تعمل فيه، وبناء تنظيمات محلية صغيرة (على صعيد المدينة، أو على صعيد المقاطعة أو الدائرة أو الحي أو القرية)، لأن التعارف العادي بين الناس في رقعة جغرافية صغيرة (مقاطعة، دائرة، حي أو دوار) يجعل كل أو أغلب البوليس وأعاونهم المحليين معروفين لدى سكان المنطقة، فعندما يحاول بوليسي مستتر التقرب من التنظيم للتسرب داخله، فإن المناضلين المحليين يكونون على علم مسبق بطبيعته البوليسية، وأنهم يبحثون في محدداته (مقر سكنه، عمله، ماضيه، مداخله المادية ومصروفاته، علاقاته العائلية والصداقة، فالبوليس يبحثون هم كذلك عن تشغيل أي عنصر جديد في نفس المحددات، بل إنهم لا يسمحون له بالتزوج من فتاة ما إلا إذا بحثوا في محدداتها هي كذلك، فإذا كانت النتائج سلبية رفضوه، أو رفضوا زواجه ذلك فيكتشفون هكذا نواياه فيبطلونها. وإن مثل هذه المناهج الاحتياطية ضرورية، لكنها لا تكفي، إذ يجب كذلك أن يكون معروفا بشكل واسع داخل البلاد (بواسطة اعلانات دعائية ملائمة في هذا المجال). أن التنظيم الثوري الفلاني يصفي كل من تسرب وسطه، وذلك بهدف نهي العناصر المرشحة للتسرب من محاولة القيام به، ويجب فعلا تصفية كل متسرب يتم اكتشافه، ولو تطلب ذلك تضحيات جسام.

هذا النهج هو السبيل للقضاء على ظواهر التسرب والتعامل مع العدو، أو لتقليصها إلى أقل حد ممكن، ويمكن أن يعترض البعض على هذا النهج باعتباره يؤدي إلى السقوط في الانشغال بالجري وراء تصفية الحسابات مع المتسربين ومع المتعاملين مع العدو أو مع غيرهم، لكن هذا الرأي غير صحيح، من جهة أولى، لأن جماعة صغيرة متخصصة وشبه مستقلة، يمكن أن تضطلع بهذه المهمة على صعيد البلاد كلها، ومن جهة ثانية، لأن الذي يجعل تنظيما ثوريا معينا يسقط في انحراف سياسي ما، ليس هو منهج جزئي، وإنما هو بالأساس طبيعة مجمل خطه السياسي، وطبيعة القيادة، التي تسهر على تطبيقه، وطبيعة القواعد التي تمارسه، ومن جهة ثالثة، لأن ظاهرة الانهزام والتعامل مع العدو وتسلسل الاعتقالات، لعبت بالمغرب دورا لا يستهان به في فشل وفي تصفية مجمل التنظيمات الثورية خلال التجارب الماضية، إلى درجة أنه أصبح اليوم من غير الممكن مواصلة العمل الثوري المنظم دون حسم وتقنين مواجهة التسرب والتعامل مع العدو.

ويجب التنبيه إلى أن إضافة هذا الشرط الجديد في العضوية، والالتزام به لا يشكل حلا سحريا يزيل كل الأخطار، التي يمكن أن تهدد التنظيم الثوري، لكن الالتزام بهذا الشرط الجديد في

العضوية، هو اليوم في نفس الوقت ضروري وإلا أصبح المصير الأكثر احتمالا للتنظيم الثوري، هو التصفية السريعة من طرف الأجهزة القمعية، فالرجوع لمختلف التجارب عبر العالم، تبين كم أنه من الخاطئ أن تكون لنا دائما ثقة عمياء في المنظمة، أو في صحة توجهها أو في صفاء كل أعضائها، إذ أن الانحراف السياسي عن الخط الصحيح يبدأ من اللحظة، التي تنقص فيها يقظة المناضلين، أو التي يضعف فيها تعاملهم النقدي مع مختلف الأشياء.

ويجب التنبيه كذلك إلى أن التشديد في شروط العضوية، والالتزام بالشروط الجديد في العضوية (المعروض أعلاه) يؤديان إلى حصر أعضاء التنظيم الثوري في قلة قليلة نسبيا، وهذا شيء مفهوم وعادي وغير مرفوض، خاصة أن المنظمة الشيوعية المكافحة المطروح بناؤها، مطلوب أن تكون مكونة من مجمل الثوريين الشيوعيين، ومن المناضلين الثوريين الطليعيين في الطبقة العاملة، وأن التسامح اللامبدي في شروط الحصول على العضوية داخل التنظيم الثوري، يفتح أبوابه واسعة أمام أي كان، فتجعل هذا التنظيم تنظيما ضخما، مهلهلا وعاجزا عن إنجاز المهام الثورية.

فانطلاق العمل الثوري الجاد، يتوقف على الالتزام بمثل هذه الشروط في العضوية، لكنه من الواضح في نفس الوقت أن قلة قليلة لا يمكنها أن تحقق المهام الثورية، وذلك مهما كانت ثورية أو طليعية، لهذا أكدت سابقا (في فصول أخرى) على ضرورة توفير تنظيمات متنوعة ومتعددة، وألححت على ضرورة الربط بين الأنواع المتعددة والمتنوعة من التنظيمات، ابتداء من تنظيم الثوريين المحترفين، الأكثر سرية والأكثر انغلاقا، وانتهاء بتنظيمات مفتوحة أكثر ما يمكن، ومستقلة أكثر ما يمكن، تكون بالتدرج شروط العضوية فيها بسيطة أكثر فأكثر، مرورا مثلا من المنظمة (الحزب) الشيوعية، إلى التنظيمات الوسطية المرتبطة بها، إلى التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة، إلى التنظيمات الجماهيرية المستقلة (مثل النقابات)، وهذا بهدف استيعاب وتوظيف مختلف الاستعدادات والطاقات النضالية المتفاوتة المتوفرة لدى الجماهير الشعبية. فجيوش الجماهير الواسعة من العمال والفلاحين والشباب والنساء والبورجوازية الصغيرة، وأشباه البروليتاريا، المقودة من طرف حزب البروليتاريا الشيوعي، هي التي يجب أن تنجز المهام الثورية وأن تحقق الثورة، ولا يمكن لأحد أن ينوب عنها، دون أن يبتعد عنها أو أن يسقط في التعارض معها، فتبقى مهمة اندماج الثوريين بالجماهير الكادحة الواسعة ضرورة دائمة وملحة لتقديم مسيرة الثورة.

رفيق فبراير 1982

## التخبط السياسي

### نتيجة حتمية لمنهج الصراع بدون هوادة

(جواب على نص الرفيق مبروك المعنون: نقاش نصوص القيادة المعدة للندوة)<sup>1</sup>

تقديم:

يخوض الرفيق منذ عدة شهور صراعا بدون هوادة ضد القيادة وضد عدد آخر من الرفاق، وقد كرس لهذا الصراع طاقاته الأساسية. ولم يتردد الرفيق في استعمال جملة من الأساليب الغير الرفاقية في الصراع مثل التشويه وقلب الحقائق، وذلك للطعن في شرعية القيادة وتبيان "بيروقراطيتها". أما على الصعيد السياسي فقد اكتفى الرفيق بالتلميح إلى "تحريفيتها" و"يمينيته" الخط الذي تتبناه القيادة، وذلك من دون أن يشرح الرفيق مبروك أين تكمن هذه "التحريفية" وهذه اليمينية.

عندما طرحت القيادة التحليل السياسي الأخير ("حول الوضع في المغرب خلال عام 1981")<sup>2</sup> للنقاش، اكتفى الرفيق بتسجيل عدم اتفاقه على هذا التحليل، بدون أن يقدم نقدا واحدا لهذا التحليل، مع العلم أن هذا التحليل كان فرصة ذهبية لتبيان "يمينية" و"تحريفية" القيادة، وعضو القيام بالنقد الرفاق الصارم للخط السياسي الذي تدافع عنه القيادة والمسطر في

1. صدرت هذه المقالة بهذا العنوان في النشرة الداخلية "الشيوعي"، السلسلة الجديدة، العدد رقم 5 مكرر، وتحمل تاريخ نهاية ماي 1982، وموقعة باسم رفيق قيادي. وهي تدخل ضمن النقاشات التهيئية لندوة الداخل المنعقدة بتاريخ 28 - 29 - 30 / 01 / 1983 .

المقالة عبارة عن رد صاحب وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" على وثيقة أخرى بعنوان "نقاش نصوص القيادة المعدة للندوة" وهي موقعة باسم مبروك (عبد الرحمان النوضه) .

إن الطرفين معا هما من العناصر القيادية لما أطلق عليه ب "إعادة البناء"، والنقاش بينهما يعكس إلى حد كبير طبيعة التصورات "الاستراتيجية" لأصحاب "إعادة البناء"، وما يهمننا هنا هو أننا ننشر الوثيقة للمزيد من تسليط الضوء على حقيقة التصورات التي تبنتها وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية"، من خلال إبراز الجوانب التي اعتمدها صاحبها في بناء ما أسماه ب "القضايا الاستراتيجية..."، والتي أسس من خلالها ما يمكن تسميته ب "نظرية الغموض الاستراتيجي"، أو كيف أصبحت اللاستراتيجية استراتيجية، وذلك من خلال دفاعه عن مشروعه ضد الانتقادات الموجهة إليه، ولكل هذا أهمية كبرى لكون وثيقة "القضايا الاستراتيجية..." قد تم تبنيها من طرف من عقدوا ندوة الداخل في نهاية يناير 1983، وسنشر لاحقا خلاصات تلك الندوة حول "الاستراتيجية".

2. وثيقة سياسية تقدمت بها قيادة ما سمي ب "إعادة البناء" تضمنت مميزات الوضع السياسي بالمغرب سنة 1981.

العديد من النصوص والأرضيات، ظل الرفيق مبروك يردد بدون ملل نفس أطروحاته الهادفة إلى الطعن في شرعية القيادة.

عندما شرع الداخل<sup>3</sup> في تهييء الندوة الداخلية بادر...<sup>4</sup> إلى مطالبة القيادة بأن تساهم في التهييء السياسي للندوة بصياغة بعض الأرضيات المتعلقة بالاستراتيجية والتكتيك، بالدعاية والتنظيم، بالمركزية الديمقراطية، في حين يتكلف الداخل من جهة بإعداد الأرضيات الأخرى المتعلقة بتهييء الندوة (العمل في الطبقة العاملة، وسط المثقفين، تقييم تجربة الداخل ...)، وقد قبلت القيادة أن تقوم بهذا الواجب على شرط أن تشكل أرضيات القيادة والأرضيات الأخرى مجرد أرضيات للنقاش في الداخل، وعلى شرط أن يتكلف الداخل بصياغة مشاريع توصيات تركز على الأرضيات والنقاشات الدائرة في الداخل لتقديمها للندوة.

وكانت القيادة في مستوى التزامها مع اللجنة، إذ قامت بصياغة أربع أرضيات كمساهمة في تهييء الندوة:

(1) القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية.

(2) حول دعاية المنظمة.

(3) القضايا التنظيمية الملحة.

(4) القضايا التكتيكية في خط المنظمة.

وعند الانتهاء من صياغة كل أرضية على حدى، كانت القيادة تقدمها لكافة الرفاق من ضمنهم طبعاً الرفيق مبروك، هكذا توفرت فرصة جديدة للرفيق مبروك من أجل النقد الرفاعي الصارم للخط السياسي الذي تتبناه القيادة وتبيان "تحريفية" و"يمينية" وكذا أسس "بيروقراطيتها".

كيف تعامل الرفيق مبروك مع هذه الأرضيات؟ هذا ما يوضحه نصه المعنون "نقاش أرضيات القيادة المعدة للندوة"، والذي خصصه الرفيق مبروك لانتقاد الأرضيات الثلاث الأولى للقيادة، بالإضافة إلى نص أحد الرفاق هنا حول العمل في الأحياء الشعبية، فهل تمكن الرفيق مبروك من الكشف عن "بيروقراطية" و"يمينية" و"تحريفية" القيادة؟ هذا ما يمكن لأي رفيق أن يتأكد منه بنفسه، ومن جهتي أعتبر أن النهج العدائي في الصراع كمنطلق للرفيق مبروك في نقده للقيادة، قد أدى به إلى الدوران في حلقة مفرغة، إلى السقوط في الجزئيات، وإلى العجز عن

3. المقصود بالداخل فرع المنظمة الذي تم تجميعه ابتداء من نهاية السبعينات، وعرف هيكلته في بداية الثمانينات.

4. في النص الأصلي هناك فراغ، ونعتقد أن الأمر يتعلق باسم "مبروك".

تقديم أي نقد جدي لوجهات النظر السياسية، وأخيرا رفض أروضيات القيادة بدون اي مرتكز معلن عنه بدون تقديم أي بديل.

## 2) ممارسة بيروقراطية خطيرة جديدة للقيادة !

إن إحدى الانتقادات الأساسية التي يوجهها مبروك لأرضية "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" تتعلق بإقدام القيادة على طرح هذه الرضية للنقاش داخل المنظمة، وحسب الرفيق مبروك "ليس من حق القيادة أن تطرح وأن تعمم داخل المنظمة رأيا مثل أرضيتها المعنونة : "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" والتي تدعو فيه إلى التخلي عن استراتيجية المنظمة ... وإلى استبدالها باستراتيجية أخرى مخالفة ... لأن واجب القيادة في أي تنظيم وفي أي حزب مهما كان هو السهر على تطبيق الاختيارات التي حددها المؤتمر الوطني السابق.

إن الرفيق مبروك يولي أهمية كبرى لهذا النقد وهذا ما يمكن أن يفسر تلك المسالة الغريبة، والمتعلقة بإدخال هذا النص (نقاش أرضية القيادة المتعلقة بالندوة)<sup>5</sup> ضمن سلسلة "ضد اختصار المركزية الديموقراطية"<sup>6</sup>. لهذا وجب علينا مناقشة هذا النقد :

سبق لي في التقديم أن أوضحت أن مبادرة القيادة لطرح أرضية حول القضايا الاستراتيجية جاء كاستجابة لطلب لجنة ...<sup>7</sup> لمساهمة القيادة في التهييء السياسي للندوة، وبالتالي فإن القيادة قامت بواجبها عندما أقدمت على طرح هذه الأرضية للنقاش، ولا شك أن الرفيق مبروك الذي ينتظر أدنى خطأ فعلي أو وهمي ترتكبه القيادة لتوظيفه في إطار الصراع العدائي، كان أول من سينتقد القيادة لعدم استجابتها لطلب اللجنة لو أن القيادة رفضت طلب اللجنة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن واجب أي قيادة فعلية ليس هو فقط "السهر على تطبيق الاختيارات التي حددها المؤتمر الوطني السابق" ولكن كذلك طرح التحاليل الملائمة للأوضاع الجديدة، وإن اقتضى الحال طرح رؤى تكتيكية واستراتيجية جديدة للنقاش الجماعي، إن هذا

5. المعني هنا وثيقة مبروك (ع. ن) "نقاش أرضية القيادة المتعلقة بالندوة".

6. "ضد اختصار المركزية الديموقراطية" عبارة عن سلسلة تضم مجموعة من الحلقات من توقيع مبروك، وأصدرتها نشرة "الشيوعي". والغريب أن مبروك الذي اشتهر بعدائه المطلق للرفاق الذين دافعوا عن الخط الثوري وهاجمهم بعنف في وثيقة شهيرة تحت عنوان "تعبؤوا" خاض من خلالها حربا بلا هوادة ضد الاتجاه الثوري داخل المنظمة، وصلت حد استنكار بعض رفاقه في "إعادة البناء" لأساليب هذا الأخير. ومن الغريب أن مبروك في مواجهته لأصدقائه في معركته المستمرة من أجل الاستيلاء على قيادة المنظمة، وتبوء موقع الزعامة داخلها بكل الوسائل حتى الدنيئة منها.

7. هناك فراغ في النص الأصلي للوثيقة، ولعل المقصود هنا ب "الجنة" لجنة الفرع بالداخل.

الواجب يصبح أكثر إلحاحا بالنسبة لمنظمة مثل منظماتنا أصبح خطها السياسي مهزوزا بعد الاعتقالات الكبرى، وبعد الأزمة التي انفجرت داخل مجموع الحملم، ومن هذا المنطق بادرت القيادة منذ 1979 إلى القيام بهذه التحاليل السياسية وطرحت عدة أرضيات الهامة للنقاش ("وضعية المنظمة والمتطلبات العاجلة لإعادة البناء"، "المهام العاجلة للمنظمة" ...<sup>8</sup>) وردت فيها مواقف تصحيحية لخط المنظمة، لا تتفق بالضرورة مع مواقف المنظمة قبل الاعتقالات. فلماذا انتظر الرفيق مبروك كل هذه السنوات قبل طرح هذا الاكتشاف الديموقراطي العظيم! ولماذا فجأة يصدر الرفيق هذه الفتوى الجديدة بحرمان القيادة من حقها وواجبها في المبادرة إلى طرح أرضيات سياسية للنقاش داخل المنظمة مهما كانت أهميتها.

إضافة إلى ذلك لماذا يصر الرفيق مبروك على تجاهل أن استراتيجية حرب التحرير الشعبية لم تحدد من طرف الندوة الوطنية، وإنما حددت من طرف اللجنة الوطنية بضعة أشهر بعد انتهاء الندوة الوطنية<sup>9</sup>. إن الندوة الوطنية قد أكدت على ضرورة الاهتمام أكثر بدور البادية في الثورة،

8. الوثيقتان معا من أولى وثائق ما سمي ب "إعادة البناء"، وللمزيد من المعلومات حولها انظر دراسة "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية اللينينية..." الصادرة على موقع "30 غشت".

9. من الطريقة التي حاول كاتب المقال - الرد التأكيد على أن تبني استراتيجية حرب التحرير الشعبية، قد تم في يونيو 1972 بقرار من اللجنة الوطنية، وبالتالي لا علاقة للندوة الوطنية المنعقدة في نهاية دجنبر 1971 بداية يناير 1972 بمدينة الرباط. إن الكاتب هنا ولا شك حاول التقليل من أهمية تبني استراتيجية حرب التحرير الشعبية، ومن تم التقليل من شرعيتها. ولوضع القارئ أمام الحقيقة التاريخية، فإن الندوة الوطنية الأولى قد تناولت في جدول أعمالها مسألة الاستراتيجية الثورية، واستمعت إلى آراء مختلفة في ذلك، من بينها "استراتيجية القواعد الحمراء المتحركة"، التي كانت تحظى باتفاق أغلبية الرفاق حولها، ورغم أن الندوة الوطنية لم تتبنى استراتيجية محددة للمنظمة، فإنها أوصت بالحسم في ذلك قريبا. وهو ما حصل حينما أصدرت اللجنة الوطنية المنعقدة في دورة لها بمدينة الرباط، وثيقة "مسودة حول الاستراتيجية الثورية"، وذلك في يونيو 1972. وفي سياق التطور الذي عرفته المنظمة بعد صدور وثيقة "عشرة أشهر من كفاح التنظيم، نقد ونقد ذاتي" المعروفة اختصارا ب "تقرير 20 نونبر 1972" أصدرت المنظمة مجموعة من الوثائق يظهر أن صاحب المقالة إما أنه كان يجهلها أو عمد على تجاهلها خدمة لموقفه، ومن بين هذه الوثائق "الوضع الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسية-اللينينية" (النص الداخلي وهو نص خاص بأطر المنظمة) ثم وثيقة "من أجل خط ماركسي - لينيني لحزب البروليتاريا ...". والوثيقتان المنشورتان على موقع "30 غشت" تتبنيان استراتيجية حرب التحرير الشعبية، المعروفة ب "استراتيجية القواعد الحمراء المتحركة"، وقد قامت وثيقة "الوضع الراهن ..." بتعميق أطروحات وثيقة "مسودة حول الاستراتيجية الثورية" بتأكيداتها على ضرورة بناء خط عسكري ماركسي - لينيني للمنظمة ودعم ذلك ببناء مدرسة عسكرية للمنظمة. وخلال سنة 1974 أصدرت قيادة المنظمة مشروع وثيقة للنظام الداخلي للمنظمة، ناقشته كل خلايا المنظمة وتوج ذلك النقاش بانعقاد ندوتين لأطر المنظمة حيث تمت المصادقة على وثيقة النظام الداخلي بالإجماع لتعلن الكتابة الوطنية حسمها النهائي لوثيقة النظام الداخلي. وفي الديباجة التي وضعت لنص تلك الوثيقة كان هناك تأكيد على تبني استراتيجية حرب التحرير

وأوصت اللجنة الوطنية بتحديد استراتيجية المنظمة . وهذا ما تم فعلا من طرف اللجنة الوطنية في منتصف 1972، كما تم تسجيل ذلك في النص حول "القضايا الاستراتيجية"<sup>10</sup>.

خلاصة القول أن نقد الرفيق غير جدي، كما أنه في تحامله المتواصل ضد القيادة يصرب بالحقائق عرض الحائط، وأخيرا فإن الرفيق، من أجل إعطاء أسس نظرية لهذا التحامل، قد بدأ وبدون شعور يسقط في نزعة ليبرالية لا علاقة لها بالمركزية الديمقراطية كما يفهمها الشيوعيون.

### 3) نقد مبروك لمضمون أرضية "القضايا الاستراتيجية"

إذا كان انتقاد مبروك للشكل الذي طرحت به الأرضية حول القضايا الاستراتيجية يفتقد للجدية، فإن نقده لمضمون هذه الأرضية هو في مستوى نقده للشكل، ويتميز بالعجز عن نقد مضمونها بشكل جدي، بغياب أدنى بديل ولو جنيني لما ينتقده وبالتخبط في التناقضات.

- يقول الرفيق مبروك : "إن هذه الأرضية استطاعت القيام بمعجزة، حيث استطاعت في مجموع 17 صفحة تلافي تناول أبة قضية من القضايا الاستراتيجية الحقيقية. والقضايا الوحيدة التي طولت فيها هي القضايا المعروفة المأخوذة أحيانا بشكل حربي من تجارب الثورات الصينية والفيتنامية" (التسطير من عندي).

هذا هو النقد الأول الذي يطرحه الرفيق بأسلوب البولميك المبتذل. حسب الرفيق مبروك أن الأرضية إذن قد "تلافت تناول أية قضية من القضايا الاستراتيجية الحقيقية". بعبارة أخرى وبأسلوب الأساتذة المتعالين، يقول الرفيق مبروك أن القيادة خرجت عن الموضوع، لكن أي أستاذ مهما بلغ تعاليه يقوم بواجبه وينبهك إلى الموضوع الحقيقي فيقول لك: ها هي "القضايا الاستراتيجية الحقيقية" التي كان يجب أن تتناولها، لكن مبروك لم يقم بذلك، وتركنا على جهل تام بفهمه ل "القضايا الاستراتيجية الحقيقية" ناهيك عن إعطائنا موقفه منها.

طيب، إذا كنت أيها الرفيق مبروك تعتبر أن قضايا مثل "التناقضات الطبقيّة، وطبيعة الثورة، ومضمون الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، وعلاقتها بالثورة الاشتراكية، والقيادة الطبقيّة للثورة، وبناء الحزب الشيوعي، والجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية، وأسلوب حسم السلطة، لا تدخل في "القضايا الاستراتيجية الحقيقية"، فما هو فهمك للقضايا الاستراتيجية؟ إنني في انتظار الجواب الذي لا أثر له داخل أرضيتك.

الشعبية.

10. أخطأ كاتب المقال في عنوان الوثيقة وعنوانها الصحيح هو "مسودة حول الاستراتيجية الثورية".

- حسب الرفيق مبروك أن "القضايا الوحيدة التي طولت فيها الأرضية، هي القضايا المعروفة، المأخوذة أحيانا بشكل حرفي من تجارب الثورات الصينية والفيتنامية".

إن الرفاق الذين سيطلعون على الأرضية هم الذين يمكنهم أن يحددوا هل القضايا التي تطرحها "معروفة" أم لا. لكن المهم ليس هو هل الأرضية تطرح قضايا "معروفة" أو مجهولة، المهم هو أن تجيب على السؤال التالي: هل تعتبر ما طرح في الأرضية صحيحا أم لا. إن الرفيق مبروك يحاول تفادي الجواب بنهج أسلوب التعويم. إنه لا يقدر أن يقول أن ما طرحه خاطئ لأنه في هذه الحالة سيرغم على توضيح أين يكمن الخطأ، كما أنه لا يقدر أن يقول بأن القيادة يمكن أن يكون لها موقفا صحيحا، لأن الإقرار بهذه المسألة يتنافى مع منظوره للصراع.

إن الرفيق مبروك يطرح بأن "القضايا المطروحة في الأرضية مأخوذة أحيانا بشكل حرفي من تجارب الثورات الفيتنامية والصينية" كان أخرى بالرفيق مبروك إذا كان يحترم قارئه بان يأتيه ولو بحجة واحدة على ما يدعيه هنا.

### - أسلوب حسم السلطة :

يقول مبروك : "إن هذه الأرضية دعتنا إلى التخلي عن استراتيجية حرب التحرير الشعبية، واستبدالها بصيغة العنف الثوري المنظم أي استبدالها بلا شيء" (التسطير من عندي).

هكذا وبكل بساطة، فإن العنف الثوري الجماهيري المنظم، كاستراتيجية لحسم السلطة يساوي "لا شيء" في نظر الرفيق مبروك. فعندما نرفض كمنظمة ثورية الاستراتيجية البرلمانية، كاستراتيجية إصلاحية وهمية للتغيير، فهذا "لا شيء" أيها الرفيق مبروك.

وعندما نرفض الأساليب النخبوية للعنف كالانقلابات العسكرية، فهذا: "لا شيء".

وعندما نقول بأنه لا تغيير ولا حل لمشاكل الجماهير بدون ثورة، فهذا: "لا شيء". وعندما نقول أن الثورة ستكون عنيفة بالضرورة، فهذا: "لا شيء".

وعندما نقول بأن الجماهير هي صانعة الثورة، وهي صاحبة الدور الأساسي فيها، فهذا: "لا شيء". وعندما نقول بأن العنف الثوري للجماهير الشعبية يجب أن يكون منظما، فهذا: "لا شيء".

أليس هذا هو ما تتضمنه صيغة العنف الثوري الجماهيري المنظم ؟ وإذا كان كل هذا : "لا شيء"، فلماذا يناهضه كل الرجعيين والإصلاحيين والانقلابيين على حد سواء!<sup>11</sup>

إن القيادة بالفعل لم تعد تتبنى حرب التحرير الشعبية كأسلوب لحسم السلطة، وذلك لاعتبارها بأن هذا الأسلوب سواء بالشكل الذي مورس بالفيتنام أو الصين، أو بالفهم الذي ساد داخل المنظمة ليس ملائماً للواقع الموضوعي لبلادنا<sup>12</sup>، ولهذا، في انتظار أن نتمكن كمنظمة من معرفة واقع بلادنا بشكل أكثر عمقا، وعبر تجدرنا وسط الطبقة العاملة والفلاحين، اعتبرت القيادة أن تبني صيغة عامة كالعنف الثوري الجماهيري المنظم، كافية في الوقت الراهن لتمييزنا عن الإصلاحيين والانقلابيين والعفويين، ويسمح لنا في نفس الوقت بالقيام بمهامنا الراهنة، أما تحديد الشكل الدقيق لهذا العنف الثوري الجماهيري المنظم، فهو رهين بمعرفة أدق لواقع بلادنا الراهن وبتجربتها في هذا الميدان، وهذا لن يتم فعلا إلا في المستقبل<sup>13</sup>.

إن الرفيق مبروك يتهمك ويسخر من هذا الموقف "المضحك"، ولو كانت له نظرة جدلية لهذه المسألة لما سخر من هذا الموقف. يقول مبروك : "أعتقد أن أي عاقل لن يقبل استبدال مفهوم واضح بمفهوم غامض، ولن يتفق على أن المفاهيم الغامضة هي التي تكن ملائمة للواقع". هذه الجملة نموذج من التفكير الميتافيزيقي اللاجدي.

إن المفهوم الواضح لا يكون إيجابيا ويقدم المعرفة الإنسانية إلا إذا كان مطابقا للواقع. قديما كان للناس مفهوم واضح عن علاقة الفكر بالمادة حيث كانوا يعتقدون أن الله هو الذي خلق الدنيا (المادة)، ومع تطور الإنتاج والعلوم بدأ الشك في هذا المفهوم الواضح وبدأ الغموض. وكان الغموض ثورة ضد الوضوح السابق، حيث أنه شكل خطوة نحو الوضوح الجديد والذي يشكل نقيضا للوضوح القديم<sup>14</sup>.

11 . يلجأ الكاتب إلى منطق غريب في محاولة لدعم موقفه حول ما يسميه استراتيجية ثورية (استراتيجية العنف الثوري الجماهيري المنظم)، فهل هناك أصلا استراتيجية حتى يعارضها المعارضون الذين أشار إليهم الكاتب.

12 . إن ادعاء عدم الملائمة لتلك الاستراتيجية لا يعتمد على أي تحليل موضوعي يمكن الركون إليه.  
13 . هنا اعتراف صريح من الكاتب من ألا جدوى من استراتيجية ثورية قبل التقدم في المهام الثورية كما لو أن هذه المهام ستنجز عفويا، وهنا العودة من طرف الكاتب إلى خط العفوية الذي ساد في بداية المنظمة والمعروف بـ "خط الانطلاقة الثورية" الذي تم الحسم معه استراتيجيا في وثيقة "مسودة حول الاستراتيجية الثورية" يونيو 1972، وسياسيا وتنظيميا في وثيقة " 10 أشهر من كفاح التنظيم ... " الصادرة في نونبر 1972.

14 . بتأكيده على جدلية الوضوح والغموض سقط الكاتب في تبسيطية عفوية بدائية لسيرورة تطور الفكر في العلاقة مع الواقع المادي متجاهلا الجدلية الحقيقية التي أسست لها النظرية المادية الجدلية للمعرفة،

وقديما كذلك كان للبشر نظرة "واضحة" حول علاقة الشمس بالأرض، فكانوا يعتقدون أن الشمس تدور حول الأرض، تم تراكمت بعض المعطيات لدى البشر وأصبح الغموض يسود لدى أكثرهم تقديما (أما المتخلفين منهم فقد بقي لديهم الوضوح السابق) حتى تحول هذا الغموض إلى وضوح جديد مناقض تماما للوضوح القديم<sup>15</sup>.

وبالنسبة لخط المنظمة وإلى حدود الاعتقالات الكبرى في 1976، كان كل أعضاء المنظمة تقريبا يعتبرون خطها بروليتاريا، لكن بعد الاعتقالات وانفجار أزمة الحمل، طرحت القيادة تقييما "غامضا" للخط واعتبرته خطأ متناقضا فيه ما هو بروليتاري وما هو بورجوازي، وكان هذا الغموض ثورة ضد "الوضوح" القديم الذي اتضح أنه غير ملائم للواقع، وفتح هذا الطرح الغامض إمكانية التقييم الموضوعي للتجربة وإمكانية التقدم بينما التثبيت الميتافيزيقي "بالوضوح" القديم لم يكن من شأنه أن يخدم المنظمة<sup>16</sup>.

إن الجدلية تعلمنا أيها الرفيق مبروك بأن معرفة الإنسان للطبيعة والمجتمع معرفة نسبية. فما هو واضح اليوم يصبح غامضا غدا، وهذا الغموض هو مرحلة وضوح جديد، وجوابا على الرفيق مبروك اقول بأن "العاقل" الذي يستعمل المنهج الجدلي هو ذلك "العاقل" الذي يفضل "الغموض" الذي يقربه من معرفة الواقع، على الوضوح المثالي الذي يريح باله ويبعده عن متاعب التفكير الجدلي. هذا عن الوضوح والغموض<sup>17</sup>.

لكن ما دمت أيها الرفيق مبروك رفيقا "عاقلا" وتفضل الوضوح على الغموض، فما هو موقفك الشخصي من أسلوب حسم السلطة؟ لقد أشبعت القيادة نقدا حول الشكل الذي طرحت به

---

متجاهلا ألا وجود لدرجة صفر للنظرية أو المعرفة، وبذلك سقط في النسبوية بعدما تخلى عن جدلية النسبي والمطلق ....

15 . تأكيد للهامش 14.

16 . إن النزعة اللاجدلية عند الكاتب مستمرة هنا، وتكرر نفسها بأمثلة حول خط المنظمة، حيث الانتقال من شيء إلى آخر بدون رابط.

17 . لقد قلنا ألا وجود لدرجة الصفر في النظرية أو المعرفة (انظر كتاب "نظرية التناقض" لآلان باديو)، أما جانب النسبوية فنحيل القارئ على نظرية كارل بوبر القائلة بأن كل نظرية ليس بالإمكان البرهنة على خطئها فليس بنظرية علمية، وبالتالي فإن الماركسية مثلا ليست بنظرية علمية، وقد فتح هذا الطرح الباب أمام مجموعة من الأطروحات الفلسفية صبت في نظرية ما يسمى اليوم بـ "ما بعد الحداثة" التي تتنكر لكل الجوانب الإيجابية في الفكر الإنساني وتسقط في العدمية الفكرية والثقافية والعبث . وفي مجال العلوم الفيزيائية نحيل هنا على "نظرية التوافق" .... للقارئ أن يتمعن في هكذا أطروحات كاتب المقالة، ولتصور لحظة واحدة تطبيقها في مجال العمل السياسي أو العسكري، فكلاهما يضيع في متاهات الغموض والنسبوية القائلة.

موقفها وحول المضمون، مضمون العنف الثوري الجماهيري المنظم، وطرحت بأنه لا يحق للقيادة أن تتراجع عن حرب التحرير الشعبية، وعندما نبحت سطرًا بسطر عن موقفك من هذه المسألة فإننا لا نعثر عليه، كل ما هناك أنك تتخبط وعندما تتشبت بالتخبط تبدأ في إضافة الهوامش من أجل محاولة الإفلات من التخبط السياسي<sup>18</sup>.

هكذا فإن الرفيق مبروك يطرح في الهامش 3 : "سبق لي مرارا ومنذ سنوات (!!)" أن استعملت عبارة العنف الثوري الجماهيري المنظم، وذلك بهدف التأكيد على ضرورة العنف، على ضرورة كونه ثوريا ومنظما. لكنني لم أعبر بها أبدا عن أي استراتيجية، ولا يمكن في رأيي أن يعبر عنها. يقول المثل الشعبي "الذئب حلال والذئب حرام" فالعنف الثوري الجماهيري المنظم حلال على مبروك وحرام على القيادة.

إن الرفيق مبروك هنا يردد ما قالته القيادة، إنه ينتقد القيادة طولا وعرضا، شكلا ومضمونا، يخرج العنف الثوري الجماهيري المنظم من الباب ليدخله خفية من النافذة، ينتقده في صلب نصه ليتبناه في الهامش. أما هل العنف الثوري الجماهيري المنظم استراتيجية أم لا، فهذا مجرد كلام فارغ ما دام الرفيق مبروك لم يزودنا بمفهومه للاستراتيجية كما رأينا ذلك سابقا.

نفس الشيء يتكرر بالنسبة لحرب التحرير الشعبية. ففي صلب النص ينتقد الرفيق مبروك تخلي القيادة عن حرب التحرير الشعبية، ثم يطرح في هامش صغير يكاد لا يراه أحد وهو الهامش 4 : لا أناقش في هذه الأرضية هل حرب التحرير الشعبية ملائمة أم غير ملائمة .."<sup>19</sup>.

بتلخيص شديد يمكن صياغة ما قال الرفيق مبروك كالتالي : إن العنف الثوري الجماهيري المنظم يساوي : "لا شيء" "لكنني أنا مبروك أستعمله منذ سنوات، كما أن القيادة خاطئة في تراجعها عن حرب التحرير الشعبية، لكنني أنا مبروك لا أناقش هل هي ملائمة أم غير ملائمة، لهذا لا تطالبونني بموقفي منها".

وما يزيد الطين بلة هو أن الرفيق مبروك في موقف صاغه في الصيف الماضي 1981 (حول تفكير أولي حول أسلوب حسم السلطة)<sup>20</sup> كان يدافع عن حرب التحرير الشعبية لكن نفس

18 . ليس ضروريا أن يقدم كل منتقد للنص تصورا بديلا ما دام لا يمتلكه بعد، أو أنه يؤجل ذلك إلى أن تتوفر شروط البث فيه، أما القول بذلك فهو ببساطة مصادرة للحق في النقد.

19 . إن المنتقد نفسه (مبروك) كان قد تخلى عن استراتيجية حرب التحرير الشعبية، وما نقده لصديقه في "إعادة البناء" فليس سوى مزايده في إطار الصراع من أجل الاستيلاء على قيادة المنظمة.

20 . الوثيقة من توقيع مبروك (ع . ن) وقد صدرت في نشرة الشيوعي السلسلة الجديدة.

الرفيق مبروك يطرح بضعة أسابيع من بعد وفي أرضية "خطة عمل"، أربع أو خمس مرات مسألة العنف الثوري الجماهيري المنظم بدون أن يطرح مرة واحدة حرب التحرير الشعبية<sup>21</sup>.

أليس هذا هو التخبط السياسي بعينه. ألم يكن أفضل بالنسبة للرفيق مبروك أن يعلن مثله مثل معظم الرفاق بأن لديه غموض، وهذا ما يحتاج إلى شيء من التفكير الجماعي لتجاوزه ولو بشكل جزئي، عوض أن تكون له كل هذه المفاهيم والمواقف "الواضحة" التي تتطاحن فيما بينها من كثرة وضوحها؟

### 3) استراتيجية حسم السلطة في نيكاراغوا:

كتبت القيادة في أرضية "حول القضايا الاستراتيجية": أن أشكال العنف الثوري الجماهيري المنظم متعددة. فهناك مثلا الانتفاضة الجماهيرية المسلحة، كما حصل خلال ثورة أكتوبر 1917 المجيدة، هناك حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد والتي أدت إلى انتصار الثورة الصينية والفيتنامية، هناك الشكل الذي اتخذه العنف الثوري في الثورة الساندينية بنيكارغوا والذي يدمج بين الشكلين السابقين مع الاختلاف عنهما (العبارة المسطرة من طرفي هنا تم حذفها من طرف الرفيق مبروك عندما ساق هذا المقتطف، لماذا!!)<sup>22</sup>.

إن الرفيق مبروك عوض أن يهتم بالقضايا الاستراتيجية الجوهرية المطروحة في الأرضية، والمتعلقة بالمغرب، وإعطاء موقف منها فضل التعويم وفضل الهروب إلى نيكاراغوا ليبين "حنة يديه" حول نيكاراغوا، بعد أن عجز أن يقول لنا أدنى شيء جدي بشأن القضايا الاستراتيجية في المغرب.

وحتى إذا افترضنا جدلا أن كل ما قاله الرفيق مبروك عن نيكاراغوا صحيح، فهل هذا يغير شيئا من مضمون النص حول القضايا الاستراتيجية (قضية نيكاراغوا تحتل سطرًا ونصف من نص فيه 17 صفحة) ببلادنا. وهل هذا يعلمنا شيئا عن القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالمغرب.

21 . وثيقة "خطة عمل" لصاحبها مبروك وهي تثبت تهافته وتقلباته المختلفة وتخليه الواضح عن استراتيجية حرب التحرير الشعبية.

22 . إن التعميم الذي يقدمه صاحب المقال حول الثورة الساندينية وتجربتها تغافل العديد من المعطيات التي تحكمت في تلك التجربة، وسقط في خطأ كان منتشرًا إبان كتابة المقالة، ساهمت في تعميمه بعض الكتابات التروتسكية، ولذلك فقله بأن التجربة الساندينية قد دمجت بين استراتيجية حرب التحرير الشعبية والانتفاضة الثورية قول غير سليم من الناحية المنهجية ومن الناحية المعرفية.

على كل حال إنني لن أتبع الرفيق مبروك في هذا التعويم، وأكتفي بتسجيل مقتطف من نفس الاستجواب الذي أعطاه أرتيغا، أحد ابرز القادة الساندينين، والذي أورد منه الرفيق مبروك بعض الجمل المبتورة كعادته، عندما يريد تغليب وجهة نظره بأي ثمن.

يقول أورتيجا : "فيما يخصني على الأقل، إنني لا أتصور الانتصار في أمريكا اللاتينية ولا في أي منطقة من العالم بدون مساهمة قوية ( للسكان، وبدون أزمة شاملة على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، شبيهة بالأزمة التي عرفناها في نيكاراغوا، في رأي أنه من الصعب الاستيلاء على السلطة بدون الدمج بشكل خلاق بين جميع أشكال النضال أينما أمكن تنظيمها : البادية، المدينة، الحي، المناطق الجبلية الخ ... لكن محور النضال يجب أن يتشكل دائما من الجماهير الفاعلة ) وليس من طليعة لا ترى في الجماهير سوى قوى تكميلية.

إن تجربتنا قد بينت أنه من الممكن المزوجة بين النضال في البادية وفي المدينة. لقد قاتلنا في المدن وعلى طول خطوط المواصلات، وكان لنا أيضا ثوار مسلحون ( في المناطق القروية والجبلية. لكن هذه الفصائل من الثوار المسلحين لم تكن هي محور الانتصار، وشكلت فقط جزءا من محور أعلى هو الكفاح المسلح للجماهير".

إن ما قاله أرتيغا في هذا المقتطف هو روح وجوهر استجوابه، وهو يبين فعلا أن الثورة الساندينية ما كانت لتنتصر لولا اعتمادها في نهاية الأمر على العنف الثوري المنظم للجماهير، وعلى كافة أشكال الكفاح العنيف للجماهير<sup>23</sup>.

23 . لقد تأسست الجبهة الساندينية للتحرير الوطني كمنظمة سياسية وعسكرية سنة 1961 على يد كارلوس فونصيك و توماس بورخي وآخرين. وتبنت في البداية تصورا اشتراكيا فضفاضا متأثر بشكل كبير بأفكار وشخصية أوغيسستو ساندينو. ولذلك ضمت الجبهة الساندينية للتحرير الوطني تيارات مختلفة تتبنى إما الاشتراكية أو الوطنية اليسارية أو لاهوت التحرير أو الاشتراكية الديموقراطية أو الماركسية وأفكار ساندينو ...

كانت نيكاراغوا بلدا فلاحيا بطبقة عاملة ضعيفة وبسلطة مركزية قوية في المدن. ولما كانت سنوات الستينيات من القرن الماضي في أمريكا اللاتينية، تعرف انتشارا واسعا لأفكار الثورة الكوبية، فقد تأسست الجبهة تحت ذلك التأثير، وإلى حدود 1967 خاضت الجبهة حرب عصابات على الطريقة الكوبية المنظر لها بما سمي ب "نظرية الفوكو" لاحقا، لكن تلك الاستراتيجية السياسية والعسكرية باءت بالفشل لتدخل الجبهة في مراجعة لتجربتها فيما سمي ب "الفترة الصامتة لتراكم القوى" حيث خصصت للفترة للتجهيز المالي والمادي والعسكري.

#### 4) موقف مبروك من أرضية "القضايا التنظيمية الملحة"<sup>24</sup>.

إن الرفيق مبروك أضع فرصة جديدة لإظهار "بيروقراطية" و"تحريفية" و"يمينية" القيادة. فطوال عشر صفحات طرحت القيادة موقفها من كافة القضايا التنظيمية الملحة، وبدل أن ينتقدها الرفيق مبروك برفاقية وصرامة في نفس الوقت، أخذ منها جملة واحدة ليعتمد عليها من أجل رفض الأرضية برمتها. يا له من أسلوب عظيم في الصراع !!

ومن 1974 إلى 1976 خاضت الجبهة معاركة في الجبال وفي البوادي وفي المدن، وتحت تأثير هذه التجربة الأخيرة، حيث تعرضت الجبهة لضربات قوية من طرف نظام سوموزا الفاشي، انشقت الجبهة إلى ثلاث اتجاهات وهي :

- الجبهة السندينية للتحرير الوطني ( الاتجاه البروليتاري) وهو اتجاه كان يعتبر نفسه ماركسيا - لينينيا وكان يشتغل أساسا في الوسط المدني مساهما في تنظيم الإضرابات والنضالات العمالية متبنيا استراتيجية قلب النظام مباشرة انطلاقا من المدن ( لا مجال هنا لمناقشة الماركسية - اللينينية عند هذا الاتجاه، فهي عموما لا تخرج عن إطار الخط الإيديولوجي الكوبي والأمريكو لاتيني).

- الجبهة السندينية للتحرير الوطني ( اتجاه حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد) وكان هذا الاتجاه يشتغل في البوادي وبين الفلاحين.

- الجبهة السندينية للتحرير الوطني ( اتجاه دانييل أورتيغا )، اتجاه وطني يساري أكد دائما على التحالف مع اللبراليين، وهو أهم اتجاه داخل الجبهة السندينية للتحرير الوطني، وكان هذا الاتجاه يجمع بين العمل في الجبال والبوادي ( حرب عصابات على الطريقة الغيفارية ) وبين العمل في المدن ضمن تصور سياسي عسكري يقوم على الإعداد للانتفاضات في المدن.

وعند منعطف 1978 عرف الوضع الدولي مجموعة من المتغيرات لصالح الجبهة السندينية للتحرير الوطني سواء لدى دول الجوار أو داخل الرأي العام الأمريكي، حيث ساهم ذلك في عزلة نظام سوموزا الفاشي.

وقد ارتكب النظام خطئا مميتا عندما اغتال بيدرو جواكين شامورو أحد القادة اللبراليين ومدير جريدة "الفكر". وقد تبع هذا الاغتيال مظاهرات كبرى في العاصمة مناغوا. في هذه الأجواء تصاعد العمل العسكري للجبهة السندينية، حيث قام كوموندوس تابع للجبهة باحتجاز داخل القصر الرئاسي لمجموعة من النواب والشيوخ واستطاع أن يفرض على النظام شروطه لإطلاق سراح المعتقلين السنديين بالإضافة إلى الفدية ونشر نداءات للجبهة تدعو إلى الانتفاضة.

وفي شتنب من نفس السنة انتفضت الجماهير في العديد من المدن، لكن نظرا لميژان القوى تراجعت القوات السندينية متجهة نحو الجبال والبوادي، مما سهل على قوات النظام التنكيل وتصفية الشباب

ليس بهذا الأسلوب يمكن إظهار "بيروقراطية" و"تحريفية" و"يمينية" القيادة : إن هذا الأسلوب يظهر فقط التخبط السياسي للرفيق مبروك الذي يوجه أخطر الانتقادات للقيادة في شكل يافطات ( ضخمة من دون التمكن من إيجاد مستندات جديدة لهذه اليافطات.

هل يعني هذا أن القيادة الحالية ليست فيها مشاكل؟ لقد سبق للقيادة نفسها أن طرحت عدة مرات نقدها لوضعية القيادة، لضعفها كهيئة قيادية كأفراد، وطرحت ضرورة تحمل الداخل للمسؤوليات الرئيسية في القيادة الوطنية. لكن ما ظلت ترفضه القيادة، هو أن تبقى المنظمة بدون قيادة، لهذا طرحت القيادة ضرورة تطعيمها الديموقراطي كحل مؤقت، لمشكلة القيادة، وكخطوة على طريق المؤتمر الوطني الذي يحل نهائيا مشكل القيادة. إضافة إلى ذلك لقد عبر أعضاء القيادة الحالية عن استعدادهم للاستقالة بمجرد الانتهاء من عملية التطعيم إذا رغب الرفاق في ذلك.

والأطفال الثائرين داخل المدن.

لكن السخط على النظام اتسعت دائرته وظل متقدما وسط المدن نفسها .

وفي ظل هذه الأجواء وتحت تأثيرها تجمعت الظروف والشروط التي ساعدت على وحدة الاتجاهات الثلاث داخل الجبهة السندينية للتحرير الوطني، التي تحققت سنة 1979 ، وفي يوليو 1979 أعلنت الجبهة السندينية الهجوم النهائي العام على النظام، فافتتحت مجموعة من الجبهات العسكرية في البوادي والجبال وتحركت أجنحتها المختلفة على مستوى المدن لتنظيم الإضراب العام لبدأ الزحف العام على مدينة مناغوا الذي توج بهروب سوموزا وفلوله وانتصار الثورة السندينية .

بعد كل هذه المعطيات هل يصح الكلام عما أسماه كاتب المقال بدمج لاستراتيجية حرب التحرير الشعبية باستراتيجية الانتفاضة في المدن في تجربة نيكارغوا ؟

إن كل المعطيات أعلاه لا تؤكد ذلك من منظور أصناف السياسة العسكرية الثورية. فتاريخ الثورات أو التصورات الاستراتيجية عرف العديد من الأصناف الاستراتيجية التي تقوم على الانتفاضة، من قبيل الاستراتيجية الانتفاضة البلانكية واستراتيجية الإضراب العام الانتفاضة المنسوبة لباكونين واستراتيجية الانتفاضة اللينينية التي تبنتها في ما بعد الأممية الثالثة. اما التجربة النيكارغوية فهناك تصنيفات تدخلها ضمن ما يسمى "الاستراتيجية الانتفاضة الجديدة". ومن المعروف أن بعض الأحزاب الشيوعية قد تخلت عن استراتيجية حرب التحرير الشعبية في محاولة للتسريع بالانتفاضة في المدن وإسقاط النظام، من بين هذه الأحزاب الحزب الشيوعي الفلبيني الذي قام بتجريب هذه الاستراتيجية فكان مآله الفشل. وفي سنة 1992 عادت قوات "جيش الشعب الجديد" التابعة للحزب إلى استراتيجية حرب التحرير الشعبية من جديد.

24 . يتعلق الأمر بإحدى وثائق ما يسمى ب "إعادة البناء".

ماذا كان رأي مبروك ؟

لقد ظل يرفض التطعيم الديمقراطي للقيادة، معبرا عن أن المؤتمر الوطني هو الذي يمكنه وحده أن يأتي بقيادة جديدة. وها هو اليوم الرفيق مبروك يغير موقفه وي طرح على اللجنة المنتخبة من طرف الندوة، أن تتحمل مسؤوليتها "كقيادة مؤقتة إلى حين عقد مؤتمر وطني قريبا".

لقد سبق للقيادة أن طرحت استعدادها للاستقالة من القيادة بعد انتخاب لجنة جديدة والتحاق أعضائها الجدد بالقيادة الوطنية، كأعضاء كاملي العضوية، إن الحل الجديد الذي يطرحه الرفيق مبروك رغم اختلاف المنطلقات، يلتقي إلى حد ما بما سبق أن طرحته القيادة. فماذا سيكون موقف الرفاق بالداخل؟

نهاية ماي 1982

رفيق قيادي.

ملحوظة : هناك أقواس داخل النص الأصلي فارغة وتم نقلها كما هي.

## ضد اختصار المركزية الديموقراطية (الحلقة الثالثة)

لا لتطعيم القيادة، نعم لمؤتمر وطني يحدد خط المنظمة، وينتخب قيادة جديدة لها. "على المرء أن يترك المسألة مفتوحة حقا، وأن يسمح للجماهير بأن تقول رأيها، حتى ولو صبت عليه اللعنات، ولن تسفر اللعنات عن نتيجة أشد من أن يسقط فينزل بسبب فقدان الأهمية إلى دائرة أدنى، أو ينتقل إلى عمل آخر. هل هذا غير معقول ؟ لماذا لا يجوز أن يرقى المرء فقط، ولا يجوز أن ينزل ؟ ولماذا يجوز للمرء أن يزاوّل العمل في مكان معين ولا يجوز نقله إلى مكان آخر. أعتقد أن هذا الإنزال أو النقل صحيحا كان أم خاطئا هو أمر مفيد ويصقل إرادة الإنسان الثورية، ويتيح له أن يحقق في كثير من الأحوال الجديدة ويدرسها، ويتزود منها بمعلومات فاقعة. لقد كانت لي تجربة استفدت منها كثيرا في هذا الصدد، صدقوا أولا تصدقوا ولكم أن تجربوا". (ماوتسي تونغ "خطاب في اجتماع العمل الموسع الذي تعقده اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني" يناير 1962، عن مجلة بكين، العدد 7 يوليو 1981).

"في معظم الحالات، لا ينبغي، ولا يمكن أن يظل تركيب الجماعة القيادية باقيا على حاله بدون تغيير أثناء سير نضال عظيم، سواء خلال المرحلة البدائية أو الوسطى أو النهائية، بل يجب على الدوام ترقية النشيطين، الذين يبرزون في مجرى النضال، لكي يحلوا محل من أصبحوا مخلفين بالقياس إليهم أو تفسخوا من أعضاء أصليين في الجماعة القيادية (...). ويجب أن تكون المقاييس الأربعة، التي عددها ديميتروف في حديثه عن سياسة الكوادر(وهي الإخلاص اللامحدود، الارتباط بالجماهير، القدرة على العمل بصورة مستقلة، مراعاة الانضباط) (عن دمتروف في "النضال من أجل وحدة الطبقة العاملة ضد الفاشية") . (ماوتسي تونغ في "بعض المسائل المتعلقة بأساليب القيادة" يوليو 1943"، مؤلفات المجلد الثالث، بكين، 1970، ص 159).

### أهمية المنهج :

إن التحليل الحالي انطلق من مشكل آني وملموس، ألا وهو الانحصار، أو التعثر، الذي تتخبط فيه المنظمة حاليا، حيث أن المنظمة تفتقد، في نفس الوقت لقيادة موجودة بالداخل، وتفتقد

لخط سياسي تكون المنظمة قد ناقشته وحسمته بأسلوب مركزي - ديموقراطي في مؤتمر وطني تمثيلي أو يعادله (مثل الندوات المحلية المتوازية).

إن ما ينقص المنظمة حالياً، هو تحقيق قفزة نوعية يكون أساسها التقويم والتثوير، لكن القيادة الحالية عاجزة عن خلق دينامية، تمكن المنظمة من الانطلاق في عملية إعادة البناء، ومن تحرير الطاقات الثورية الخلاقة لدى أعضائها ومناضليها. هذا التغيير يتطلب ديمقراطية الحياة السياسية للمنظمة فعلاً، ويتطلب كذلك توفير قيادة ثورية شيوعية، مرتبطة بال جماهير الأساسية، كفؤة ومحركة وقادرة على تحقيق التقويم والتثوير والبلترة. إن منهج الدبلوماسية في التعامل مع الفروع والرفاق، ومنهج الانتظارية في ميدان إعادة البناء، لا يمكن حتى أن يحافظ على ما تبقى من المنظمة، بل يمكن أن يسرعاً بإدخال الانحلال إليها.

عند وضعنا "برنامج النقاش السياسي الداخلي" سواء في صيغته الأولى تحت عنوان "بصدد ما العمل"، أم في صيغته الأخرى التي عممت على الفروع)، فإن كل تصوراتنا كانت تركز على افتراض أن القيادة ليس فيها مشكل، أن الخط السياسي للمنظمة فيه فقط بعض الأخطاء الجزئية، وأن تصحيح هذه الأخطاء سيكون مثلما حدثت التغييرات في الخط السياسي للمنظمة خلال التجربة السابقة، وبالتالي دون الحاجة إلى عقد مؤتمر وطني أو ما يعادله، أما اليوم، فإن هذه التصورات قد اتضحت سطحيته، حيث أصبح من الواضح أن "القيادة" فيها مشكل رئيسي، وأنه بدون حله لا يمكن نهائياً التقدم ولو خطوة واحدة، وأصبح من الواضح كذلك أن منظمة "إلى الأمام" هي عبارة عن تيار سياسي متناقض، وأنها تفتقد لخط سياسي محسوم بشكل ديموقراطي مركزي، وبشكل معروف وواضح لدى جميع أعضاء المنظمة في مؤتمر مثلاً أو ما يعادله .

إن مشكل النهج له أهمية حاسمة في إعادة البناء، لا يكفي أن نقول : "نتفق على مهمة إعادة البناء، واحنا أخوة نثق في بعضنا البعض والحمد لله، وبالتالي هيا إلى الأمام للعمل". إن النهج الصحيح يفرض :

(1) أن نعرف بتدقيق أوضاع المنظمة وأوضاع فروعها التنظيمية والسياسية والنضالية والطبقية والأمنية .

(2) أن نعرف التناقضات الفعلية الملموسة الموجودة في المنظمة، وأن نخطط لحلها على أساس المركزية الديموقراطية .

(3) أن نحدد بشكل واقعي، نزيه وصريح حاجيات المنظمة، وأن نخطط لتبليتها .

4) وعندما تحدد التوجهات الخاصة والعامة، وعندما تحسم في مؤتمر تمثيلي أو ما يعادله، يجب أن يلتزم كل فرد وكل إطار بالمهام المحددة.

### كلمة "القيادة" لها تاريخ :

إن الكلمة التي أصبحت مستعملة داخل منظمة "إلى الامام" حاليا هي كلمة "القيادة"، وهذه الكلمة لها تاريخ، فبين 1970 و 1972 أو 1973، كان الجميع يتكلم على الخصوص عن "اللجنة الوطنية"، لأن اللجنة الوطنية آنذاك هي القيادة الأساسية، ومنذ قرابة 1973، أصبحت اللجنة الوطنية متجاوزة، أو شبه منعدمة (لماذا؟ هذا مشكل آخر)، فأصبح الكلام آنذاك أساسا عن "الكتابة"، باعتبارها هي عمليا الهيئة القيادية الوحيدة، وكانت "الكتابة" نفسها تحث على استعمال كلمة "الكتابة" بدلا من كلمتي "اللجنة الوطنية" أو "القيادة"، باعتبارها هي القيادة، ومنذ قرابة نهاية 1977، فقد تلاشت تماما، سواء "اللجنة الوطنية" أو "الكتابة"، فلم يبق من "الكتابة" سوى واحد، واثان أو ثلاثة من "اللجنة الوطنية". أمام هذه الأطلال الهزيلة يصعب الحديث عن "الكتابة"، كما يصعب الحديث عن "اللجنة الوطنية"، لهذا دفع ما تبقى من القيادة هو نفسه إلى استعمال كلمة "القيادة" داخل منظمة "إلى الامام" بدلا من استعمال كلمة "اللجنة الوطنية" أو "الكتابة"، ويمكن للرفاق الذين لا يعرفون شيئا عن تاريخ تطور القيادة أن يوهمهم الاستعمال الحالي لكلمة "القيادة"، بل أوضاع القيادة عادية، وفيما يلي من هذا التحليل، سأستعمل كلمة "القيادة" لكن مع تحفظ كبير، فأضعها بين مزدوجتين، وأقصد بـ "القيادة" الأطلال المتبقية من القيادة، لكن لا أعتبر ما تبقى من القيادة قيادة بكل معنى الكلمة، لأن في هذه "القيادة" مشاكل هامة، سأتناول بعضها عبر التحليل الحالي، ولأن ما تبقى من القيادة لا يقوم بدور قيادي فعلي، ولا يقدر حسب تقييمي على القيام به مستقبلا، لكن موقفي هذا من "القيادة" الحالية لا يعني تماما أنني أعتبر أن الجزء الأساسي من القيادة يتجسد في أعضاء القيادة الآخرين الذين انسحبوا أو أوقفوا، كما يمكن أن يفهم البعض. إنه من المعروف أنني متهم من الموقوفين من القيادة أنفسهم أنني المدافع الرئيسي عن توقيفهم. المهم، يبقى أن الحل هو عقد مؤتمر وطني (أو ما يعادله) وانتخاب قيادة جديدة.

### حول مشروع ندوة فرع الداخل

حول الندوة، يصعب حاليا مناقشة وجهة نظر الداخل فيها، إذ لا أعرف بعد الإطار والأهداف، التي يريد الداخل عقدها من أجلها .

أما وجهة نظر "القيادة" من هذه الندوة، فهي تتجسد فيما يلي: تقول القيادة: "يمكن للندوة (... أن تهتم (من بين ما تهتم به) بهذه المسألة (تقصد "القيادة" مسألة تطعيمها)، ويمكن أن تعين مرشحي الداخل للقيادة، وستقوم ("القيادة") بتزكية هؤلاء المرشحين، حتى يصبحوا كاملي العضوية في "القيادة" ("القيادة" في "مسألة القيادة"). إن "القيادة" هنا أيضا، لا ترى سوى مشكل تطعيمها، فمن جهة أولى كيف ب"قيادة" مطعون فيها من طرف الرفاق والمناضلين (على الأقل في فرعي)، أن تزكي أعضاء جدد في القيادة، ومن جهة ثانية يلاحظ غموض وتناقض تصور القيادة حول هذه المسألة، ففي مقولة "القيادة" السابقة تعتبر تزكيتها "المرشحي الندوة هي التي ستجعلهم "كاملي العضوية في القيادة" ("القيادة" في "مسألة القيادة")، وفي مقولة أخرى سطرت "القيادة" أن: "المؤتمر الوطني (هو) الذي سيعطيهم جميع المسؤوليات القيادية" ("القيادة")×(1). إذن من يعطي شرعية الحصول على العضوية في القيادة، هل "القيادة" أم المؤتمر.

وفي حالة تطبيق تصور "القيادة" هذا الترقيعي، فإن الرفاق المرشحين سيكونون تحت رحمة "تزكية" "القيادة"، وسيكونون في حالة "تزكيتهم" - نوعا من الأعضاء في "القيادة" من الدرجة الثانية بالمقارنة مع أعضاء "القيادة" الذين زكاهم"، بالإضافة إلى هذا، كيف يمكن لمن ينتقد أو يطعن في "القيادة"، أو في بعض صلاحياتها، أن يحصل على تزكية "القيادة"، فهل هذه هي الديمقراطية؟

إن منظماتنا ديموقراطية والحمد لله. أنظر القيادة تقول (لجنة الداخل فيما يخص الندوة): "فيما يخص الذين سيتحملون المسؤولية في لجنة فرع الداخل وفي القيادة الوطنية، فيجب التفكير في هذا الموضوع من الآن، ويجب تهيئتهم من الآن لتحمل هذه المسؤولية ("القيادة"). هكذا "يجب تهيئتهم"، ما معني تهيئتهم؟ "القيادة" لم توضح ذلك، ولكن هؤلاء "الذين سيتحملون المسؤولية في لجنة الفرع بالداخل وفي القيادة الوطنية" من سيحدددهم؟ يظهر أن "القيادة" لا تهتم بهذا المشكل، لكن يمكن أن نتخيل أن هؤلاء هم الذين سيكونون ذوي سيرة حسنة من وجهة نظر "القيادة"، أما المنتقدون المبرزون من جهة نظر "القيادة" فلا أمل لهم، لأنهم على كل حال لن يحصلوا على ذلك "التهيئ" ولا على تلك "التزكية".

لنفترض الآن أن لجنة فرع الداخل قبلت بمنهج "القيادة" هذا، فأعطى ذلك التهيئ لأولئك "الذين..." "ألن يكون هذا في هذه الحالة تغليب فوق للرفاق "المهيئين" ضد الرفاق الذين سيحرمون من ذلك "التهيئ"، والذين سيرشحون بالرغم من ذلك أنفسهم لتحمل المسؤوليات، فهل هذه هي الديمقراطية؟

إني أعرف منهج "القيادة" هذا، لأنه طبق علي سابقا، ففي الوقت الذي كان الاتفاق شامل بيني وبين "القيادة" (أو على الأصح بعض العناصر المؤثرة فيها) كانت "القيادة" "تهيئي"، وكان يطرح مرارا أن مكاني الطبيعي هو في قيادة المنظمة، وكانت تطلعني على المسائل التي تتوصل بها أو تبعثها، وكانت تستشيرني في بعض القضايا دون الالتزام برأيي طبعاً. لكنه عندما ظهر خلاف أكثر فأكثر عمقا بيني وبين "القيادة" قطع تماما ذلك "التهيئي"، بل أصبح رفاق القيادة يصفونني بـ "الديماغوجية" و "التشويه" و "الكذب"، فلا شك أن رفاق "القيادة" سيجدون بسهولة مثلا، خلال التجربة الماضية للمنظمة رفاقا آخرين يسبحون لهم، لكي يتكروا عليهم بتلك الصدقة. والجدير بالذكر، أنه حدث لي تقريبا نفس الشيء في 1973. فقد كانت الكتابة تعتبرني آنذاك "رفيقا معهم" وكذا وكذا، فأبلغتني يوما أنها قررت أن أصبح عضوا في لجنة فرع البيضاء، ومباشرة بعد ذلك حدث صراع سياسي حاد بيني وبين عضوي "الكتابة" (المشتري) لأنه كان يريد أن يفرض علي أوامره مثلا داخل جيش بوجوازي، وفي شؤون لا تعنيه، فلما سمعت الكتابة بهذا الصراع، قررت فورا إلغاء قرار التحاق بلجنة فرع البيضاء. إن هذا النوع من الممارسة، كان من الممكن أن يقوم بها أي كان، أي أنها من نوع التصرف العادي في مجتمعنا. لكن المطلوب من الثوريين هو أن يتصرفوا بشكل مخالف، أي أن يتصرفوا بمنهج ثوري، ففيما يخص مسألة "التهيئي"، وما دنا لا نعرف مسبقا من سيفوز في الانتخابات المقبلة، يجب إما أن نوفر ذلك "التهيئي" لجميع الرفاق المرشحين، وإما ألا نوفره لأي أحد منهم، وإلا تحول ذلك "التهيئي" إلى امتياز لأنصار طرف معين في المنظمة.

أما وجهة نظري في الندوة، فهو أنها مع الأسف - وكندوة محلية معزولة - لن تحل تماما المشكل الأساسي المطروح، أي مشكل الخط والقيادة. لماذا؟ لنفرض أولا ان الندوة ستحاول "العمل" على ضوء "الخط العام"، كما توصي القيادة بذلك، هذا غير ممكن لأن "الخط السياسي للمنظمة" لم يسبق في تاريخ المنظمة أن حدد بشكل مركزي - ديموقراطي وواضح للجميع، كل ما هناك، هو مجموعة من أفكار وتصورات متقاربة ومتناقضة في نفس الوقت وفي تغيير ارتجالي مستمر، أما الممارسة فقد كانت في غالب الأحيان بعيدة عن النظرية، هذه هي الصراحة. هل تظن العكس؟ أنظر في هذه الحالة على الأقل إلى رفاق فرع بلجيكا، وإلى العديد من الرفاق المنسحبين (الأربعة مثلا) الذين يتهمون "القيادة"، وهو الذي يظن أنه يحافظ على "الخط العام للمنظمة" بأنها حرفت خط المنظمة. لنفرض ثانيا، أن الندوة هي "تحدد الخط السياسي والتنظيمي الذي يعمل الداخل على أساسه" كما توصي بذلك القيادة في أرضيتها "في مسألة القيادة"، فهذا غير ممكن تطبيقه كذلك، لأن لا بلجيكا ولا فرنسا ولا السجن ولا

"القيادة" نفسها، لن يقبل أي واحد منهم - خاصة إذا كانت قرارات الداخل مخالفة لقناعتهم الخاصة- أن يحدد الداخل وحده "الخط السياسي والتنظيمي" الذي سيعمل على أساسه الداخل. إن هذا "الخط السياسي والتنظيمي" الذي سيطبق في الداخل، لا يمكن ولا يصح أن يكون سوى الخط السياسي والتنظيمي لكل المنظمة وليس الداخل فقط، لأن فرع الداخل هو الجزء الأساسي، (بغض النظر عن حجمه) من المنظمة. ولأن الداخل إذا انحرف مثلا، فإن كل المنظمة ستكون مهددة في استمراريتها، بينما إذا انحرف السجن، أو فرنسا، أو بلجيكا، فإن هذا الخطر سيكون أقل وطأة.

زد على ذلك أن "القيادة" تتناقض مع نفسها، بينما تدعو من جهة أولى ندوة الداخل إلى العمل "على ضوء الخط العام للمنظمة" حيناً وتدعوها من جهة أخرى إلى "تحديد الخط السياسي والتنظيمي، الذي سيعمل الداخل على أساسه"، لأن الدعوة إلى التشبث بالخط العام للمنظمة، تتناقض مع الدعوة إلى تحديد خط سياسي وتنظيمي مصحح وجديد لكي يطبقه الداخل.

في رأي أن أي ندوة فرعية معزولة، باعتبارها فرعية، لا يمكنها أن تحل المشاكل المطروحة، انظر تجربة فرنسا في هذا الميدان، لقد عقدوا عدة ندوات، وبالرغم من ذلك لم يتقدموا تماما في حل المشاكل، وربما عقدت بلجيكا ندوات، أو شبه ندوات، لكنها لم تتقدم في حل المشاكل المطروحة، وبرنامج النقاش السياسي الداخلي الذي دخل السجن في تطبيقه منذ بداية 1980 إلى الآن، هو كذلك بمثابة ندوة : ... وقد عجز بمفرده أن يحل المشاكل المطروحة. لماذا؟ هناك من فسر كل شيء بالأزمة، في هذه الحالة ستكون هي نفسها محتاجة إلى تفسير. إن لم يهتد إليه لحد الآن لا فرنسا ولا "القيادة" ولا الداخل، هو أنه لا يمكن معالجة مشاكل المنظمة بدون مؤتمر وطني أو ما يعادله، اما الندوات الجهوية، التي تكون منطلقاتها وأهدافها وآفاقها محلية فقط، فلا يمكن في هذه الأوضاع سوى أن تعقد الأمور أو أن تخلق مشاكل إضافية، لأن المشكل الأساسي هو مشكل المنظمة ككل، ولا يمكن نهائيا اختصاره في مشكل فرع محدد. إنه مشكل الخط ومشكل القيادة، أي مشكل المؤتمر، فإذا نحن أعطينا للمنظمة خطأ سياسيا محددًا بشكل مركزي - ديموقراطي، ومحسوم بشكل معروف و واضح لدى جميع الأعضاء، وإذا نحن أعطيناها قيادة منتخبة بشكل ديموقراطي، ومكونة من العناصر الشيوعية الطليعية في المنظمة، ومكلفة بالسهر على تطبيق ذلك الخط المحدد إلى حين عقد مؤتمر آخر، فإن منظمة "إلى الأمام" ستتمكن بالتأكيد في هذه الحالة من الانطلاق، مهما كانت نقائصها ومشاكلها.

بدون مؤتمر وطني أو ما يعادله، لا يمكن نهائيا أن تتقدم منظمة "إلى الأمام"، أقول نهائيا، فليشهد السامعون أو القارئون .

لهذا أقول : تريدون عقد ندوة بالداخل، مزيان، لكن في هذه الحالة، يجب أن تكون المهمة الرئيسية لهذه الندوة، وبالإضافة إلى انتخاب لجنة محلية، هي دراسة وحسم كيفية تنظيم مؤتمر وطني أو ما يعادله في اقرب الآجال .

هل تنظيم مؤتمر وطني أو ما يعادله يطرح مشاكل؟ كل هذه المشاكل يمكن إيجاد حلول لها، البعض يظن أن تنظيم مؤتمر وطني مشروط ببلوغ عدد الأعضاء عددا محتوما، أنا أيضا كنت أعتقد ذلك، لهذا كنت إلى حين غير بعيد ضد التعجيل بالمؤتمر، لكن التناقض، مع الأسف (الذي مكني اكتشافه من تجاوز موقفي السابق) هو أنه بدون حل مشكل الخط السياسي ومشكل القيادة، أي بدون تنظيم مؤتمر، لا يمكن للمنظمة أن تنمو، بل إنها في هذه الحالة، ستكون مهددة بالزوال قبل بلوغ أعضائها كما محترما، وذلك نظرا لكون تناقضات المنظمة المتنوعة والمختلفة تفتت أسسها، البعض يظن كذلك أن أخطار القمع تمنع عقد مؤتمر أو ما يعادله حاليا، لكن أخطار القمع هذه، لن تزول مع الأسف إلا مع زوال النظام القائم، فهل ستمتنع عن جميع مؤتمراتنا إلى حين زوال النظام القائم، لا، هذا المنطق مرفوض، بل لا بد لنا، تحت نيران العدو بالضبط، من تنظيم كل المؤتمرات، التي نحتاج إليها، أفلا يمكن لمن ينظم لقاء أربعة رفاق، أن ينظم لقاء ثمانية أو عشرة رفاق مثلا؟ هذا العدد من المؤتمرات قد يكون كافيا بالنسبة للمنظمة حاليا، فمع شيء من الذكاء والاحتياط، يمكن تماما تنظيم مؤتمر أو ما يعادله .

### كيف ننظم المؤتمر :

ربما سيكون هنا من الإيجابي أن أقترح مشروع تنظيم مؤتمر وطني ، سأطرحه على شكل عمليات أو نقط مرتبة ومتتابعة وهي بالتركيز :

1 - تحديد القضايا العامة السياسية والتنظيمية والتكتيكية والاستراتيجية، التي من الضروري أن يجيب عنها خط المنظمة. وهي في رأيي :

(1) البرنامج العام، (2) النظام الداخلي، (3) الاستراتيجية، (4) خطة عمل والتكتيك، (5) العمل في الطبقة العاملة، (6) العمل في الفلاحين، (7) العمل في المهاجرين، (8) العمل في الشباب، (9) العمل في النساء، (10) الصحراء، (11) مضامين وأساليب الدعاية، (12) وحدة الشيوعيين، (13) الجبهة الثورية، (14) المالية، (15) سبته ومليلية .

**ملاحظة:** ولتلافي الأساليب المثقافية، يجب أن لا يتجاوز تماما عدد الكلمات في نص كل مقرر من هذه المقررات الخمسة عشر السابقة ألف ومائتين أو ألف وخمسة مائة كلمة، لأن هذه النصوص ليست أرضيات للدعاية أو للإقناع، ولكنها تسجل بتركيز لا غموض فيه، التوجهات الأساسية. هذا بالإضافة إلى أن صيغ هذه المقررات لا يطرح أن تكتب لكي تكون صالحة لكل زمان ومكان، بل يجب أن نتذكر أنها قابلة للتصحيح وللتغيير بعد سنة أو سنتين عند عقد المؤتمر الثاني .

2 - تهيء مشاريع قرارات في القضايا الخمسة عشر السابقة، ويمكن لأي عضو كان أن يقترح مشاريع فيها، ويجب توفير هذه الإمكانية فعلا لكل الأعضاء الراغبين في ذلك .

3 - تعميم هذه المشاريع بالسرعة اللازمة على كافة الأعضاء .

4 - تنظم نقاشها .

5 - تمكين أي عضو من اقتراح تعديلات جزئية، أو من اقتراح مشاريع بديلة عن المشاريع الأولى، وتعميم هذه البدائل، وتنظيم نقاشها هي الأخرى .

6 - بعد نضج النقاش، وفي التاريخ المحدد، تنظيم انتخاب مؤتمرين في كل من الداخل، وبلجيكا، وفرنسا، مع محاولة تمثيل كل خلية إذا أمكن. وإذا أردنا أن يكون عدد المؤتمرين هو 8 أو 10 مثلا، وإذا كان عدد مجموع الأعضاء في المنظمة هو "س"، فيجب أن يقابل كل س على 8 أو س على 10 رفاق، مؤتمرين، فيجب أن ينوب مؤتمر واحد (مثلا إذا كان عدد الأعضاء "س" هو 20 وإذا أردنا 8 مؤتمرين، فيجب أن ينوب مؤتمر واحد عن كل س على 8 = 20 على 8 = 2,5 رفاق) .

أما حالة السجن، فهي استثنائية. الحل الثوري الوحيد الملائم فيها، هو أن رفاق السجن يشاركون في المؤتمر فقط، عبر الاطلاع على مشاريع المقررات ونقاشها، واقتراح تعديلات أو بدائل فيها، وذلك قبل انعقاد المؤتمر، وهذا كافي في رأيي، خاصة وأن الآراء تنجح بمضمونها وليس بتصويت أصحابها، لكن رفاق السجن لا يشاركون في المؤتمر نفسه بطبيعة الحال، ولا يشاركون في التصويت داخل المؤتمر، أما الحلول التي تريد تأجيل المؤتمر حتى يخرج الرفاق من السجن، أو الحلول التي تريد بالضرورة أن تسهر "القيادة" مباشرة على المؤتمر، أو التي تريد بالضرورة إشراك رفاق السجن في التصويتات، فإنها حلول غير جدية، إن لم نقل عنها أنها حمقاء، لأنها لا تراعي استعجال حاجة المنظمة إلى حل مشكل الخط والقيادة .

7 - جزء من المؤتمرات المنتخبين، (مثال 2 من الداخل، 1 من فرنسا، 1 من بلجيكا) يتكلف (في الداخل) بكل المشاكل التقنية والأمنية والمادية، التي يتطلبها عقد المؤتمر .

8 - في التاريخ المحدد يفتح المؤتمر. ملاحظة: المؤتمر المنتخبون لا يتصرفون كممثلين لخلاياهم التي انتخبهم، ولكن يتصرفون بشكل مستقل حسب قناعاتهم. المؤتمر يصادق على استقالة "القيادة" القديمة، إذا قبل بتقديمها (و أن المؤتمر المنعقد يقرر أن انعقاد مؤتمر المنظمة يقبل بطبيعة الحال بقايا القيادة (القديمة) من مسؤولياتهم القديمة ويحسم المؤتمر في مشاريع المقررات المقدمة والمناقشة، وينتخب قيادة المنظمة. هذه القيادة لا يمكن أن تكون من أربعة أو ستة احتياطين مرتبين ( ) مستعدين لتعويض أعضاء القيادة الجديدة في حالة سقوطهم، صغر هذه الأعداد يفرضها الاحتياط الأمني .

ملاحظة: على عكس التجربة السابقة، وفي الوضع الراهن للمنظمة في هذه الفترة، أعتقد أنه لا حاجة لانتخاب إطارين قياديين مثل (اللجنة الوطنية) و (الكتابة) سابقا، فتجربة 70 - 75 بينت أن إطارا قياديا واحدا كافي تماما، وهو الذي يقوم بمجمل القضايا، بينما الثاني يصبح عمليا وبسرعة مهمشا ومتجاوزا، لكن إذا تم الاتفاق على انتخاب (اللجنة الوطنية) و (اللجنة التنفيذية) مثلا، فلا مانع .

9 - مباشرة بعد انتهاء المؤتمر، يصدر في عدد خاص للنشرة الداخلية مجمل مقررات المؤتمر، هذه المقررات هي الخط السياسي الشرعي للمنظمة، وعلى الجميع الالتزام بهذا الخط، ويجب عليه أن يستقل، وإلا تم توقيفه فورا .

10 - القيادة الجديدة تسهر على تطبيق خط المنظمة المحدد في المؤتمر إلى حين عقد مؤتمر ثاني في الفترة المحددة من طرف المؤتمر .

ملاحظة: إن أي تزيف أو مناورة أو صراع سياسي غير ديموقراطي، إذا وقع خلال تهييء أو انعقاد المؤتمر، سيكون جريمة يمكن أن تضرب مصير المنظمة .

ملاحظة: سيرد في هذا التحليل اقتراح آخر لشكل تنظيم المؤتمر \* (1)، أعتبره ممكنا هو الآخر، لكن الشكل الذي أعتبره متقدما هو المشروع الحالي في 10 نقط .

**مشكل "القيادة" يفرض نفسه**

إن الرفاق المتبقين حاليا في "القيادة"، ظلوا فيها تقريبا منذ نشأة المنظمة إلى اليوم، أي خلال أزيد من عشر سنين، هل يحق، هل يصح أن يستمر رفاق "القيادة" ربما خلال سنوات أخرى في

"القيادة"، وذلك بالرغم من كل الانحرافات والكوارث التي اجتازتها المنظمة. هل هؤلاء الرفاق في "القيادة" قادرون فعلا من جديد على قيادة وإنجاح إعادة بناء المنظمة "إلى الأمام" كمنظمة شيوعية صلبة مكافحة ومتجذرة في العمال والفلاحين، هل رفاق "القيادة" هم أقدر وأكفأ رفاق في المنظمة؟ ما الذي يضمن أن رفاق "القيادة" استفادوا وصححوا كل الانحرافات السابقة؟ هذه أسئلة فعلية، كلها مطروحة بجدية ولو أن البعض يشعر بها ولا يتجرأ على طرحها.

وعند البداية، وحسب قول رفاق "القيادة" أنفسهم، انتخب ( ) أعضاء (اللجنة الوطنية) في ندوة تأسيسية، وليس في مؤتمر تمثيلي للمنظمة. ويظهر أن الرفاق الذين انتخبوهم (أو عينوهم آنذاك) قد غادروا كلهم تقريبا منظمة "إلى الأمام" منذ سنوات، وربما لا يوجد حاليا أحد منهم داخل منظمة "إلى الأمام"، وخطة عمل أو الخط السياسي الذي انتخب (أو عين) أعضاء "القيادة" (اللجنة الوطنية) آنذاك على أساسه ومن أجل تطبيقه غير مرارا هذه القيادة (أو جزء منه) على مر السنين دون عقد لا ندوة مماثلة للأولى، ولا مؤتمر وطني. واليوم، وبعد العديد من التغييرات الأخرى، التي أدخلت على الخط بشكل ارتجالي، نجد النتيجة التالية، وهي أنه لا أحد في المنظمة يستطيع أن يحدد بدقة مرضية لجميع الرفاق من المنظمة، ما هو الخط السياسي المركزي، الذي تتبناه المنظمة، لماذا؟ لأن هذا الخط أدخلت عليه "القيادة" أو جزء منه تغييرات متعددة ومتوالية (بما فيها الصواب والخطأ). ولأن مجمل الرفاق هم أنفسهم يرون اليوم ضرورة تصحيح العديد من العناصر المختلفة بل (المتناقضة) في الخط السياسي الذي سارت عليه المنظمة، فهل يمكن، وهل يصح أن يسهر نفس أشخاص "القيادة" على عملية إعادة البناء، والمناهج القديمة الخاطئة، من بيروقراطية وارتجالية. وقبل الشروع في عملية إعادة البناء، فإن إفلاس التجربة السابقة يفرض القيام بتقييم نقدي، وبالمحاسبة الصريحة، وبالتصحیحات الثورية، وما يتطلبه ذلك من تغيير في المسؤولين، وفي الخط السياسي للمنظمة. هكذا يمكن تهييء شروط انعقاد وإنجاح المؤتمر الوطني.

بعض الرفاق (بما فيهم رفاق "القيادة") يطرحون أن انعقاد المؤتمر غير ممكن قبل التقدم في إعادة البناء، وقبل بلوغ المنظمة حجما محترما، ولكن كيف، ومن سيحدد الخط السياسي الجديد المصحح، الذي يطرح أن يعاد على أساسه بناء منظمة "إلى الأمام"، وذلك إلى حين انعقاد المؤتمر. حسب هذا الرأي، فإن نفس بقايا "القيادة" القديمة، هي طبعا التي تبلور وتطبق ذلك الخط الجديد المصحح إلى حين انعقاد المؤتمر. وهذا الرأي هو الذي يطبق حاليا، سواء عن وعي أو عن غير وعي، لكن هل هذا المنهج سليم. القيادة هي عادة مجموعة من المنتخبين، ينتخبون ويكلفون في مؤتمر تمثيلي (أو ما يعادله) بتطبيق خط سياسي محدد في

هذا المؤتمر، وذلك إلى حين عقد مؤتمر آخر بعد سنوات معدودات، لكن مفهوم "القيادة" في منظمة "إلى الأمام" قد تحول وأصبح يتجسد في أشخاص كأشخاص، "قياديين" على مدى الحياة، وليس في أشخاص مكلفين بتطبيق خط سياسي خلال فترة تقريبية محددة.

هكذا أصبحت عمليا المسؤولية القيادية في منظمة "إلى الأمام" عبارة عن امتياز شخصي أزل، لا غيره الأخطاء ولا الانحرافات ولا الكوارث التي تصيب المنظمة من فترة إلى أخرى، ولا يصح هنا طبعاً اللجوء إلى عامل العمل في السرية، ولا إلى عامل الاحتياط الأمني لتبرير هذا التوسيع اللامبدي لمفهوم ولصلاحيات القيادة. وفي الوقت الذي تغير فيه تركيبة المنظمة، حيث دخل المنظمة أربعة أجيال متوالية، هي جيل 70 - 72 ، وجيل 72 - 75 ( وجيل 76 ، نجد "القيادة" مستمرة دون محاسبة ولا تغيير .

### حول شرعية "القيادة"

إن مفهوم شرعية "القيادة"، الذي يدافع عليه رفاق من "القيادة" ورفاق من غير القيادة يهدف ويؤدي عمليا إلى إبقاء المنظمة على أوضاعها السياسية القديمة المنحرفة، لكن هؤلاء الرفاق يتحاشون نقاش مسألة "شرعية" "القيادة" من زاوية المبادئ الماركسية اللينينية. إن بعض أعضاء "القيادة" ارتكبوا من الأخطاء الفادحة ما يبرر منذ زمان توقيفهم من المنظمة، أو على الأقل توقيفهم من "القيادة". والقيادة كقيادة، ارتكبت من الانحرافات السياسية ما كان يبرر محاسبتها بشدة من طرف القواعد، وربما ما يبرر سحب المسؤوليات منها عبر تجديدها كلياً أو جزئياً. طبعاً والموضوع الحالي ليس هو تسجيل وتحليل تلك الانحرافات (يمكن الاكتفاء بالإشارة إلى بعضها، مثل انحراف الغرق في التركيز على الشبيبة المدرسية خلال سنوات، بالرغم من وجود انتقادات ضده. هذه الانتقادات لها أهميتها، ولو اعتبرناها خجولة أو جزئية، وبعبارة أخرى، فشل المنظمة خلال تجربتها الماضية في بلورة التنظيم، وتقصيرها في توجه الرفاق والمناضلين نحو العمال والفلاحين - بالأساس، وذلك دعائياً وتنظيمياً وتحريضياً، انحراف التعامل التنظيمي والسياسي داخل التنظيم نحو الفوقية والبيروقراطية و الارتجالية، ضعف الجهود لسد الهوة بين النظرية والممارسة، ندرة التقييمات النقدية الدورية، عدم إتقان البنية التنظيمية للمنظمة في مواجهتها للقمع، ضعف تكوين الأطر، إهمال مسألة المؤتمر، التعامل بشكل غير ديموقراطي مع بعض الانتقادات وبعض المنتقدين). طبعاً، يمكننا أن نغضب أعيننا عن كل هذه المشاكل الحقيقية، وأن نقول مثلما كنا نردد في 1972 وفي 1973 : المهم هو الثقة في الرفاق، والاستمرار في الانضباط لما يقررونه، لكن من يضمن لنا أن هذا التعامل اللامبدي لن يقودنا إلى كوارث أخطر من تصفية المنظمة في 1974 خصوصاً. وهل يجمعنا في "إلى الأمام"

كمنظمة التعلق بأشخاص فقط، أم أساسا التعلق بمبادئ وبرنامج عمل، فكأن مفهوم "شرعية القيادة" أصبح لدى البعض من الرفاق مبررا لإبقاء "القيادة" على مدى الحياة، ومقابل هذا، تبقى المنظمة مهمشة على مدى الحياة.

وإذا كنا نعني بـ "شرعية القيادة" ما يلي، وهو أن الأعضاء المتبقين حاليا في "القيادة" هم البقايا التاريخيين (اللجنة الوطنية" الأولى المشكلة في 1970 زائد العناصر التي عينت فيما بعد من طرف (اللجنة الوطنية) أو (الكتابة) للالتحاق بهذه (اللجنة الوطنية) أو (الكتابة) وذلك بدون أن يكونوا قد تم توقيفهم من المنظمة، فهذا صحيح\*<sup>1</sup> لكن هذا الاعتراف لا يكفي، إذ سيكون من قبيل الانتهازية تجاهل الانتقادات الموجهة ضمنا أو علنيا لهؤلاء الأعضاء المتبقين في "القيادة"، أما إذا كنا نعني بـ "شرعية القيادة" أن وضع "القيادة" السياسي والتنظيمي عادي، فهذا سيكون خاطئا تماما، وأما إذا كنا نعني بـ "شرعية القيادة" أن هذه "القيادة" هي التي يجب أن تستمر إلى ما لا نهاية في توجيه المنظمة، وهي التي يحق لها وحدها أن توجه إعادة بناء المنظمة، فهذا سيكون خاطئا تماما، وأما إذا كنا نعني بـ "شرعية القيادة" بأنه لا يحق لأحد أن ينتقد "القيادة" أو أن يطرح إشكالات في وضعها، وفي دورها، وفي صلاحيتها، وفي تعاملها مع مختلف الفروع ومع مختلف الرفاق، فهذا الفهم كذلك، سيكون خاطئا تماما.

## ضد تطعيم القيادة

1. أما الرفيق من 'اللجنة الوطنية) القديمة الذي سبق له ان سلم نفسه للبوليس على أساس بعض الأوهام القبلية، فإني لا أتفق نهائيا مع "القيادة"، وذلك بدعوى أنه قدم نقدا ذاتيا مزعوما، واعتبر أن الموقف الشيوعي المبدئي الوحيد المقبول، هو أن جميع الذين سلموا أنفسهم للبوليس أو سلموا مناضلا أو رفيقا للبوليس، يجب توقيفهم ويجب توقيف عضويتهم في المنظمة، وهذا ما سبق أن طبقناه في خمسة أعضاء سابقين في (اللجنة الوطنية). أما العناصر الموقوفة والتي تعبر خلال سنوات عدة على تثويرها، فيمكن - في حالة قبول المنظمة بذلك - يمكن إرجاع عضويتها للمنظمة، ولكن دون إعطائها أية مسؤوليات تنظيمية، وليس من حق القيادة أن تكرم على العضو السابق منه، الذي سبق له أن سلم نفسه للبوليس بحفاظه على عضويته في القيادة، بينما كل الرفاق والمناضلين في الداخل أجمعوا على توقيف كل الذين ساهموا في تسلسل الاعتقالات، فكيف تقبل "القيادة" بمجرد نقد ذاتي مزعوم لمنهج ذلك العضو السابق في "القيادة" حفاظه على مكانه في موقعه "القيادي" في (اللجنة الوطنية، بينما كل الرفاق، وكل المناضلين اعتبروا أن تقديم نقد ذاتي من طرف كل الذين شاركوا في تسلسل الاعتقالات، هو شرط فقط لعدم طردهم نهائيا من المنظمة، أي شرط لاعتبارهم مناضلين مرتبطين بالمنظمة، هذا ما مارسناه مع كل من: المشتري والمنصوري والفاكيهاني وزعزاع، وذلك بموافقتهم هم أنفسهم، وذلك إلى حين أن عبروا عن انسحابهم، ولم يكن تقديمهم لنقود ذاتية مبرر لحفاظهم على مواقعهم في المنظمة، سواء كانوا "قياديين" أم في القاعدة. إن استمرار هذه الوضعية (أي بقاء ذلك العضو الذي سلم نفسه للبوليس في "القيادة") يعني بصراحة أننا جميعا مجموعة من الانتهازيين يطبقون مبدءا معيننا مع البعض ومبدءا مناقضا له مع البعض الآخر.

لقد سبق ل "القيادة" أن دعت إلى تطعيمها عن طريق تعيين بعض الرفاق في الداخل والخارج والسجن والتحاقهم ب "القيادة"، لكن عموم الرفاق لم يستجيبوا لهذا الطلب. (ملاحظة: كنت في البداية متفقا مع تطعيم "القيادة" كحل لانطلاق عمل المنظمة، لكنه بعد تعميقي لتحليل مشكل الخط ومشكل "القيادة" غيرت موقفي) والمشكل لا يرجع هنا إلى البحث في أسباب غياب تلك الاستجابة، الشيء الذي سيكون على الأقل صعبا نظرا لكون الرفاق الذين أقترح عليهم تطعيم "القيادة" لم يوضحوا بما فيه الكفاية عدم استجابتهم لهذا النداء. ولكن ما ينبغي الوقوف عنده هنا، هو هذا الحل (أي تطعيم "القيادة") الذي اقترحه أعضاء "القيادة" يفترض أن الأعضاء المتبقين حاليا في "القيادة" لا يطرح فيهم أي مشكل، ويفترض أنه من الطبيعي أن يستمر الأعضاء المتبقين من "القيادة" في استحقاق وفي تحمل مسؤوليات قيادية خلال إعادة البناء المطروحة للإنجاز حاليا، لكن هذا الرأي لا يتفق عليه كل أعضاء المنظمة، "حيث يوجد رفاق و مناضلون قدامى، يعتقدون مثلا أن بعض أعضاء "القيادة" الحاليين لا تتوفر فيهم شروط الكفاءة والصلابة، أو الحيوية، أو الاستقلالية في التفكير، أو الاستماتة في الدفاع وفي ممارسة المبادئ الشيوعية، إلى آخره، كل حسب رأيه. وبعض الرفاق لا يطمئنون على وضع "القيادة"، ويوجد من لا يمنحها تقديره، وهذا يعني في النهاية، أن مشكل القيادة لا ينحصر في نقصان عدد أعضائها، ويعني أن حل مشكل "القيادة" لا يمكن أن يكون عن طريق تطعيمها، ولكنه سيكون عن انتخاب "القيادة" الجديدة من طرف أعضاء المنظمة المؤتمرين، وذلك في مؤتمر وطني أو ما يعادله.

سبق أن دعت "القيادة" بالداخل لإيجاد حل لقضية "القيادة"، حل يراعي أولا وقبل كل شيء مصلحة واستمرارية وتطور المنظمة ("القيادة" في "مسألة القيادة") لكن تطعيم "القيادة" مع الأسف لا يخدم مصلحة المنظمة، ولا استمراريته، وفي حالة وقوع تطعيم "القيادة"، فإن بعض الرفاق يمكن أن يعتبروا كل "القيادة الجديدة" المطعمة مرفوضة أو غير شرعية، لأن أعضاء "القيادة" القدامى لا يحق لهم الاستمرار في تحمل مسؤولية قيادة المنظمة (لا عمليا ولا شكليا) إلا إذا انتخبوا من جديد. فيمكن لمن ظل في قيادة المنظمة، أن يريد اليوم، بعد كل الانحرافات والتصفية التي أصابت المنظمة أن يستمر سنوات أخرى في قيادة المنظمة وكأن شيئا لم يحدث، وكأنه لم يتحمل أدنى مسؤولية فيما آلت إليه المنظمة. وقد كتبت "القيادة" أيضا: "الحل الذي أراه صحيحا وواقعا (!) هو أن يتحمل رفاق الداخل بالدرجة الأولى، والخارج بالدرجة الثانية، أن يتحملوا تدريجيا (!) المسؤوليات الرئيسية داخل المنظمة، وذلك في انتظار المؤتمر الوطني الذي سيعطيهم جميع المسؤوليات القيادية" ("في مسألة القيادة").

لماذا لا ترى القيادة سوى هذا الحل، ومن أين تأتي "القيادة" بمفهوم "التحمل التدريجي للمسؤوليات الرئيسية". إن ما نعرفه، هو أن هيئة تنظيمية معينة، إما أنها تتحمل مسؤولية قيادة المنظمة، وإما أنها لا تتحملها، إما أن هيئة معينة تتحمل مسؤولية قيادة فرع محلي، وإما أنها لا تتحملها، وإن وجود واستعمال هيئات تنظيمية قيادية مختلفة على الصعيد الوطني داخل مختلف الأحزاب، مثل اللجنة الوطنية، المكتب السياسي، اللجنة التنفيذية، إلى آخره، لا علاقة له بمفهوم الاقتسام التدريجي لمسؤوليات قيادة المنظمة، هذا هو المنطلق السليم. أما في المنطلق الذي تقترحه "القيادة"، فيجب أن يبقى خلال فترة غير محددة "القيادة" القديمة كقيادة، وفي نفس الوقت تتحمل هيئة تنظيمية بالداخل المسؤوليات الرئيسية، وذلك بشكل تدريجي. لنفترض الآن أن خلافا جوهريا حول توجه المنظمة ظهر فجأة بين "القيادة" القديمة و"القيادة" الجديدة الموازية لها، خاصة في الفترة الحالية التي هي فترة إعادة البناء. أيهما في هذه الحالة يطبق قناعاته، ألن يؤدي مثل هذا الاختلاف الجوهرى إلى انشقاق في المنظمة. لنفترض أيضا أن نكسات خطيرة جدا وقعت فجأة في المنظمة خلال هذه الفترة الانتقالية، من في هذه الحالة من "القيادتين" المتوازيتين يمكن أن نحاسبه عليها. ف "القيادة" القديمة تقول منذ الآن : "القيادة" تستمر في تحمل مسؤولياتها بالنسبة للمهام المنوطة بها، والتي لم تفوت بعد للداخل أو للخارج (في "مسألة القيادة")، وكتبت القيادة كذلك: "المؤتمر الوطني (هو) الذي سيعطيهم جميع المسؤوليات" (نفس المصدر). إذن هناك تناقض، لأن اعتبار المؤتمر الوطني هو الذي يعطي مسؤوليات قيادة المنظمة، ينفي إمكانية الاقتسام التدريجي لهذه المسؤوليات إلى حين غامض وغير مسمى. إن "الواقعية" التي دافعت باسمها "القيادة" عن "مفهوم الاقتسام التدريجي للمسؤوليات الرئيسية في قيادة المنظمة، لا تقدمنا في حل مشكل لا القيادة، ولا الخط، وقد كتبت "القيادة" أن : "الانقطاع عن الواقع وعن أبسط مقومات الحياة الإنسانية تشكل تربة خصبة لتفشي التصورات المثالية ولتنامي الذاتية". إن تفسير مثل تفسير "القيادة" هذا، ولو في مجال يختلف عن المجال الأصلي له، يفسر لنا أيضا "مثالية وذاتية" الحل الذي تقترحه علينا "القيادة". فيبقى ان الحل الصّوري الذي لا مفر منه هو تنظيم مؤتمر وطني ، تمثيلي، ديموقراطي، أو ما يعادله.

طرحنا "القيادة" أيضا : "لم أتوقف أزيد من سنتين عن مطالبة الرفاق المسؤولين في الداخل وفي الخارج بتحمل المسؤولية الرئيسية في قيادة المنظمة عبر تطعيم "القيادة" برفاق من الداخل أساسا والخارج (فرنسا وبلجيكا) ( "في مسألة القيادة"). لماذا سنتين من الدعوة لتطعيم "القيادة"، أعتقد أنه لو تحملت "القيادة" مسؤولياتها خلال تلك السنتين (أو قبلهما) من أجل

تهيء مؤتمر وطني للمنظمة، بدلا من المطالبة بتطعيمها لما ظلت المنظمة تتخبط في مشاكلها كما هي عليها اليوم. وقد كتبت "القيادة" كذلك: "يجب العمل في الشهور القادمة من أجل تدعيم (أي تطعيم) "القيادة" (...) وهذا ما يتطلب التحاق ثلاثة أو أربعة رفاق من الداخل ب "القيادة"، وكذلك اثنين أو ثلاثة رفاق من فرنسا وبلجيكا (...) بالقيادة. ("في مسألة القيادة"). لماذا الإلحاح على تطعيم "القيادة"، كأن على "القيادة" أن تبحث جيدا بعد تلك السنتين من الانتظار في الأسباب التي جعلت عموم المنظمة لا تتحمس لتطعيم "القيادة". إن القيادة تفسر "تقصير الخارج في الاستجابة لنداء القيادة، وذلك بسبب الأزمة التي يعرفها التنظيم بالخارج". هذا التفسير ناقص، فإذا كانت بلجيكا تعيش في مشاكل تنظيمية وسياسية، فإن فرع بلجيكا سبق له أيضا أن عبر عن انتقادات جوهرية ضد فرنسا و ضد "القيادة"، فبلجيكا تعتبر عمليا أن "القيادة" (وبمساندة فرنسا) قام بتحريف الخط السياسي للمنظمة في اتجاه "تراجعي"، وذلك إلى درجة أن بلجيكا ترفض منذ البداية ترويج أعداد "إلى الأمام" و "الشيوعي" في فرعها. فسواء اتفقنا أو اختلفنا مع رأي بلجيكا، يبقى أن هذا مشكل ذو أهمية داخل "إلى الأمام"، ويطرح في الجوهر مشكل الخط السياسي لمنظمة "إلى الأمام" ومشكل "القيادة" وصلاحياتها، ومشكل تغيير أو عدم تغيير الخط السياسي، وهذه المشاكل لا يمكن حلها نهائيا سوى بمؤتمر وطني أو ما يعادله، وبعض الرفاق الرئيسيين في فرنسا عبروا هم كذلك في بعض التقارير الأخيرة على أنهم غير مطمئنين إلى ما تحمله منظمة "إلى الأمام" حاليا كخط سياسي، وطرح بعضهم أسئلة دقيقة في هذا المجال، كما طالب بعضهم بطرح شامل لخط المنظمة، واعتبروا أن ما يطرح لحد الآن كخط سياسي للمنظمة لا يحل الإشكاليات الأساسية، كما أن عدم استعداد استجابة الداخل إلى حد الآن للنداءات المذكورة والملحة لتطعيم "القيادة"، لا يرجع في اعتقادي إلى كون رفاق الداخل ليست لديهم الجرأة أو الشجاعة اللازمة لتحمل مسؤوليات قيادية وطنية (وإن كان هذا ما كنت أظنه في البداية) بل عدم استجابة الداخل لتطعيم القيادة يرجع أساسا إلى مشاكل سياسية تدور هي نفسها حول مشكل الخط السياسي، ومشكل "القيادة"، وربما حول مشاكل سياسية أخرى قريبة منها. هذا ما أعتقد، بالرغم من أن رفاق الداخل لم يعبروا بصريح العبارة عن ذلك الحد إلى حد الآن، فلو كان الوضع، والحلول الصحيحة متوفرين في مجمل القضايا، لقام الداخل، أو غيره بكل شيء دون الحاجة بالضرورة إلى نداءات مثل نداءات "القيادة" حول التطعيم، يمكن هنا أن يصبح البعض أن هذه مجرد تأويلات شخصية وهي كذلك.

ولكنني على يقين أن هذا هو ما يمكن أن يؤكد البحث مع مجمل الرفاق في مجمل الفروع أو فتح معهم نقاش صريح، جدي، معمق، ومباشر حول هذه المشاكل الأساسية.

إن القبول بتطعيم "القيادة" يفترض أن المنظمة راضية على "القيادة" الحالية، بينما في الواقع جزء هام من الرفاق (والمناضلين) يعتبر أن هذه "القيادة" في شموليتها، (أي بأفرادها الذين تراجعوا، والذين أوقفوا، والذين استمروا) هي المسؤولة السياسية الرئيسية عن انحراف منظمة "إلى الأمام" السياسي، خاصة خلال 1970 - 1975، وكذلك تصفية "إلى الأمام" من طرف القمع. وهذه "القيادة" هي كذلك المسؤولة السياسية الرئيسية عن أفرادها الذين إما خانوا أو تراجعوا أو انصرفوا، لأن هذه "القيادة" هي التي عينتهم وليست القواعد هي التي انتخبتهم، ولأن "القيادة" لم تهتد في الوقت المناسب (في أية حالة من تلك الحالات) إلى إقالتهم، أو إلى تنحيتهم بل تراجعهم أو قبل انحرافهم، وذلك طبعا بواسطة المراقبة والمحاسبة على أساس المبادئ، كما أن بعض الرفاق غير راضين تماما عن بعض أعضاء "القيادة" على الأقل، هذا واضح في الفرع الذي أتواجد فيه، وهم ينتظرون تنظيم المراقبة والمحاسبة، وتبادل النقد والنقد الذاتي.

يبقى في النهاية، أن حل مشكل "القيادة" ومشكل الخط، يتطلب عقد مؤتمر وطني أو ما يعادله، وهذه المهمة ملقاة تقريبا كاملة على الداخل.

## لا للتعين من فوق

إن انتفاضة الطبقة العاملة في بولونيا خلال 1980 - 1981، تبين ان تعيين أعضاء الهيئات المسؤولة من فوق إلى تحت عبر التعيين البيروقراطي هو من أهم مميزات التحريفية، كما أن بعض التحقيقات الحديثة في بلدان أخرى من ما يسمى بالكتلة الشرقية "الاشتراكية"، تبين أن جماهير العمال يطالبون تحديد المسؤولية من تحت إلى فوق عبر الانتخاب الديموقراطي، لكن ارستقراطية الحزب وأرستقراطية الدولة ترفض هذا الأسلوب الديموقراطي.

من الخطأ، بل من باب التضليل أن نصرح أن نظام التعيين من فوق، هو نظام أعلى وأحسن من نظام تجديد المسؤولين بالانتخاب الديموقراطي من طرف القواعد.

وتنظيم بعض الاستشارات، وبعض النقاشات السياسية لا يكفي بتاتا إذا لم يتوج كل نقاش سياسي ذا أهمية بتصويت، وإلا فما معني أن القاعدة تعبر عن متمنيات، والقمة تأخذها أولا بعين الاعتبار.

إذا لم يكن في إمكان القواعد أن تنتخب، وأن تراقب وأن تحاسب، وأن تقيل (بمعنى أن تسحب المسؤوليات من) مباشرة مختلف الممثلين والمسؤولين، فكيف في هذه الحالة يمكن الادعاء بوجود ديموقراطية.

لقد مارست "القيادة" خلال التجربة الماضية التعيين من فوق، و يوجد رفاق يريدون اليوم الاستمرار في ممارسة التعيين من فوق، إن المعينين (بفتح الياء) من فوق يكونون في غالب الأحيان من أتباع و أولياء "للقيادة" التي جادت عليهم بهذا التعيين، ولن يكون المعينون (بفتح الياء) في غالب الأحيان غيورين على خدمة مطامح القواعد وخدمة المنظمة والثورة، وذلك بالمقارنة مع المنتخبين، ولن يتعامل في غالب الأحيان المعينون (بفتح الياء) بشكل نقدي جريء مع من عينهم، إن من يبرر التعيين من فوق بمقولات أو ممارسات مزعومة ترجع الثورة في روسيا، يتجاهل أن هذا الأسلوب البيروقراطي الذي فرضه ستالين وأنصاره (وليس لينين) منذ قرابة 1923، ساهم بالضبط في إنعاش البيروقراطية والتحريفية، ومن يدافع عن التعيين من فوق، بدعوى أن المسؤولين القائمين المعينين (بكسر الياء) فيهم الثقة، وأنهم يحملون الخط الثوري، أو بدعوى تطابقهم مع مصالح الثورة، يتناسى أن التناقض كامن في كل شيء، وأن أي فرد، وأية قيادة لا يمكن أن تخطئ ويمكن أن تنحرف. والسبيل لمواجهة هذه الاحتمالات، سواء قبل أو عند وقوعها هو تمكين القواعد من انتخاب ومراقبة ومحاسبة وإقالة المسؤولين أفرادا أو هيئات. إن أي عنصر معين من طرف القيادة لكي يشارك في تحمل مسؤوليات وطنية أو محلية، لن يستطيع أن يرقى إلى مستوى شرعية عنصر منتخب من طرف القواعد المعين (بفتح الياء) يبقى غالبا مقيد، ومدين لمن عينه. وكيف للمعين (بكسر الياء) أن يعين مثلا عنصرا أو أكثر من العناصر التي تنتقده أو تراقبه أو تحاسبه، أليس المعين (بكسر الياء) ميالا موضوعيا إلى إبعاد منتقديه، وإلى تعيين أنصاره وأتباعه أو المتملقين إليه.

إن ممارسة التعيين من فوق، فيها نوع من الأبوية على القواعد، حيث أن "القيادة" المعينة (بكسر الياء) تختار في محل القواعد مسؤوليها وقادتها، وتمنع القواعد من أن تحدد بنفسها مسؤوليها.

إن المعينين (بكسر الياء) من فوق يكونون محاسبين أمام من عينهم، أي "القيادة" وليس أمام القواعد، بينما المنتخبون يكونون مسؤولين ومحاسبين، سواء أمام عموم القواعد، أو أمام قيادة محلية، أو قيادة وطنية.

إن التحدي المطروح على المدافعين باسم لينين على التعيين من فوق، هو أن يأتوا ولو بتنظيم واحد، سواء لماركس أو انجلز أو لينين أو ماو، تنظيم يدافع على أن المؤتمرين يجب أن يعينوا سواء في كليتهم أو جزء منهم، عليهم أن يأتوا بتنظيم يدافع على أن القيادة الوطنية للتنظيم يجب أن تكون معينة وليس منتخبة، عليهم أن يأتوا بتنظيم يدافع على أن ممثلي الفروع الجهوية يجب أن يكونوا معينين وليس منتخبين، الرفاق الذين يرفضون حاليا التعيين لا

يناقشون "التعيين من فوق" بشكل مجرد، ولكنهم يرفضونه أساسا في هذه القضايا الثلاثة المذكورة.

لقد علل أحد الرفاق المدافعين على "التعيين من فوق" رأيته بقوله أن ممارسة الانتخاب من تحت إلى فوق يؤدي إلى "الليبرالية" وإلى "التجريبية" وإلى "الفوضى" إلى آخره، لكن المدافعين على التعيين يسكتون بشكل غريب على كون تطعيم، سواء (اللجنة الوطنية) أم (الكتابة)، وعلى أن تكوين جميع القيادات المحلية (أو في اللجن المحلية)، وذلك بعد 1970، وعلى مر كل تجربة "إلى الأمام" الماضية، كانا يتمان بالتعيين الفوقي من طرف القيادة، إذ بالرغم من ذلك، فإن هذا التعيين لم يمنع منظمة "إلى الأمام" من الانحراف السياسي ومن التصفية التنظيمية. إذن أين هي تلك المزايا الغريبة التي ينسبها أولئك الرفاق "للتعيين من فوق". ويقول أيضا المدافعون عن التعيين من فوق: "أن منظمة" تعمل ف السرية لا يمكن أن تبتى على أساس "المراقبة الديمقراطية"، وعلى أساس "الانتخاب الديمقراطي من تحت إلى فوق"، ما معني هذا؟ معناه، أنه قبل الإطاحة بالنظام القائم وإرساء دكتاتورية البروليتاريا، لا تقبل المراقبة الديمقراطية، ولا يقبل الانتخاب الديمقراطي من تحت إلى فوق داخل التنظيم أو الحزب الثوري المعني، لكن ما ينسأه هذا الرأي، هو أنه بدون ممارسة المراقبة والمحاسبة من طرف القواعد، وبدون انتخاب الأفراد والهيئات المسؤولة من طرف قواعدها، لا يمكن، ليس فقط الإطاحة بالنظام القائم، ولكن لا يمكن حتى خوض عمل ثوري منظم ناجح على مدى فترة زمنية أو فترتين.

إذن، فلا بد لنا، تحت نيران العدو بالضبط. من ممارسة المراقبة والمحاسبة والنقد و النقد الذاتي والصراع السياسي، ومن ممارسة الانتخاب الديمقراطي، ومن تنظيم الندوات الجهوية والندوات الوطنية، إلا آخره. وإن مجمل التجارب الثورية عبر العالم (سواء الاتحاد السوفياتي أم الصين، أم الفيتنام إلى آخره) تؤكد داخل التنظيم أو الحزب الثوري المعني، ضرورة وإمكانية ممارسة "المراقبة الديمقراطية" و "الانتخاب الديمقراطي" خلال العمل في السرية، وما يثير الانتباه، على عكس الادعاءات المعاكسة، في مجمل هذه التجارب الثورية، هو أن المراقبة من طرف القواعد والانتخاب الديمقراطي ينقصان أو ينعدمان في تلك الأحزاب الشيوعية بعد استيلائها على السلطة، حيث يقترن فيها ضعف أو غياب المراقبة والمحاسبة والديموقراطية بنمو وهيمنة التحريفية.

هل مشكل القيادة مختلق ؟

لن أقدم هنا تقريراً عن أوضاع "القيادة" الماضية والحالية، هذه المهمة ترجع "للقيادة" نفسها. فقد يفهم أو يقول البعض أن طرح مشكل "القيادة" وبهذه الطريقة، إما يخفي نوايا انتهازية تهدف إلى احتلال مواقع في "القيادة"، أي بعبارة أخرى: أن مشكل "القيادة" المثار غير موجود بتاتا، وإنما هو مختلق، وأنه من العيب الطموح إلى المساهمة في تحمل المسؤوليات القيادية، ومثل هذا التفكير سيكون بالطبع خاطئاً تماماً، فمن جهة أولى، مشكل "القيادة" موجود فعلاً، وقد سبق "للقيادة" نفسها مراراً أن طرحته بحدة شفوية وكتابياً في بعض الأحيان، فقد كتبت القيادة مثلاً معاتبه رفاق الخارج والداخل بعدم اهتمامهم بما فيه الكفاية بمشكل "القيادة": و كأن "الرفاق راضون عن هذه الأوضاع الراهنة" "للقيادة" (في "مسألة القيادة") و ما أصبح يتلمسه العديد من الرفاق اليوم، هو أنه لا يمكن تماماً التقدم في إعادة البناء دون حل مشكل "القيادة" ومشكل الخط السياسي، فمشكل تحديد القيادة، هو نفسه مشكل تحديد الخط السياسي للمنظمة، ومن جهة ثانية، إذا كان البعض يظن أنه من العيب الطموح للمشاركة في تحمل المسؤوليات، فإن العيب الأكبر هو أن نظن أن المنظمة بإمكانها أن تستمر، وهي عملياً بدون قيادة وطنية، ولا خط سياسي محدد بشكل واضح، العيب كذلك هو السكوت أو الدفاع عن هذا الواقع المنحرف سياسياً، وإن كل تزكية لواقع يتنافى مع المبادئ، إنما يخلق انحرافات سياسية تمنع إحداث القفزة المبتغاة في منظمة "إلى الأمام" أي التقويم والتثوير والتنظيم والبلترة .

لنفترض العكس الآن، لنفترض أن الذين يطرحون حالياً مشكل "القيادة"، إنما هم انتهازيون يريدون احتلال مواقع قيادية في محل "القيادة" القديمة، وذلك لأغراض ذاتية وانتهازية. كيف نعالج هذا المشكل، خاصة و أننا في حاجة ملحة لعقد مؤتمر نحدد عبره خط المنظمة وكذلك قيادتها. الحل لن يكون هو رفض تنظيم المؤتمر (أو ما يعادله)، أو تأجيله إلى أجل غامض وغير مسمى كما كنا نفعله سابقاً، لأن الذي سيستفيد في حالة مثل هذه، تتميز بالغموض والفوضى هم بالضبط الانتهازيون، بل الحل الثوري هو العمل على تنظيم المؤتمر (أو ما يعادله) وفي نفس الوقت قطع الطريق على ما يمكن أن يوجد من عناصر أو ممارسات انتهازية، وذلك بواسطة الصراع السياسي الديموقراطي المنظم، وبواسطة المراقبة الديموقراطية من طرف القواعد وبواسطة الانتخاب القاعدي الديموقراطي، أي انتخاب الممثلين الذين يشاركون في المؤتمر الوطني (أو ما يعادله)، وانتخاب قيادة جديدة وتحديد خط المنظمة. وعلى عكس بعض الادعاءات الممكنة، فإن ما يحتمل أن نراه مستقبلاً عند عقد مؤتمر وطني (أو ما يعادله) ليس هو التسابق والتهافت من أجل احتلال مواقع قيادية، ولكنه خصوصاً التحفظ والامتناع

عن تحمل المسؤوليات القيادية من طرف العديد من الرفاق المؤهلين لذلك، والسبب بسيط، وهو أن المنظمة في وضع ضعيف جدا سياسيا وتنظيميا ونضاليا، وأن المشاكل والمصاعب والنكسات والأخطار التي تتربصها كثيرة إلى درجة أن إمكانية حصول المنظمة على نجاحات كبيرة وسريعة في المستقبل ستبقى مستبعدة أو قليلة الحظوظ، لكن الرفاق الشيوعيين الطليعيين، الذين يحسون أن لهم مؤهلات لتحمل مسؤوليات قيادة المنظمة بنجاح فإنهم لن يتنكروا لمسؤولياتهم في هذا الوقت الصعب، ولن يبخلوا بطاقتهم وتضحياتهم في خدمة المنظمة والثورة، وعلى القواعد أن تختار بين الرفاق التقدميين، الطليعيين منهم لتحمل مسؤوليات قيادة المنظمة إلى حين مؤتمر آخر.

### ما هو مشكل الخط السياسي

البعض يتوهم أن المنظمة حاليا لها خط سياسي، لكن واقع المنظمة ينفي مع الأسف ذلك، والسبب في ذلك يرجع لكون المنظمة لم تلتزم بعد بعقد مؤتمر وطني بعد كل سنة أو سنتين مثلا، فعدم التزام "القيادة" (أو عموم المنظمة) بالمركزية الديمقراطية كامل خلال مجمل تجربتها، جعل "القيادة" (مع مسايرة أو عدم وعي غالبية رفاق المنظمة طبعاً) يمرر مرارا و بشكل ارتجالي مواقف المنظمة في العديد من القضايا الاستراتيجية وخاصة التكتيكية، السياسية والتنظيمية.

بمجرد أن يتساءل أي رفيق عن خط المنظمة، وأن يحاول تحديد مضمونه حتى يكشف ما يلي:  
- سيكشف أنه لا يوجد أي مؤتمر في تجربة المنظمة الماضية يمكن الرجوع إليه لتحديد المواقف والاختيارات، التي يمكن ان تكون المنظمة قد حددتها بشكل مباشر، مركزي - ديموقراطي، و واضح للجميع.

فإذا كانت "القيادة" ترفض أو تهمل تنظيم عقد مؤتمر كل سنة أو كل سنتين على امتداد تجربة المنظمة لحسم توجيهه واختيارات ومهام ومواقف المنظمة، فإن المنظمة اليوم تؤدي ثمن ذلك الإهمال، على الأقل بالغموض السياسي، الذي يتيه حاليا فيه توجهنا السياسي، ومعلوم لدى كل التنظيمات أن المؤتمر الوطني هو الأسلوب الوحيد الذي يمكن من حسم اختيارات وتوجه أي تنظيم بشكل مباشر، واضح للجميع مركزي - ديموقراطي، بينما غياب الندوات الوطنية إنما يؤدي إلى انحرافات مثل: البيروقراطية و الارتجالية والتجريبية والانتهازية والانشقاقات، إلى آخره.

- وسيكشف أنه لا توجد وثائق مركزية للمنظمة يمكن الاعتماد عليها في تحديد خط المنظمة بشكل فعلي ومباشر، وقد يعترض البعض على الفكرة صائحا بأنه إذا لم يوجد مؤتمر في تاريخ المنظمة، فإن الوثائق والمراجع المركزية موجودة وكثيرة مثل : "الوضع الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسية اللينينية المغربية" (1973) و "13 نقطة" (1975)، وأعداد "الشيوعي" (1973 - 1975) إلى آخره، لكن هذا الرأي يغفل أن هذه الوثائق لا تشكل في آخر المطاف موقفا مركزيا ومسؤولا للمنظمة، حيث أن مجمل تلك الوثائق لم تناقش في عموم المنظمة، ولم يحسم مجمل الرفاق في اعتبارها موثقا للمنظمة أم لا، وذلك بأسلوب مباشر، واضح للجميع، وذلك مثلا عبر تصويت في مؤتمر وطني أو ما يعادله. (انظر في هذا المجال "ضد اختصار المركزية الديمقراطية" الحلقة الأولى، "الشيوعي" 3)، فإذا كانت أغلبية الرفاق لم يعبروا - كالعادة - عن اعتراضهم على العديد من أمثال تلك الوثائق في حين ظهورها، فهذا يعني بأنهم وافقوا آنذاك بشكل مباشر، واضح ومسؤول على اعتبارها موقفا للمنظمة، فالسكوت ليس بالضرورة علامة الرضى، وحتى إذا أراد البعض أن يدعي أن هذا الأسلوب كافي لتحديد مواقف المنظمة، فإنه سيتناقض مع نفسه، إذ أن العديد من المواقف السياسية التي "حددت" هكذا لم تلتزم بها المنظمة فيما بعد مثلا : "الوضع الراهن والمهام العاجلة للمنظمة" (عدم الالتزام.....)، "خطة التكتيك المشتركة" (1974) (عدم الالتزام بالتحالف مع الأحزاب الإصلاحية)، "13 نقطة" (عدم الالتزام بالأخيرة منها) إلى آخره.

- وسيكشف أنه في العديد من قضايا الثورة، التي يطرح أن يجيب عليها الخط السياسي للمنظمة، نجد أن المواقف التي دافعت عنها المنظمة، أو التي سجلت فيها القيادة (أو عضو أو أكثر منها) موقفا منها في وثيقة ما نجد أنها اتخذت مضامين متناقضة أحيانا، وذلك من فترة لأخرى حسب تطور المنظمة، وهذه أمثلة على ذلك : تبني حرب التحرير المسلحة والقواعد الحمراء المتحركة، ثم التخلي على استراتيجية القواعد الحمراء المتحركة بتبني حرب التحرير الشعبية، ثم ظهور الميول إلى الانتفاضة، ثم ظهور الميول إلى شيء وسطي غامض بينهما، تبني تكتيك الجبهة الوطنية العريضة المعارضة للنظام القائم (والمفتوح للأحزاب الإصلاحية) ثم رفضت الجبهة الوطنية وتبني البعض تكتيك الجبهة الثورية المفتوحة فقط للقوى الثورية، ورفض البعض الآخر لها. تبني أطروحة الثورة في الغرب العربي، ثم التخلي عنها. تبني أطروحة الطبقة الحاكمة كعدو رئيسي، ثم التخلي عنها، وتبني العديد لأطروحة الطبقتين السائدتين البورجوازية الكومبرادورية وملاك الأراضي الكبار (انظر أعداد "إلى الأمام" 26 إلى 29 ومن 1 إلى ...). البعض يرى أن خط المنظمة يفرض من الآن التهييء للكفاح المسلح (انظر "الوضع

الراهن ... (1973) بينما البعض الآخر يعتقد أنه لا يوجد شيء في خط المنظمة يوجب الاهتمام بذلك في الفترة الراهنة، البعض يعتبر النقطة 13 موقفا أساسيا للمنظمة يجب تطبيقه، بينما البعض الآخر يعتبره مجرد موقف سابق لبعض الرفاق، البعض يعتقد أن موقف المنظمة هو التركيز على الطبقة العاملة، والبعض الآخر (أنا مثلا) يعتبر أن موقف المنظمة هو التركيز منذ الآن بالدرجة الأولى على العمل في الطبقة العاملة، وبالدرجة الثانية على الفلاحين، وذلك نظرا لموقف المنظمة من التحالف العمالي- الفلاحي. كان يعتقد عموم الرفاق أن "النظام الداخلي" هو النظام الداخلي للمنظمة، ثم أصبح العديد من جديد لا يعتبرونه نصا مركزيا للمنظمة، حيث لم تحسم المنظمة موقفها منه بشكل مباشر و واضح للجميع، والبعض ينطلق فقط من الأخطاء التي أصبحت اليوم واضحة جدا فيه لرفض اعتباره موقفا للمنظمة (نفس الظاهرة يمكن أن نجدها فيما يتعلق بالعديد من الوثائق الداخلية) إلى آخره.

فواضح إذن، أن عدم التزام المنظمة على امتداد تجربتها الماضية بعقد مؤتمر وطني كل سنة أو سنتين، يجعل المنظمة اليوم تفتقد لخط سياسي منسجم ومحدد بشكل مباشر، واضح للجميع، وبأسلوب مركزي ديموقراطي، وحل مشكل الخط هذا، مثله مثل مشكل القيادة يتطلب عقد مؤتمر وطني.

### المؤتمر هو الحل، لكنه ليس بالحل السحري :

رأينا أن: (مشكل القيادة) + (مشكل الخط) = مشكل المؤتمر.

وللتخلص من بعض التصورات المثالية، لابد من عرض الملاحظات التالية :

1 - إن تنظيم مؤتمر وطني ، لا يضمن بالضرورة تغيير "القيادة"، و تغيير الخط السياسي للمنظمة في الاتجاه الصحيح. إذ ليس من المستحل أن يصوت المؤتمر على خط منحرف. كما ليس من المستحل أن ينتخب مسؤولين غير مؤهلين، لكن الحل لهذه القضية، هو جعل القاعدة نفسها، أي عموم أعضاء المنظمة تقرر مصيرها، فتحدد هذا الخط السياسي، وتنتخب قيادة فتكلفتها بالسهر على تطبيقه، وذلك عبر مؤتمر تمثيلي، ديموقراطي، (أو ما يعادله، مثل الندوات المحلية المتوازية في حالة تعذر عقد المؤتمر).

2 - والجدير بالملاحظة أيضا، هو أن تنظيم مؤتمر يمكن ألا يحل المشكل المطروح في شموليته. ولكن ما يجب فهمه جيدا عند هذه الحالة، هو أن تنظيم مؤتمر يبقى على كل حال هو الطريق الضروري، الصحيح، الوحيد، لحل المشكل المزدوج، أي مشكل الخط و"القيادة". وفي حالة عدم نجاح المؤتمر (أو ما يعادله) في حل هذا المشكل الذي يعوق حاليا تقدم

المنظمة، فإن الأسباب ستكون بالضرورة، راجعة إلى التناقضات الكامنة في المنظمة. ولن تكون راجعة إلى تنظيم المؤتمر (أو ما يعادله) في حد ذاته، كأسلوب ديموقراطي من أجل مركزة وحسم الاختيارات الأساسية للمنظمة. هذا بالإضافة إلى أن الأخطاء التي يمكن ارتكابها في مؤتمر محدد، يمكن تصحيحها في مؤتمر آخر ينظم من بعده.

**خلاصة:** العائق الرئيسي الذي يمنع المنظمة من تحقيق قفزة نوعية نحو التقويم والتشوير والتنظيم والبلترة، هو افتقادها قيادة منتخبة موجودة في الداخل، وافتقادها لخط سياسي تكون المنظمة قد حسمته بأسلوب مركزي ديموقراطي في مؤتمر أو ما يعادله. فلا يمكن معالجة مشكل المنظمة إلا بمؤتمر وطني (أو ما يعادله). أما الندوات الجهوية المعزولة التي تكون منطلقاتها وآفاقها محلية فقط، فلا يمكنها سوى أن تعقد الأمور. كما أن الحلول الترقيعية مثل تطعيم القيادة، أو التعيين من فوق فإنها إنما ستفاقم المشاكل. وبدون مؤتمر وطني يحل فيه مشكل الخط والقيادة لا يمكن للمنظمة نهائياً أن تتقدم.

رفيق

نونبر 1981

## ملاحظات حول نص : "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية"<sup>1</sup>

1) أول ما يلاحظ على النص هو عدم قيامه بتقييم لأطروحات المنظمة فيما يخص القضايا الاستراتيجية : لقد سبق للمنظمة أن طرحت عدة تصورات استراتيجية خلال تجربتها : الانتفاضة ثم حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد وفصلت في العديد من القضايا الاستراتيجية (مناطق الصدام، قواعد حمراء ...) ثم طرحت تصورا جديدا بعد بروز قضية الصحراء يركز على دور الجنوب المغربي<sup>2</sup> .

هكذا تطرح العديد من القضايا التي لم يتطرق لها النص، وكان من الضروري الاهتمام بها :

أ – ما هي التصورات الاستراتيجية للمنظمة وارتباطها بالتكتيك. لماذا ظل نشاط المنظمة في واد واستراتيجيتها في واد آخر حتى أصبحت الأطروحات الاستراتيجية مجرد مقولات جامدة لا علاقة لها بالممارسة. ما هو الدور الذي لعبه إسقاط عدد من الأطروحات الاستراتيجية العامة المأخوذة من الثورة البلشفية (الانتفاضة) أو الثورة الصينية (حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد) في حجب الواقع العيني للبلاد وتأخير التفكير الجدي في استراتيجية مرتبطة أكثر بواقع بلادنا وتطور أساليب النظام والامبريالية في مواجهة حركة الجماهير وقواها المناضلة<sup>3</sup>.

1 . تعتبر وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية"، من الوثائق الأساسية لخط ما سمي ب "إعادة البناء"، وقد صدرت في 22 - 5 - 1982 . وقد سبق لموقع "30 غشت" أن قام بنشرها.

2 . الفقرة المعنية هنا غير دقيقة من حيث عرضها لتطور الفكر الاستراتيجي لدى المنظمة الماركسية - اللينينية المغربية "إلى الأمام"، ولن نعود لهذا الموضوع فقد تم التفصيل فيه في وثائق سابقة، وما يهمنا هنا هو تصحيح خطأ الكاتب بصدد حديثه عن استراتيجية الثورة في الغرب العربي، فهذه الاستراتيجية تتحدث عن الجنوب الغربي، ويضم منطقة سوس وجزءا من المناطق المحيطة بها المتاخمة للصحراء الغربية، ويعتبر هذا الطرح في ذلك الوقت تطورا لمفهوم "مناطق الصدام" الذي تضمنته الوثائق الاستراتيجية لمنظمة "إلى الأمام" ما بين يونيو 1972 و... 1974.

3 . يظهر أن صاحب الوثيقة غير ملم بتاريخ الفكر الاستراتيجي للمنظمة، ولذلك جاءت إسقاطاته في غير محلها وبعيدة كل البعد عن كل موضوعية، وهو حال جيل لم يعايش تلك التجربة وتلقف بعض العبارات حولها من هنا أو هناك، خاصة وأن قاداته الجدد كانوا قد تعمدوا تشويه تجربة المنظمة من خلال تبسيطها وتسطيحها، وأحيانا نتيجة جهل بعضهم بها.

ب - لقد سبق للمنظمة أن انتقدت النظرة البلانكية ونظرية الفوكو وانتقدت أيضا ظاهرة التراكم السلمي للقوى أو ما سمي بالخط الداخلي.

لكن على مستوى الممارسة العملية لم يمنع ذلك من التوقع في شبكات سرية تمارس نوعا من "حرب العصابات" السياسية ومن "البلانكية" المعزولة عن الجماهير في شكل خاص (إسقاط مواقف من فوق على الجماهير، القيام بعمليات المتخصصة في توزيع المناشير مثلا<sup>4</sup>...) كذلك مارست المنظمة وتمارس الآن ومنذ أن بدأ الكلام عن إعادة البناء خطأ داخليا يرتكز على الغرق في النقاشات السفسطائية في التجربة (وكان حركة الواقع قد توقفت من 1975) مع نسيان الفعل في الواقع الحي (هكذا لا يسمع أي شيء عن عمل المنظمة الجماهيري ولا عن دعايتها أو تأثيرها) رغم الكلام عن الارتباط بالطبقة العاملة والفلاحين<sup>5</sup>.

2) هل لم يكن هناك وما زال تصور لتطور المنظمة كتطور يمشي في خط مستقيم : منظمة تنطلق من المثقفين ثم تنتقل بعد ذلك إلى الطبقة العاملة ثم بفضل نواة بروليتارية تنتقل إلى الفلاحين وحينذاك يتم بناء الحزب وانطلاق الكفاح المسلح. في نظري أن هذا التصور هو الذي طغى وما يزال إلى حد الآن داخل المنظمة<sup>6</sup>.

إن تجارب الشعوب وتجربتنا تبين أن الرجعية والامبريالية والأنظمة الساهرة على مصالحها، لن يسمحوا أبدا بهذا التطور في خط مستقيم وسيعملون كل ما في وسعهم لإعاقته.

إن تقييمنا للتجربة رغم أنه كشف عن انحرافنا عن مهمة التجدر وسط الطبقة العاملة والفلاحين، فإنه ظل سجيننا في العمق لنفس التصور السالف الذكر<sup>7</sup>.

ولعل ما ساهم في ذلك هو أن تقييم التجربة لم يتطرق للقضايا الاستراتيجية.

4. ينطبق على هذه الفقرة ما قلناها عن الفقرة أعلاه في الهامش الرابع.

5. إن غياب التقييم الشامل لتجربة المنظمة، بإعطاء أرضية معمقة عن ذلك، هو ما ساهم في السقوط في ما أسماه الكاتب بالنقاشات السفسطائية، فكل محاور ما سمي بـ "إعادة البناء" كانت تستدعي تقييما جزئيا دون رابط بين كل تلك الأجزاء، ومع غياب الخيوط العامة الموجهة، ظل الحديث عن تلك التجربة عشوائيا، جزئيا، تجريبيا وانتقائيا، وقد أدى هذا إلى فشل التجربة وسقوطها المدوي، ولحد الآن لا زال أنصار "إعادة البناء" لم يستوعبوا ذلك الدرس القاسي.

6. يظهر أن الكاتب تشابه عليه البقر، ومرة أخرى قام بإسقاط أفكار مشروع "إعادة البناء" على مرحلة سابقة على هذا المشروع، ونقصد خاصة الفترة الممتدة من نونبر 1972 إلى نونبر 1974.

7. عن أي تقييم يتحدث الكاتب؟ اللهم إذا كان يعني بذلك بعض النتف هنا وهناك والمعزولة عن سياقها التاريخي.

وفي نظري، أن نقد ممارسة العنف الثوري المعزول عن الجماهير من طرف نخبة قد برر عدم الاهتمام الجدي والإنجاز الملموس لأشكال ولو بسيطة من العنف الثوري. كما أن مقولة "حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد" كانت تبرر عمليا أن مسألة العنف مسألة طويلة الأمد، إذن لا تهمنا ولا في المستوى القريب، وبالتالي يجب انتظار توفر شروطها، أي أن ذلك كان يدفع في اتجاه تأجيل مسألة العنف إلى ما لا نهاية<sup>8</sup>.

إننا لم ننتبه أن ممارسة عملنا السياسي خلال تجربتنا كلها كان من فعل نخبة معزولة عن الجماهير<sup>9</sup>. وإذا كان ذلك قد سهل فعلا عملية قمعنا من طرف النظام فإنه أيضا أكسبنا رصيда نضاليا وسياسيا داخل جزء من الجماهير وعلمنا العديد من الدروس. لذلك أعتبر أنه من الخاطيء اعتبار أن أي عنف ممارس من طرف نخبة ولو كانت معزولة خاطيء مسبقا بشكل مطلق. أعتبر خلافا لذلك أن إطلاق أعمال العنف الثوري من طرف نخبة في ظروف معينة وملائمة حتى ولو قمعت هذه الأعمال توفر لهذه النخبة تعاطفا جماهيريا كبيرا يمكن أن تلعب دورا في أن تقتنع الجماهير بأن هذه النخبة تكافح فعلا وليس فقط بالكلام من أجل تحرير الجماهير الشعبية. فإذا تم اختيار الطرف الملائم مثلا حين تكون الجماهير في مرحلة مد نضالي تخوض فيه نضالات عفوية وتمارس عنفها الثوري، فإن الالتحام بهذا العنف الجماهيري، بل وإعطاء المثل في الجرأة في الكفاح والقيام بأعمال عنيفة تساند الجماهير، إن هذه الأعمال في نظري، ورغم احتمال فشلها وقمعها يمكن أن تشكل كسبا سياسيا كبيرا، زيادة على أنها تسلح المناضلين بتجربة غنية (في ميدان الكفاح والميدان العسكري ومعرفة البلاد والعدو) وتقوي صلابتهم وعزيمتهم<sup>10</sup>.

---

8 . يظهر أن الكاتب يجهل مختلف أشكال العنف الثوري، بل يجهل مفهوم العنف الدفاعي الجماهيري، الذي بلورته منظمة "إلى الأمام" (انظر في هذا المجال وثيقة "نحو تهبيء شروط قيادة النضال الدفاعي للجماهير").

9 . إن القول بهذا، نوع من التعسف على التاريخ ولوي لعنق الحقيقة.

10 . انتقد صاحب النص البلانكية بشكل عام وسقط فيها تماما بعد ذلك، وبعد اتهامه للمنظمة بممارسة البلانكية السياسية، اقترح عليها كبديل ممارسة البلانكية المسلحة، وموقفه يكاد يكون قريبا من موقف فصيل "لنخدم الشعب" الذي كان يقترح ما يسميه ب"العمليات ذات الصدى" (انظر في هذا الصدد وثيقة "من أجل خط ماركسي - لينيني لحزب البروليتاريا المغربي").

3) إن التصور لإعادة البناء قد أسقط تماما من حساباته واهتماماته مسألة الكفاح -العنف الثوري - كأن المسألة مجرد لازمة نطرحها من وقت لآخر، ضمن أطروحات استراتيجية نرددها كما نردد مقولات فلسفية، لكنها لا تتجسد في أية مهام ملموسة ولو كانت بسيطة.

إن التراجع تحت ضغط اليمين داخل المنظمة في الخارج والسجن عن أهمية الجنوب الغربي (هذا اليمين الذي استفاد من أخطاء نظرية تضمنتها أرضية 13 نقطة) أدى إلى أن تصبح مسألة العنف أو الكفاح مسألة ملغاة تماما من جدول تفكير المنظمة وبالأحرى من جدول أعمالها من جهة، وأن تظل منظمنا معزولة تماما عن الحركة. إن التصور لإعادة البناء باكتفائه فقط بالتركيز على التجدر وسط الطبقة العاملة والفلاحين دون طرح مهام ملموسة في مسألة التحضير للكفاح أو العنف الثوري قد أخطأ بشكل فادح في تقديم المنظمة، وقد حان الأوان لتصحيح هذا الواقع المنحرف. وما يجعل من هذا الخطأ أكثر فداحة هو من جهة تطور شروط بروز الكفاح أو العنف الجماهيري العفوي وتوفر شروط على مستوى المنطقة تسمح بنمو قوى عسكرية<sup>11</sup>.

4) لقد كانت تحاليلنا تبالغ في الكلام عن الانتفاضات الفلاحية في المغرب، الشيء الذي يتنافى مع الواقع العيني. وإذا عرفت منطقة الريف انتفاضة في 1958، فإنه من الخاطئ تعميم ذلك على البلاد كلها. لقد كنا ننفي كثيرا في بعض الانتفاضات مثل أولاد خليفة<sup>12</sup>، ولعل ذلك يجد تفسيره في رغبة المنظمة وقيادتها تبيان أن المغرب يشبه الصين حتى يتسنى تطبيق المنظور الاستراتيجي الصيني عليه<sup>13</sup>. والواقع الذي يجب إقراره، رغما عن إرادتنا هو أن البادية عرفت

11. هنا كذلك يستمر الكاتب في طرحه البلانكي لمسألة العنف بعيدا كل البعد عن جدلية الكفاح السياسي والعمل المسلح.

12. يظهر أن الكاتب يجهل أحداث انتفاضة ولاد خليفة، التي تواجهت فيها قبيلة ولاد خليفة بنسائها ورجالها مع قوات النظام القمعية المتمثلة في الجيش، التي جاءت للدفاع عن أحد كبار الملاكين العقارين، المدعو النجاعي، والذي كان يختفي من ورائه أخ الملك عبد الله، وقد كانت المعركة بطولية لا زالت أحداثها موشومة في ذاكرة المنطقة، حيث تغنت النساء بتلك المعركة (انظر في هذا المجال كتاب "الانتفاضات في المغرب" عزيز خمليش).

13. يظهر أن الكاتب غير ملم بتاريخ المغرب قديمه وحديثه، حيث عرف البلد مئات الانتفاضات، كما وقف على ذلك اليوم، مجموعة من الباحثين، كما يجهل الكاتب أن مجموعة من أطر المنظمة كانوا مطلعين بشكل جيد على تاريخ المغرب، ومن بين هؤلاء الشهيد عبد اللطيف زروال، الذي لا زالت دراسته التاريخية حول "تاريخ الوطنية بالمغرب" مفقودة. ويجهل الكاتب كذلك وأمثاله تلك النقاشات التي سبقت صدور وثيقة "مسودة حول الاستراتيجية الثورية"، واستمرت في صيف 1972، وتعمقت بمناسبة أحداث 3 مارس

هدوء كبيراً منذ نهاية الخمسينات إلى يومنا هذا. وما يجب أن نفعل هو دراسة هذا الواقع نفسه لتفسيره والعمل على تغييره. لكن ذلك يفترض أن نزيح عن أعيننا نظارات الأفكار المسبقة. إن "ريمي لوفو" قد حاول توضيح أسس الاستقرار في البادية. ولعل أسباب ذلك توجد فيما وفرته خلال مرحلة طويلة الهجرة للخارج والمدينة. وفي استغلال اليد العاملة في الإنعاش، هذا بالإضافة طبعا إلى القمع الشديد، أضف إلى ذلك أننا كنا نبالغ في الكلام عن التحولات، إلا أن المعطيات الجديدة المتمثلة في تقلص الهجرة إلى الخارج وتأثير الجفاف وسياسة الحد من الهجرة إلى المدينة لابد وأن تغير واقع البادية المغربية<sup>14</sup>.

أما المدن فإنها زيادة على استقبالها لأفواج غفيرة من النازحين من البوادي، وتفاقم أوضاع الجماهير فيها، فإنها توفر إمكانية العمل السياسي والإيديولوجي، وبالتالي تسمح أكثر لانفجار أشكال الاحتجاج والعنف الجماهيري.

انطلاقاً من هذه الملاحظات التمهيدية أتطرق للنص :

1 - إن النص بدل أن يناقش المشاكل الفعلية والملموسة التي يمكن ربطها ولو في حدود ممارستنا العملية وليس فقط بلغونا المثقفي التاريخ يكرر الأطروحات العامة حول الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية والحزب البروليتاري ... إن كل هذه النقط نوقشت عدة مرات من قبل، لذلك فإنني لن أناقشها. وما أريد نقاشه هو الجزء الأخير من النص.

1973.

14 . يعتمد الكاتب على تحاليل ريمي لوفو ذات المنهجية السوسيولوجية البورجوازية، التي تنظر إلى الأشياء في وضعها الستاتيكي، وتجهل طبيعة العلاقات الاجتماعية الطبقيّة في البادية، التي كانت تفرض على الفلاحين الدخول في مواجهات عنيفة ومسلحة أحيانا ضد الإقطاع والرأسماليين والملاكين العقاريين الرأسماليين دفاعاً عن الأرض والماء والكأ وضد القمع والاستغلال والاضطهاد، إن ما يجهله الكاتب هو أن بوادي الستينات والسبعينات كانت تتميز عن المدن من حيث درجة الاستبداد والاستغلال والقمع المسلط على الفلاحين والعمال الزراعيين، لدرجة النفي التام لأبسط الحقوق السياسية والنقابية، وهي ظروف كانت تستدعي استعداداً سياسياً وتنظيماً من درجة عليا لدى المناضلين الثوريين، الذين رغم طموحهم إلى الالتحام بالعمال الزراعيين والفلاحين، ظلوا حبيسي النظرة "الفيليزمية" التي تجعل محور العمل السياسي يتركز في المدن بعيداً عن البوادي، وهو أمر موروث عن الحركة الوطنية في شقها السياسي، كما هو موروث عنها لحد الآن مفهوم ما يسمى ب "الساحة السياسية"، الذي جعل فعل القوى الثورية سطحياً لا أثر له على الحركة الجماهيرية.

2 - وإذا كنت أعتبر، وخلافا لبعض الرفاق، أنه من السديد تماما وضع كل المسلمات التي نرددها دون أن نعرف ما يمكن أن نفعل بالملموس وضع هذه المسلمات من نوع "حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد" في محك النقاش والواقع، وإذا كنت أعتبر أن ما أتى به النص في هذا المضممار إيجابي من منطلق إطلاق التفكير والصراع على الأقل وأن المدينة ستلعب فعلا دورا هاما في المسلسل الثوري، فإنني أعتبر أن هذا التفكير ظل ناقصا لأنه لم يهتم بتقييم التجربة في هذا الميدان، ولو فعل ذلك لاستطاع ربما أن ينتقل من مستوى الأطروحات النظرية العامة ولو "صحيحة" إلى مستوى المحاولة ولو كانت أولية وبسيطة لربط نظرتنا الثورية بأرض الواقع، أي الواقع الذاتي للمنظمة وواقع ما تنتظره الجماهير من منظمة ثورية تستحق هذا الاسم. إن الانتقاد الرئيسي هو أن هذا النص يحمل نفس التصور السابق للاستراتيجية كمسألة ليست مطروحة للتطبيق، لكن فقط للنقاش وكقضية لا يربطها بمهامنا الحالية رابط<sup>15</sup>.

3 - إنني من هذا المنطلق لا أتفق مع النص حول أن: "إحدى المقاييس الأساسية التي تميز الثوريين عن الإصلاحيين هو الموقف من العنف الثوري كضرورة للقضاء على سلطة العدو الطبقي واستبدالها بسلطة الشعب" لأن المشكل ليس هو الموقف النظري ولكن هو مدى الاستعداد الجدي والفعلي لممارسة هذا العنف الثوري، فما عدا الكلام عن العنف الثوري<sup>16</sup>، ماذا فعلنا، ولو على الأقل للتحضير له. إننا بكل صراحة لا نختلف في هذا الميدان عن القوى الإصلاحية<sup>17</sup>.

15. تعاني الفقرة من نفس الضعف من حيث الإلمام بالتجربة.

16. إن العنف الثوري وحده غير كافي للتمييز بين الإصلاحيين والثوريين، إذا لم يكن ينخرط ضمن استراتيجية ثورية حقيقية، تستند على نظرية ثورية حقيقية كذلك، ودون الدخول في التفاصيل، فقد حملت العديد من الحركات الإصلاحية والتحريفية السلاح، وهو ما يطلق عليه مثلا ب"الإصلاحية المسلحة" ( حركة الزباطيين في المكسيك) أو "التحريفية المسلحة" (تجربة المنظمات السياسية العسكرية بأمريكا اللاتينية (حركة التحرير الوطني "توباماروس" في الأوروغواي، الحركة السندينية في نيكاراغوا، حركة "الفرك" في كولومبيا...)).

17. إن مثل هذا الادعاء، يتطلب الإتيان بالحجج اللازمة للبرهنة عليه، والواقع أن انصار ما سمي ب "إعادة البناء"، لم يقدموا على أي تقييم يستحق أن يعتبر تقييما، فخارج سياقات تطور الخط الاستراتيجي للمنظمة (الأحداث السياسية، الصراعات الداخلية داخل المنظمة وداخل الحلمم، ومع التيارات الوطنية الجذرية داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية...)، ومن داخل ما كان يهيء له في سرية تامة، بعدما تبنت المنظمة فكرة بناء المدرسة العسكرية، ومما راج من علاقات خاصة مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (نايف حواتمة)، كل هذا يقلل من أهمية ادعاء صاحب المقالة.

4 - يطرح النص : "إن أسلوب العنف الثوري الصحيح هو العنف الجماهيري. إننا كشيوعيين نؤمن بأن الثورة الشعبية ستكون من صنع الجماهير".

إن كوننا نؤمن بأن الثورة ستكون من صنع الجماهير لا يعني أن العنف الثوري الذي تمارسه نخبة أو مجموعة خاطئ في كل زمان ومكان، بل يمكن في حالات معينة أن يكون سديداً. وإذا كان العنف الجماهيري هو الذي سيؤدي إلى النصر فإن ذلك لا يعني أن العنف الثوري الذي يقوم به المناضلون معزولون لا يمكن في ظرف معين، وبشكل مؤقت أن يلعب دوراً في تأجيج حماس الجماهير أو دعمها في نضالاتها أو إفشال مناورات أعدائها<sup>18</sup>. إن ممارسة هذا الشكل من الكفاح يجب أن يكون الاستثناء، لكن من غير السديد اعتباره خاطئاً بالمطلق.

يطرح النص : "إن تنظيم العنف الثوري الجماهيري يتم على واجهتين، فمن جهة أولى يتم العمل على تفجير الطاقات الخلاقة للجماهير في هذا الميدان وتدريبها على أساليب النضال الجماهيري وتأطير مبادراتها الثورية العنيفة، وذلك لتتمكن من الدفاع عن نفسها أثناء هجومات أجهزة القمع بأقل ما يمكن من الخسائر في صفوفها وبأكثر من الخسائر في صفوف أعدائها، ومن جهة ثانية، وفي ظرف معين من تقدم المسلسل الثوري تقوم القوى الثورية وعلى رأسها الحزب الشيوعي بإنشاء أجهزتها العسكرية الثورية كأنوية أولى للجيش الشعبي، الذرع الملح للجماهير الشعبية وأداتها في مواجهة الأجهزة القمعية للعدو الطبقى".

لا أتفق بتاتا على إنشاء الأجهزة العسكرية الثورية لن تتم إلا بعد بناء الحزب الشيوعي، هذه النظرة لم تستطع أن تتخلص من النموذج الصيني وهي ترتبط بالنظرة للثورة كسيرورة تمشي في خط مستقيم<sup>19</sup>. هكذا حسب هذه النظرة لن يتم الاهتمام ببناء أنوية عسكرية إلا بعد بناء الحزب، أما قبل ذلك فيجب الاكتفاء بتفجير الطاقات الخلاقة للجماهير في ميدان العنف الثوري وتدريبها على ذلك وتأطير مبادراتها". كيف يمكننا أن نفجر الطاقات الخلاقة للجماهير

18 . يبحث الكاتب هنا عن أي شيء لتبرير موقفه الخاطئ من العنف الثوري، خاصة وأنه هنا لا يتحدث عن أية استراتيجية يكون هذا النوع من العنف جزءاً منها، بمعنى آخر، هناك سقوط في العفوية في هذا المجال.

19 . يظهر أن الكاتب كان يجهل سياقات بناء الحزب الشيوعي الصيني وتطوره، بارتباط مع مسار الثورة الصينية، خاصة في بدايتها، تلك السياقات التي تفند بالكامل ادعاءات الكاتب، وقصارى القول فإن التجربة الصينية لم تعرف في أي لحظة من تطورها خطأ مستقيماً.

في ميدان العنف إذا لم نقم، ونهتم بمسألة أساليب العنف ونتدرب على القضايا العسكرية منذ الآن.

إذا استمررنا كما فعلنا خلال تجربتنا، فلن نستطيع البتة لا تفجير طاقات الجماهير ولا تدريبها، بل إنها ستكون أكثر تقدما منا على هذا المستوى وستوجد قوى أخرى تستطيع هي أن تلعب دور تفجير وتأطير العنف الجماهيري (مثلا الحركات الإسلامية).

أرى أن المنظمة يجب أن تعمل، حين تستطيع أن توفر حدا أدنى من البناء التنظيمي والتواجد الجماهيري، على التحضير لممارسة العنف وبناء أنوية عسكرية، لكن ذلك يعني ضرب الليبرالية المتفشية وتصفية الأوضاع الأمنية المهزوزة.

يطرح النص : "أما في الفترة الحالية، فإن تبني صيغة العنف الثوري الجماهيري المنظم للقيام بجميع مهامنا الثورية، السياسية والتنظيمية والنضالية المستعجلة، وعلى رأسها إعادة بناء منظمنا كمنظمة شيوعية مكافحة، صلبة، متجذرة وسط العمال والفلاحين".

لا أتفق أن تبني هذه الصيغة كافي، والحقيقة أن مثل هذا التعامل يؤدي بنا إلى تأجيل نقاش مشكلة العنف الثوري إلى ما لا نهاية، أو بالضبط إلى أن يتم إعادة بناء منظمة شيوعية... " وفي نظري، أن المنظمة لن تبني كمنظمة شيوعية مكافحة صلبة ومتجذرة وسط العمال والفلاحين إن هي لم تأخذ على عاتقها الاندماج بالعنف الجماهيري الذي توجد وتتكاثر شروط انفجاره أردنا ذلك أم أبيناه<sup>20</sup>.

إن تبني صيغة عامة "العنف الجماهيري الثوري المنظم" لن تفيدها البتة في مهامنا الملموسة لأن واقع البلاد يبين أن انفجارات من شاكلة 20 يونيو 1981 ممكنة الوقوع، ورغم ذلك نطرح صيغة عامة لتتخلص من هذا المشكل ونؤجله إلى أجل غير مسمى<sup>21</sup>. إن الجماهير ستتحكم

---

20 . لقد أصبح الكاتب هنا أكثر وضوحا في التعبير عن تبنيه لموقف بلانكي سبق أن عارضه بأشكال مختلفة داخل النص، فقد عارضه سياسيا حينما أطلق عليه الممارسة السياسية البلانكية، ويتبناه الآن كبلانكية مسلحة..!!؟؟

21 . قبل ثلاثة أشهر من صدور هذه الوثيقة، أصدر التيار الثوري داخل المنظمة مقالة تحت عنوان "المعتقلون السياسيون و"الانحراف الديموقراطي" بالمغرب"، وقد قامت مجلة "الهدف" الفلسطينية (المجلة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) بنشر المقالة في العدد 6، فبراير 1982. وقد أثار هذا المقال في حينه ضجة ونقاشا وسط المعتقلين السياسيين بالسجن المركزي بالقنيطرة، الذين كان أغلبهم آنذاك قد أصبح يتبنى نهجا "ديموقراطيا" بديلا عن الخط الثوري للحلم ولمنظمة "إلى الأمام"، ولم يكن أنصار "إعادة البناء" بعديدين عن هذا الخط، رغم أن العديد من المعتقلين السياسيين قد اتهم أبراهام السرفاتي بكونه صاحب المقالة المذكورة أعلاه، فراسل هذا الأخير، بحسن نية منه تجاه متهميه، مجلة

علينا وعلى خطنا السياسي ، ليس فقط لأننا نقول بحرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد أو بالعنف الجماهيري المنظم أو لأننا نناضل بجانبها في بعض المعامل في إطار نقابي ضيق، ولكن أيضا وأساسا لأننا سنقف بجانبها في محنها الكبيرة وفي معاركها الطباقية الكبيرة في الشوارع والبوادي.

وليكن واضحا أنني لا أدعو أن تمارس منظماتنا منذ الآن العنف الثوري لأنني أعرف مدى هشاشة أوضاعها وأعرف هامشيتها بالنسبة للجماهير وضعف معرفتها بالواقع وبأساليب ممارسة العنف الثوري والتقاليد الشعبية في هذا الميدان<sup>22</sup>. لكنني ألع بكل شدة أن تأجيل التفكير في هذه القضايا وبشكل ملموس سيؤدي إلى التأخر حتى في إنجاز مهمتنا الرئيسية، أي التجذر وسط الطبقة العاملة والفلاحين<sup>23</sup>

إن الاهتمام بموضوع العنف الثوري مهمة يجب أن تطرح ضمن مهامنا وإلا تجاوزتنا الأحداث تماما، لذلك أقترح النقط التالية للتفكير والنقاش.

1 - لماذا لم نستفد من تجربة الحركة.

2 - دراسة التجارب المغربية في هذا الميدان : تجربة عبد الكريم الخطابي وجيش التحرير والمقاومة وحركة 3 مارس<sup>24</sup>.

"الاختيار الثوري" لسان الجناح البصري داخل الاتحاد الاشتراكي، وذلك بتاريخ 9 - 3 - 1982، متبرءا من ذلك المقال المنسوب إليه من طرف بعض المعتقلين السياسيين في السجن المركزي، وقد نشرت المجلة هذا التأكيد الذي اتهم فيه أبراهام السرفاتي أصحاب المقالة بالانتساب إلى نظرية الفوكو الشهيرة، واتهمهم كذلك بالحلقية تجاه القوى الإصلاحية، تلك القوى التي كانت في أغلبها قد أدانت انتفاضة 20 يونيو المجيدة (الانتفاضة التي سقط فيها المئات من أبناء الشعب المغربي برصاص النظام الكمبرادوري). وأمام تأكيد الخط الثوري في تلك المقالة الشهيرة على أهمية الإعداد للعنف المسلح في مواجهة العنف الرجعي ضمن استراتيجية ثورية واضحة، ردد أبراهام السرفاتي أسطوانة ما يسمى ب"العنف الثوري الجماهيري المنظم"، أي اللإستراتيجية كاستراتيجية.

رسالة أبراهام السرفاتي تلك، يتوفر موقع "30 غشت" على نسخة منها، وسيتم نشرها لاحقا.

22 . بعد هذا الوصف لأوضاع المنظمة حسب الكاتب، فما الفائدة من كل هذا الهراء حول العنف الذي لا يقبل الانتظار !!!؟

23 . هناك تناقض صارخ لدى الكاتب، عندما يتحدث عن منظمة هشة تنجز التجذر بالإضافة إلى استعمال العنف الثوري.

24 . ليس المهم دراسة هذه التجارب التي كانت في جلها فاشلة (لقد عرفت المرحلة صدور دراسات هامة حول هذه التجارب وأهمها الكتاب الضخم الذي أنجز حول "الثورة الريفية"، وهو تجميع للمداخلات

- 3 - دراسة تجارب شعوب لأخرى : توباماروس، تشي غيفارا، نيكاراكوا، إيران ... .
- 4 - الاهتمام بالمسائل العسكرية : معرفة واقع البلاد (دراسة واقع الجيش والتحولت داخله، دراسة نقط تركزه وأهمية مناطق تواجده، قراءة خرائط . و دراسة الجغرافيا) (Etat major)
- إن هذه المهام تظل ثانوية بالنسبة للمهمة الرئيسية، لكن ذلك لا يعني إسقاطها تماما من اهتماماتنا.

رفيق : 22 - 5 - 1982

الشيوعي، السلسلة الجديدة، العدد 5 مكرر

---

والوثائق التي قدمت إلى المناظرة الدولية حول هذه الثورة، وقد شارك فيها العديد من كبار المؤرخين والسوسيولوجيين والأنثروبولوجيين والجغرافيين والسياسيين والمثقفين ... وقد أصدرت دار النشر الفرنسية "ماسيرو" هذا الكتاب سنة 1973 ) بقدر ما أن الأهم هو إدماج خلاصات ودروس هذه التجارب ضمن محاور استراتيجية ثورية.